كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة
المجلة العلمية

عَوْنُ الْمَعْبُودِ فِي بَيَانِ الْجَرْحِ الْمَرْدُود

إعداد

د / محمد عبد المنعم عطيفى

أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد
بكلية أصول الدين – جامعة الأزهر بأسيوط

(العدد الثاني)
(الإصدار الأول)
(١٤٤٣هـ/٢٠٢١م)

عَوْنُ الْمَعْبُودِ فِي بَيَانِ الْجَرْحِ الْمَرْدُود

الاسم : محمد عبد المنعم عطيفي
أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد بكلية أصول الدين والدعوة بجامعة الأزهر بأسيوط
الدولة : جمهورية مصر العربية .

الملخص :
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين،
وبعد:
يتناول هذا البحث دراسة "أسباب رد الجرح عند المحدثين"، جمعت فيه الأسباب التي تجعل جرح الروي مردودا غير معتمد.
وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.
وقد انتهت الدراسة إلى تفصيل نحو ٣٣ سببا لرد الجرح واعتباره غير معتمد، منها ما يتعلق بالجارح، ومنها ما يتعلق بالمجروح، ومنها ما يتعلق بسبب آخر.

Helping the deity in explaining the rejected wound

By:
Dr. Mohammed Abdalmonem Otefy
Department of The Hadith
Faculty of Osoul Al-Deen in Asyut
AL-AZHAR UNIVERSITY

Abstract

Praise be to Allah and blessings of Allah and peace be upon the Messenger of Allah and his family and companions.

And after,

This research deals with the study of "The Reasons for Reducing the Wound of the Muhaddiths", in which the reasons that make the narrator's wound an unreliable response are collected.

The research included an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion.

The study ended with detailing about 33 reasons for redressing the wound and considering it unreliable, some of which are related to the critic, some are related to the narrator, and some are related to another reason.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُقَدِمَة

الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، والعَاقِبَةُ للمُتَقِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، وَعَلَى جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، أَمَّا بَعْدُ .

فإن أقوال أئمة الحديث فى الرواة جرحاً وتعديلاً هى ميزان الحكم على الرواة واهم سبل معرفة مراتبهم ودرجاتهم ودرجات أحاديثهم ، ولذا كانت دراسة هذه الأقوال ومعرفة مناهج قائليها من الأهمية بمكان لشدة حساسيتها وخطورتها وتشعبها ودقتها ، فلم يكن يتصدى لها إلا الكبار فى علم الحديث لعلمهم بحال أئمة الحديث إماما إماما وبمناهجهم واحداً واحداً وبأقوالهم كلمة كلمة ، وغير ذلك مما تميزوا به وامتلأت به كتب التراجم من أقوالهم وتحقيقاتهم وتعقباتهم على أقوال ائمة الحديث فى الرواة رضاً عن هذه الأقوال أو رداً لها وبياناً لسبب ردهم لها ، لا تأخذهم فى الله لومة لائم ولا يهابون إماماً معترفاً له بالمكانة العالية أن يقولوا أخطأ أو تشدد أو تساهل أو غير ذلك غيرة على الدين وأداءً لأمانة حديث سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فقاموا بهذه المهمة خير قيام .

لكن حال المشتغلين بالحديث فى أيامنا ليس كحال سابقيهم فى هذا العلم فى إتقانه ومعرفة علله ورجاله ودقائقه وأسراره ومناهج علمائه وغير ذلك مما كانوا يتميزون به ، فنرى البعض منهم قد غرهم ما يجدونه فى تراجم بعض الرواة من جروح يسارعون بعدها إلى تضعيف هؤلاء الرواة مما يترتب عليه تضعيف أحاديثهم ورد وحى الله عز وجل إلى نبيه صلى الله عليه وسلم ، مع أن هذه الجروح عند التامل ومعرفة مناهج قائليها وملابسات هذه الأقوال وغير ذلك من الأمور مردودة وغير معتبرة .

ومثل هؤلاء ينطبق عليهم قَول بَعْض النَّاس : أَكْثَرُ مَا يُفْسِدُ الدُّنْيَا : نِصْفُ مُتَكَلِّم وَنِصْفُ مُتَفَقِّه وَنِصْفُ مُتَطَبِّب وَنِصْفُ نَحْوِيٌّ هَذَا يُفْسِدُ الْأَدْيَانَ وَهَذَا يُفْسِدُ الْبُلْدَانَ وَهَذَا يُفْسِدُ الْأَبْدَانَ وَهَذَا يُفْسِدُ اللِّسَانَ (١).

وقد وقفت أثناء مطالعاتى فى كتب الجرح والتعديل والشروح والعلل والسؤالات وغيرها على كثير من هذه الجروح المردودة وتعقبات العلماء على اصحابها ، فوقع فى نفسى جمعها ، لينتفع بها أهل هذا الشان ، ولتكون فصلاً بين الجرح المعتبر وبين الجرح المردود إن شاء الله تعالى .

والذى شجعنى على ذلك وقوى همتى فيه عدم وجود كتاب مستقل جمعت فيه هذه الجروح المردودة ، فكل ما كتب فى ذلك من أئمة الحديث انما هو جمل متفرقة وأشياء متناثرة وعبارات موجزة فى بطون كتب التراجم والشروح والعلل وغيرها .

وحتى من قام بالتاليف فى الجرح والتعديل من المعاصرين وذكر بعض هذه الجروح المردودة لم يستوف الكلام عليها من كتب الأئمة السابقين ، وترك أشياء كثيرة لو ذكرها لكان خيراً وأكثر نفعاً .

ولا أدعى أننى سأحيط بكل هذه الجروح المردودة فهذا مما يصعب حصره ولا يدرك كله ، لأن ذلك يحتاج إلى الوقوف على كل كتب السنة ، ولا سبيل الى ذلك لما فيها من مخطوط ومفقود ، لكن ما أدعيه هو جمع جل الجروح المردودة وأهمها مما يمكن أن يندرج تحتها كثير من الأشياء التى لم أذكرها .

وسميته " **عَوْنُ الْمَعْبُودِ فِى بَيَانِ الْجَرْحِ الْمَرْدُود** " ، ورتبته بعد المقدمة على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما المقدمة : فأبين فيها أهمية الموضوع وأسباب اختيارى له وخطة البحث ومنهجى فيه .

وأما التمهيد : فهو نبذة عن الجرح والتعديل .

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ١١٨-١١٩) .

وأما الفصول الثلاثة : فأتناول فيها الجروح المردودة وهى كما يلى :

الفصل الاول : الجروح المردودة بسبب يتعلق بالجارح .

الفصل الثانى : الجروح المردودة بسبب يتعلق بالمجروح .

الفصل الثالث : الجروح المردودة بسبب يتعلق بامور لا ترجع الى الجارح او المجروح .

واما الخاتمة: فضمنتها خلاصة للبحث ، مع بيان أهم النتائج والتوصيات .

ثم ذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع .

وكان منهجى فى هذا البحث ما يأتى:

١-جمع واستقصاء كل ما قيل فى رد أى جرح لأى راو أو أى إمام من أئمة الحديث وما قيل عن صاحب هذا الجرح ، فى كتب الجرح والتعديل وكتب التراجم وكتب مصطلح الحديث وكتب الشروح وكتب العلل والسؤالات وغيرها من الكتب مما توفَّر لدى من مراجع محاولاً استيعاب هذه الجروح المردودة ، ثم دراستها دراسة متأنية بعون الله تعالى وتوفيقه .

٢- أقوم بذكر الجرح المردود وأذكر أدلة رده من كلام العلماء والتنبيه على وجه رده ، وأذكر بعضاً ممن قيل فيه هذا الجرح وعدم تأثير هذا الجرح على قبول حديثه .

٣-الإكثار ما أمكن من ذكر الأدلة على ما أذكره من كلام أئمة هذا الشان والذين عليهم المعول فيما يقبل ويرد من هذه الجروح .

٤-عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، وخرجت الأحاديث النبوية تخريجاً وافياً وحكمت عليها .

٥-عزوت أقوال أهل العلم إلى مواطنها من المصادر المختلفة، وإذا كان هناك تصرف فى نقل كلامهم فإننى أنبه على ذلك فأقول " بتصرف " .

٦- شرحت الكلمات الغريبة .

٧- عرفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم فى البحث .

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده ، وما كان من تقصير فمنـــى ومـــن الشيطان ، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكـــريم وأن ينفـــع بـــه قارئه وكاتبه وجميع المسلمين .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

تمهيد
نبذة عن الجرح والتعديل

قبل بيان الجروح المردودة والكلام عليها وعلى من صدرت عنهم ومن قيلت فيهم ينبغى الوقوف عند بعض الامور التى تتعلق بالجرح والتعديل من حيث التعريف بهما وبيان شرعيتهما .

تعريف الجرح :

لغة : الجَرْح : الفعلُ : جَرَحه يَجْرَحُه جَرْحاً: أَثَّرَ فِيهِ بِالسِّلَاحِ؛ وجَرَّحَه: أَكثر ذَلكَ فِيهِ ... فَهُوَ بِفَتْحِ الْجِيمِ لَا غَيْرُ عَلَى الْمَصْدَرِ؛ يُقَالُ: جَرَح الحاكمُ الشاهدَ إذا عَثَر مِنْهُ عَلَى مَا تَسْقُطُ بِهِ عَدَالَتُهُ مِن كَذِبٍ وَغَيْرِهِ؛ وَقَدْ قِيلَ ذَلكَ فِي غَيْرِ الْحَاكِمِ، فَقِيلَ: جَرَحَ الرجلَ غَضَّ شَهَادَتَهُ؛ وَقَدِ اسْتُجْرِحَ الشاهدُ. والاستجراحُ:النقصانُ وَالْعَيْبُ وَالْفَسَادُ[1].

وفي الاصطلاح : ذكر الراوى بصفات تقتضى عدم قبول روايته[2].

تعريف التعديل .

لغة : عدل الحكم: أقامه. والشيء: قومه. والشاهد: زكاه وقال إنه عدل. والميزان: سواه[3].

وفي الإصطلاح : وصف الراوى بصفات تقتضي قبول روايته [4].

وعلم الجرح والتعديل هو : علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ [5].

وهو يستمد شرعيته من باب صون الشريعة قصداً للنصيحة ، لا طعناً في الناس على جهة التنقيص المجرد عن المصلحة الشرعية، ولا غيبة لأعراضهم

---

(١) لسان العرب (٢/ ٤٢٢) .
(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٣٨٥) ، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣٥/١).
(٣) معجم متن اللغة (٤/ ٤٦) .
(٤) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٣٨٥).
(٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٥٨٢) .

فيما ليس مباحاً من هذا الجانب، وكما جاز الجرح في الشهادة "الشهود " جاز في الرواية "الرواة " فإن التثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال، إلا أنه لا يجوز التجاوز عن الحد المطلوب من نقد الرواة، والإفراط في هذا من أقبح القبائح فإن أمكن تجريح الراوى بأمر واحد تسقط به روايته حرم عليه غيره، لأنه يصير إلى الغيبة المحرمة المذمومة.

قال ابن دقيق العيد: "أعراض الناس حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها المحدثون والحكام [1].

والجرح والتعديل والبحث في شئون الرجال ثابث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، ثم من بعدهم.

وفيه مباحث كثيرة لا يتسع المقام لذكرها مظانها فى كتب علوم الحديث [2].

(١) قاعدة في الجرح والتعديل (ص: ٥١) .

(٢) هى مصنفات كثيرة يطول ذكرها ومن اشهرها : الكفاية في علم الرواية لابى بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣هـ ، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، أبى عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوى لعبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال = الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، فتح المغيث في شرح ألفية الحديث لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، (المتوفى : ٩٠٢هـ) ، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن حجر العسقلاني، (المتوفى : ٨٥٢هـ)، قواعد التحديث لمحمد جمال الدين القاسمي، (المتوفى :١٣٣٢هـ). وغير ذلك كثير .

الفصل الاول
الجروح المردودة بسبب يتعلق بالجارح

١ – الجرح ممن ليس أهلا لذلك[١] .

اذا كان المُضَعِف ليس من أهل النقد فإن جرحه مردود لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ، وقد أشار الى ذلك كثير من العلماء .

قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ (١٠/١):فحق على المحدث أن يتورع في ما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نقله الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى عز وجل : { فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ }[٢] ، فإن آنست يا هذا من نفسك فهما وصدقا ودينا وورعا وإلا فلا تتعن وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى والمذهب فبالله لا تتعب وإن عرفت إنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله فقد نصحتك فعلم الحديث صلف فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب.

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٤٦٠) : الْقسم الثَّانِي فِيمَن ضعف بِأَمْر مَرْدُود : ... عدم الِاعْتِمَاد على المضعف لكَونه من غير أهل النَّقْد .

---

(١) اهل النقد اواهل الجرح والتعديل اوردهم الذهبى فى كتابه: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل وقال عنهم (ص: ١٧٥): من كان اذا تكلم في الرجال قبل قوله ورجع الى نقده ا.هـ.

(٢) سورة النحل:اية ٤٣.

وقال فى تهذيب التهذيب(٩/ ٤٥) فى ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار المدني: وكذبه سليمان التيمي ويحيى القطان ووهيب بن خالد فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ومالكا ، وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه والظاهر أنه لأمر غير الحديث لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل.

قلت: وكذلك إذا صدر الجرح من ضعيف ، ضعفه أهل النقد، فإن جرحه لا يعتد به .

قال ابن حبان فى الثقات (٢٣٠/٥) : ومن أمحل المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح .

قلت :وقد نبه العلماء على هؤلاء المُجَرِّحِين والى عدم الالتفات الى جرحهم للكلام فيهم ومن هؤلاء المُجَرِحِين المَجْرُوحِين :

١-ابو الفتح الأزدى .

قال ابن حجر في هدى السارى (صـ ٣٨٦) في ترجمة احمد بن شبيب عقب ذكره لكلام الازدى فيه : ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات .

وفى تهذيب التهذيب (١/ ٣٦) قلت: لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضى .

وقال في هدي السارى ايضا (صـ٣٨٩-٣٩٠) في ترجمة إسرائيل بن موسى البصري: وثقه بن معين وأبوحاتم والنسائي وغيرهم وقال أبو الفتح الأزدي فيه لين والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف .

وقال فى هدى السارى ايضا (صـ ٤٠٠) فى ترجمة خثيم بن عراك بن مالك الغفارى: وثقه النسائي وبن حبان والعقيلي وشذ الأزدي فقال منكر الحديث وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وأفرط فقال لا تجوز الرواية عنه وما درى أن الأزدي ضعيف فكيف يقبل منه تضعيف الثقات .

هــذا الــى جانــب شدة ابي الفتح وتعنته في الجرح قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٥/١) : وأبو الفتح يسرف في الجرح... وجرح خلقا بنفسه لم يســبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه.

٢-ابن قانع .

قال ابن حجر فى هدى السارى(صــ ٤٤٢) فى ترجمة مبشر بن إســماعيل الحلبي : قال ابن سعد كان ثقة مأمونا وقال النسائي لا بأس به ، ذكره صــاحب الميزان فقال تكلم فيه بلا حجة كذا قال ولم يذكر من تكلم فيه ولم أر فيه كلامــا لأحد من أئمة الجرح والتعديل لكن قال ابن قانع في الوفيات أنه ضعيف وابن قانع ليس بمعتمد . وقال فى (صــ٤٦٣) : ضعفه ابن قانع وهو أضعف منه .

٣- هبة الله السقطى .

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٤٦٢/٢) فى ترجمة عبد الله بــن عطــاء الابراهيمى : وثقه يحيى بن منده، وكذبه هبة الله السقطى .. لكن السقطى تالف .

٤- تميم البندنيجي .

قال ابن حجر فى لسان الميزان (١٢٧/٢) فى ترجمة جعفر بن محمد بــن جعفر العباسي المحدث غمزه تميم البندنيجي بأنه زور سماعا في خبر لذاكر بــن كامل انتهى وتميم تقدم في ترجمته أنه ضعيف وأن ابن الأخضر كذبه فكيف يحتج بتجريحه .

قلت : وكذلك لا يقبل الجرح ممن يعتمد فى جرحه على ضعيف كابن ســعد فى تقليده للواقدى في الانحراف على أهل العراق .

قال ابن حجر في هدي السارى (صــ ٤١٧) فى ترجمة عبد الرحمن بــن شريح بن عبد الله بن محمود المعافرى : وثقه أحمــد وبــن معــين والنســائي وأبو حاتم والعجلي ويعقوب بن سفيان وشذ ابن سعد فقال منكر الحديث قلت ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته من الواقدى في الغالب والواقدى ليس بمعتمد وقد احتج به الجماعة .

وقال في (صـ ٤٤٣) فى ترجمة محارب بن دثار : أحد الأئمة الأثبات تابعي جليل وثقه أحمد وبن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي وآخرون وقال ابن سعد لا يحتجون به ، قلت بل احتج به الأئمة كلهم وقال أبو زرعة مأمون ، ولكن ابن سعد يقلد الواقدي والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق فاعلم ذلك ترشد ـ إن شاء الله ـ .

وقال فى (صـ ٤٤٧) في ترجمة نافع بن عمر الجمحي المكي : أحد الأثبات قال ابن مهدى كان من أثبت الناس وقال أحمد ثبت ثبت ووثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وغير واحد وقال بن سعد كان ثقة قليل الحديث فيه شيء قلت احتج به الأئمة وقد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاعتماده على الواقدى .

٢- **صدور الجرح من متشدد مع وجود توثيق لغيره .**

الشِدَّة في اللغة هي : الصلابة ، وهي : نقيض اللين ، وتكون في الجواهر والأعراض ، والتشديد خلاف التخفيف [١].

والمُتشدد كما قال الذهبى فى ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (صـ ١٧١) هو:من يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث ، ويجرحه بأدنى جرح ، ويلين بذلك حديثه .

والوصف بالتشدد أو بالاعتدال أو بالتساهل إنما يكون باعتبار الغالب من حال الناقد وأقواله وأحكامه على الرجال .

والتشدد يؤثر على بعض أقوال صاحبه اذا خولف فيها ، ويجعلها مردودة مع إمامته وديانته .

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (١/ ٣) : الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرير، فإنا لا ندعى العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء.

---

(١) لسان العرب (٧ / ٥٤) .

وقـــال السخاوى فى فتح المغيث بشرح ألفية الحديث(٤/ ٣٦٠) : ولوجود المتشدد ومقابله نشأ التوقف في أشياء من الطرفين، بل ربما رد كلام كـــل مـــن المعدل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته؛إما لانفراده عن أئمة الجـــرح والتعديل او لتحامله .

وقال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٤٩) :

وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ومالك ونحوهم قد كـــانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم لا توجب رد أخبارهم فهم إذا رووا عن شخص كانت روايتهم تعديلا له. وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح وهذا معروف في غير واحد قد خرج له في الصحيح .

وقد قسم الذهبي أئمة الجرح والتعديل من حيث كثرة كلامهم في الرجال أو قلته ، ومن جهة اعتدالهم في النقد او عدمه إلى عدة أقسام ، فقال فى ذكر مـــن يعتمد قوله في الجرح والتعديل (صـــ ١٧١-١٧٢) :اعلم هداك الله أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاث أقسام

١ – قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي

٢ – وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة

٣ – وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي والكل أيضـــا على ثلاث أقسام:

١ – قسم منهم في الجرح متثبت في التعديل يغمـــز الـــراوي بـــالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه فهذا اذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا الذي قـــالوا فيـــه لا يقبـــل تجرحه إلا مفسرا يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هـــو ضـــعيف ولـــم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن اقرب وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون .

٢ – وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون .

٣ – وقسم كالبخاري واحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون .

وقال فى الموقظة في علم مصطلح الحديث (صـ ٨٣-٨٤) : فَمِنهم مَن نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومِنهم مَن هو معتدل، ومِنهم مَن هو متساهل". فالحادُّ فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خِراش، وغيرُهم. والمعتدلُ فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاريّ، وأبو زُرْعَة . والمتساهلُ : كالترمذيّ، والحاكم، والدارقطنيّ في بعض الأوقات ، وقد يكون نَفَسُ الإمام – فيما وافَقَ مذهبَه، أو في حالِ شيخِه – ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك. والعِصمةُ للأنبياءِ والصديقين وحُكَّام القِسْط.

ولكنَّ هذا الدينَ مؤيَّدٌ محفوظٌ مِن الله تعالى، لم يَجتمع علماؤه عَلَى ضلالة، لا عَمْداً ولا خطأ. فلا يَجتمِعُ اثنانِ عَلَى توثيق ضعيف، ولا عَلَى تضعيفِ ثقة. وإنما يقعُ اختلافُهم في مراتبِ القُوَّةِ أو مراتبِ الضعف. والحَاكمُ مِنهم يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ، وقُوَّةِ مَعارِفِه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحدٌ، والله الموفق.

وقال ابن ناصر الدين فى الرد الوافر (صـ: ٢١) : وَجُمْهُور النقاد وأئمة أهل الاسناد كَلَامهم منقسم فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل إِلَى قوي ومتوسط وَكَلَام فِيهِ تسهيل .

أشهر المتشدِّدين في الجرح والتعديل :

ذكر العلماء جماعةً من النقَّاد وصفوهم بالإسراف في الجرح والتعنت فيه والتشدُّد في الجرح نوعان :

النوع الأول : تشددٌ عام بأن يُنقل عن الناقد أنه بالغ وأسرف في جرح الرواة عموماً من غير تخصيص وهذا هو النوع الأغلب .

النوع الثاني : تشددٌ خاص بأن يُنقل عن الناقد أنه تشدَّد في جرح رواة بلدٍ معين أو مذهبٍ معين أو نحو ذلك .

واليك ذكر من وقفت عليهم من المتشددين والادلة على تشددهم من كلام ائمة هذا الشان .

أشهر المتشدِّدين من النوع الأول :

١- **يحيى بن سعيد القطان ت ١٩٨هـ** .

قال الذهبى فى تاريخ الإسلام (١٣/ ٤٧٠) فى ترجمته :وإذا وثق يحيى بن سعيد شيخاً فتمسك به، أما إذا لين أحداً فتأن في أمره، فإن الرجل متعنت جداً. وقد لين مثل إسرائيل، وغيره من رجال الصحيح.

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٤٢٤) فى ترجمة عثمان بن عمر ابن فارس العبدي البصرى:أحد الأثبات... نقل البخاري عن علي بن المديني أن يحيى بن سعيد احتج به ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه .

وقال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٤٣٩) : فان يحيى شرطه شديد في الرجال .

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٢/ ١٧١) فى ترجمة سفيان بن عيينة : يحيى متعنت جدا في الرجال

٢-عبد الرحمن بن مهدى ت ١٩٨هـ.

وقد سبق ذكر قول ابن تيمية فى مجموع الفتاوى وعده من المتشددين .

وقال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٠٦)فى ترجمة روح بن عبادة : وقيل: إن عبدالرحمن تكلم فيه: وهم في إسناد حديث ، وهذا تعنت، وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفا كثيرة من الحديث، فوهم في إسناد، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه، لاغتفر له ذلك أسوة نظرائه، ولسنا نقول: إن رتبة روح في الحفظ والاتقان كرتبة يحيى القطان، بل ما هو بدون عبد الرزاق، ولا أبي النضر.

٣-أبو نعيم الفضل بن دكين الملائى ت٢١٩هـ .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٥٠) : وقال ابن المديني: عفان وأبو نعيم لا أقبل قولهما في الرجال، لا يدعون أحدا إلا وقعوا فيه. يعنى أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما، فأما إذا وثقا أحدا فناهيك به.

٤-عفان بن مسلم الصفار أبو عثمان البصرى ت ٢٢٠هـ .

قال ابن ابى حاتم فى الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٣-٢٦٤) فى ترجمة عمرو بن مرزوق أبو عثمان الباهلى : سمعت ابا زرعة يقول بلغني عن احمد بن حنبل انه قال عفان كان يرضى عمرو بن مرزوق ومن كان يرضى عفان ؟ .

نا أبو بكر عبد الله بن محمد بن الفضل الاسدي قال قال احمد بن حنبل لابنه صالح حين قدم من البصرة لم لم تكتب عن عمرو بن مرزوق ؟ فقال نهيت، فقال عفان كان يرضى عمرو بن مرزوق ومن كان يرضى عفان .

قلت : وقد وصفه بذلك علي بن المديني ، وقد سبق نقل كلامه المتعلق بتشدده وتشدد قرينه أبو نعيم الفضل بن دكين[1] .

٥- يحيى بن معين ت ٢٣٣هـ .

قال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٠٩) : وقد كان ابن معين -عفا الله عنه - يطلق فى اعراض الثقات الائمة لسانه باشياء انكرت عليه . أ.هـ. ثم اخذ يذكر بعض هذه الاشياء .

وقال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٤٩) : وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ مِنْ أَصْعَبِ النَّاسِ تَزْكِيَةً .

وقال فى مجموع الفتاوى (٦/ ٤٢٥) فى ترجمة مَيْمُونُ بْنُ سياه : أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِي وَقَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي : ثِقَةٌ وَحَسْبُك بِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ وَعَنْ ابْنِ مَعِينٍ قَالَ فِيهِ :ضَعِيفٌ ؛ لَكِنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَقُولُهُ ابْنُ مَعِينٍ فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ الثِّقَاتِ .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٥٠) .

وقال الذهبى فى الموقظة (ص ٨٢) : ابن معين حاد النفس في الجرح .

٦-على بن المدينى ت ٢٣٤هـ .

قال ابن ابى حاتم فى الجرح والتعديل (٧/ ٧٣) فى ترجمة فضيل بن سليمان النميرى: سئل أبو زرعة عن فضيل بن سليمان فقال لين الحديث روى عنه على بن المدينى وكان من المتشددين .

٧-ابو حاتم الرازى ت ٢٧٧هـ .

قال الذهبى فى السير (١٣/٢٦٠): إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا لين رجلاً ، أو قال فيه : لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه أحد ، فلا تبن على تجريح أبى حاتم، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال فى طائفة من رجال الصحاح ليس بحجة ، ليس بقوى ، أو نحو ذلك .

وقال فى الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (صـ ٤١) فى ترجمة الفقيه الامام ابى ثورإبراهيم بن خالد الكلبى : وثقه الناس تعنت ابو حاتم كعوائده وقال: ليس محله محل المتسعين في الحديث كان يتكلم بالرأي فيخطئ ويصيب قلت هذا غلو من أبي حاتم غفر الله له .

وقال ابن حجر فى مقدمة الفتح (صـ ٤٦٣) فى ترجمة محمد بن أبى عدى البصرى: ... وأبو حاتم عنده تعنت .

٨-النسائى ت ٣٠٣هـ .

قال الذهبى في ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٧) في ترجمة الحارث بن عبدالله الهمداني الاعور: وحديث الحارث في السنن الاربعة والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الابواب .

وقال فى سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٢٨) في ترجمة عبد الله بن وهب المصرى: وعبد الله حجة مطلقا، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الاسلام،

وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا.

وقال في سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣١، ١٣٣) :قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني ! إن لابي عبدالرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخارى ومسلم .

قلت: صدق، فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم... ولم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة .

وقال ابن حجر في هدي الساري (صـ ٣٨٧)في ترجمة أحمد بن عيسى التسترى المصرى : عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه ولم يبين سبب ذلك وقد احتج به النسائي مع تعنته

وقال في (صـ٤٦١) في ترجمة حبيب المعلم : متفق على توثيقه لكن تعنت فيه النسائي .

وقال ايضا فى (صـ٤٦١) فى ترجمة الحسن بن الصباح البزار: تعنت فيه النسائي .

٩- أبو جعفر العقيلى ت٣٢٢هـ .

وقد وصفه الإمام الذهبي بالتعنُّت في الجرح والإسراف فيه ، فقد انتقده كثيراً لتعنته في الجرح حتى إنه تناول الثقات بالتجريح مثل علي بن المديني ، والبخاري ، وعبد الرزاق بن همام وغيرهم ، كما انتقده لتوسُّعه في جرح كل من فيه بدعة أو له هفوة أو ذنب .

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٣/ ١٤٠) فى ترجمة على بن المدينى : وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري – وناهيك به – قد شحن صحيحه بحديث على بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدى أحد إلا بين يدى علي بن المديني، ولو تركت حديث على، وصاحبه محمد، وشيخه

عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير بن عبد الحميد، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال.

أفما لك عقل يا عقيلي، أتدرى فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الاثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشئ فيعرف ذلك، فانظر اول شئ إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث،وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً.

وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظا أو إسنادا يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع.

١٠-ابن حبان ت٣٥٤هـ .

قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٨) في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان عارم :وقال الدارقطني: تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر،وهو ثقة.

قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به، فوقع في حديثه المنا كير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشئ منها، قلت: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكرا، فأين ما زعم؟

قال الذهبي في ميزان الاعتدال (١ / ٤٤١) . ترجمة أفلح بن سعيد المدني :وثقه ابن معين ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه بحال .

قال الذهبي : قلت ابن حبان ربما قصب – أي عاب وجرح – الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه .

١١-أبو الفتح الأزدى ت ٣٧٤هـ .

قال الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧) : له مصنف كبير في الضعفاء، وهو قوي النفس في الجرح .

وقال في ميزان الاعتدال (١/ ٥) في ترجمة أبان بن إسحاق المدني : قال ابن معين وغيره: ليس به بأس، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك.

قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه .

وقال في ميزان الاعتدال (١/ ٦١) في ترجمة ابراهيم بن محمد :قال أبو حاتم وغيره: صدوق ، وقال الأزدي وحده: ساقط، قلت: لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقاً.

١٢-ابوالحسن ابن القطان ت٦٨٢هـ .

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٤) : طالعت كتابه المسمى بـ"الوهم والإيهام" الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه وقوة فهمه،

لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه.

وقال في ميزان الاعتدال (٤/٣٠١-٣٠٢) في ترجمة هشام بن عروة : حجة إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبدا، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجل تغير قليلا ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فنسى بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا! أهو معصوم من النسيان!

ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط وذر خلط الائمة الاثبات بالضعفاء والمخلطين ، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا بن القطان .

١٣-ابن حزم ت ٤٥٦هـ.

قال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٨) فى ترجمة الامام ابى عيسى الترمذى : وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض من الاتصال محمد بن عيسى بن سورة مجهول ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذي ولا أطلع على حفظه ولا على تصانيفه فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد بن الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه المؤتلف والمختلف ونبه على قدره فكيف فات بن حزم الوقوف عليه فيه .

وقال في لسان الميزان (١/ ٤٣٢) في ترجمة إسماعيل بن محمد الصفار: الثقة ، روى عنه الدارقطني وابن مندة والحاكم ووثقوه وآخر من حدث عنه بجزء بن عرفة أبو الحسن بن مخلد عبد الرحمن سمعنا من حديثه جملة بعلو ولم يعرفه بن حزم فقال في المحلي أنه مجهول وهذا هو رمز بن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره ومن عادة الأئمة أن

يعبروا في مثل هذا بقولهم لا نعرفه أولا نعرف حاله وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف .

أشهر المتشدِّدين من النوع الثانى (التشدد الخاص) .

هناك بعض النقاد لهم تعنتٌ خاص في جرح أهل بعض البلاد ، أو أتباع بعض المذاهب لا في جرح كل الرواة ، فالواجب تنقيح أقوالهم ، ورفض القائم على التحامل منها .

وفى هذه الاحوال يكون الناقد معتدِلاً مُنصِفاً مع الرواة إلا مع رواة مخصوصين ببلد أو صفة ، والسبب وراء ذلك هو : نوعٌ من الهوى يجعل الناقد يبغض أهل بلدٍ معين ، فيحمله هذا البغض أو هذه المخالفة على التشدد في جرحهم .

قال الإمام الذهبي فى الموقظة في علم مصطلح الحديث (صـ ٨٤) : وقد يكون نَفَس الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك .

وقال اللكنوي فى الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ص١٦٢ ، ١٦٣: واعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض البلاد ، أو بعض المذاهب لا في جرح الكل فحينئذٍ يُنقَّح الأمر في ذلك الجرح .

ومن أشهر المعروفين بهذا التشدد :

١- نعيم بن حماد الخزاعى ت٢٢٨هـ .

كان متعنتاً وشديداً على أهل الرأي ، قال ابن حجر فى هدى السارى صـ ٤٧٠ : كان نعيم شديداً على أهل الرأى .

٢-الجوزجانى ابراهيم بن يعقوب السعدى ت ٢٥٩، وقيل ٢٥٦هـ .

وقد اشتهر الجوزجاني بتشدده وتعنته في جرح الرواة الكوفيين ، وقد نبَّه على ذلك كثيرٌ من الأئمة .

قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٦٦) فى ترجمة زبيد بن الحارث اليامي : من ثقات التابعين فيه تشيعٌ يسير ، قال القطان : ثبت ، وقال غير واحد:

هو ثقة ، وقال أبو إسحاق الجوزجاني كعوائده في فظاظة عبارته : كان من أهل الكوفة قومٌ لا يحمد الناس مذاهبهم هم رؤوس محدثي الكوفي مثل : أبي إسحاق ومنصور ، وزبيد اليامي، والأعمش وغيرهم من أقرانهم احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث وتوقَّفوا عندما أرسلوا .

وقال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٩٣) : وابو اسحاق ابراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني وهو ممن يبالغ في الجرح.

وقال ابن حجر في هدى السارى ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ في ترجمة المنهال بن عمرو : قال ابن معين ، والنسائي ، والعجلي وغيرهم : ثقة ،وقال الجوزجاني : كان سيئ المذهب ، قلنا غير مرة إن جرح الجوزجاني لا يُقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه

وقال ابن حجر في ترجمة أبان بن تغلب في تهذيب التهذيب (١ / ١١٨): قال أحمد ، ويحيى ، وأبو حاتم ، والنسائي : ثقة ، وقال الجوزجاني : زائغ مذموم المذهب مجاهر ، قال ابن حجر : الجوزجاني لا عبرة بحطِّه على الكوفيين.

وقال ابن حجرفى مقدمة لسان الميزان (١/ ١٦): وممن ينبغي ان يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فان الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى انه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى واساطين الحديث واركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه قبل التوثيق .

٣-ابن خراش عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادى ت٢٨٣هـ .

وقد سبق نقل نص الذهبي في الموقظة وعد بن خراش من المتعنتين .

وذكر السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٣٥٣) قول الذهبي : له مصنف في الجرح والتعديل قوي النفس كأبي حاتم .

وقد بين ابن حجرسبب هذا التعنت فقال فى مقدمة لسان الميزان (١/ ١٦): ويلتحق به – اى الجوزجانى –عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب الى الرفض فسيأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد .

٤- ابن عقدة ابو العباس أحمد بن محمد بن سعيدت٣٣٢هـ.

قال السخاوى فى فتح المغيث (٣/ ٣٦٢) بعد نقله لكلام ابن حجر في تعنت ابن خراش في جرحه لأهل الشام : وكذا–اى الجرح للعداوة البينة في الاعتقاد – كان ابن عقدة شيعيا فلا يستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض .

بقي التنبيه على اشياء منها : ما وصف به بعض الائمة من التعنت في رجال مخصوصين ، فان ذلك لا يقتضي اطلاق الشدة عليهم .

قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة محمد بن الفرج الأزرق (٤/ ٤) : وهو صدوق، تكلم فيه الحاكم لمجرد صحبته الحسين الكرابيسى، وهذا تعنت زائد .

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤١) في ترجمة نافع بن عمر الجمحى المكي : قال أحمد: ثقة ثبت، وقال محمد بن سعد: ثقة فيه شئ.

قلت: هذا نوع من العنت، والرجل فكما قال الامام أحمد وكما قال ابن مهدي فيه: كان من الناس ، وقال ابن معين والنسائي وأبو حاتم: ثقة.

وقال فى سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٧) فى ترجمة ابن جوصا أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف : هو من الشيوخ النوازل عند حمزة بن محمد الكناني، ولهذا يقول: عندي عن ابن جوصا مئتا جزء ليتها كانت بياضا، وترك حمزة الرواية عنه أصلا ، وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الاسناد لا في المتن، وما يضعفه بمثل ذلك إلا متعنت.

وقال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٢٦) : قال أبو عبد الله الحاكم: وجدت أبا علي النيسابوري الحافظ سئ الرأي في أبي القاسم اللخمي، فسألته عن السبب، فقال: اجتمعنا على باب أبي خليفة، فذكرت له طرق حديث " أمرت أن

أسجد على سبعة أعضاء "، فقلت له: يحفظ شعبه عن عبدالملك بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس ؟ قال: بلى، رواه غندر، وابن أبي عدي، قلت: من عنهما ؟ قال: حدثناه عبد الله بن أحمد، عن أبيه، عنهما، فاتهمته إذ ذاك، فإنه ما حدث به غير عثمان بن عمر عن شعبة ، قلت: هذا تعنت على حافظ حجة.

وعلى هذا فإذا قال بعض المتأخرين، كالذهبي وابن حجر: "إن فلاناً من النقاد تعنَّتَ في امر ما او فى راو ما "، أو نحو هذا المعنى، فهذا ليس فيه وصف ذلك الناقد بالتعنت، فالمرة الواحدة من التعنت شئ ، وصفة التعنت اللازمة – أو الغالبة – شيء آخر .

ومما ينبغى التنبيه عليه ايضاً : ان التعنت فى كثير من احواله انما سببه الاحتياط والورع ويشهد لذلك ما رواه ابن عدى فى الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٨٦) باسناده الى أبى بكر بن خلاد قال: دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه فقال لي : يا أبا بكر، ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيرا، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس فقال: احفظ عني؛ لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي (ﷺ) يقول: بلغك عني حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح ، يعني فلم تنكره .

ومما ينبغى التنبيه عليه ايضا : انه لا يلزم من وصف امام بانه متعنت ان يطرد هذا الوصف فى كل اقواله فى الرواة فقد يحصل منه تساهل فى بعض الاحيان فيوثق من حقه التضعيف كما يشعر به كلام الذهبى فى كلامه على توثيق ابن معين لابى الصلت الهروى : ونحن نسمع من يحيى دائما، ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوة من وهاه[1].

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٤٤٧) .

ومما ينبغى التنبيه عليه ايضا : ان بعض الائمة يتشددون فى انتقاء شيوخهم الذين يروون عنهم فلا يعد تركهم الرواية عن بعض الرواة جرحا وانما هو تشدد فى انتقاء الشيوخ ومن اشهر هؤلاء الائمة :

١- شعبة بن الحجاج ت ١٥٧هـ .

من أتباع التابعين ، كان إمام هذه الصناعة وأمير المؤمنين فيها، حتى قال فيه تلميذه الناقد العارف يحيى بن سعيد القطان : كان شعبة اعلم الناس بالرجال[١].

وقال الامام أحمد : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ، يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته[٢].

وقد اشتهر بتشدده فى الحكم على الرواة وفى الاخذ عن الشيوخ .

قال الذهبى فى المغني في الضعفاء (٢/ ٧٩٢) : أبو الضحاك عن أبى هريرة وعنه شعبة لا يعرف لكن شعبة متعنت .

وقال السخاوى فى فتح المغيث (١/ ٣١٦) : فإنه كان يتعنت في الرجال ولا يروى إلا عن ثبت .

٢-مالك بن انس ت١٧٩هـ .

قال ابن محرز فى معرفة الرجال عن يحيى بن معين (٢/ ٢٢٧) :وسمعت ابن نمير يقول : ما احد قاس قوله فى الرجال غير مالك بن انس كان لا يحدث عمن لم يكن عنده ولا يحدث عمن ليس هو عنده صاحب حديث .

وقال ابن حجر فى التلخيص الحبير (٣/ ٢٥) : عند كلامه على زَيْدٍ أَبِي عَيَّاشَ : وَقَدْ اعْتَمَدَهُ مَالِكٌ مَعَ شِدَّةِ نَقْدِهِ .

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ١٢٧) .
(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩٠) .

٣- الجرح بسبب العداوة اوالمنافسة .

اذا كان الجرح لعداوة او لحقد او لحسد او لمنافسة او نحو ذلك فانه مردود وهذا غالبا ما يحدث بين ابناء العصر الواحد لامر شخصى اوغر صدر الناقد وجعله يطعن فى الراوى ، او لمنافسة ونحو ذلك .

قال ابن حجرفى مقدمة لسان الميزان (١/ ١٦) : ويلتحق بذلك – ممن ينبغي ان يتوقف في قبول قوله في الجرح – ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيرا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره فكل هذا ينبغي ان يتأنى فيه ويتأمل وما أحسن ما قال الامام أبو الفتح القشيري اعراض الناس حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان الحكام والمحدثون هذا أو معناه .

قلت : وكثيرا ما يكون ذلك بين الاقران ولذا قالوا المعاصر لا يناصر ومن هنا اجمع علماء الجرح والتعديل على انه لا يقبل قول المعاصر فى معاصره واليك كلام العلماء في هذا :

قال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨٧، ١٠٩٣)) : بَابُ حُكْمِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ ... " قَدْ غَلَطَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَضَلَّتْ فِيهِ نَابِتَةٌ جَاهِلَةٌ لَا تَدْرِي مَا عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ مَنْ صَحَّتْ عَدَالَتُهُ وَثَبَتَتْ فِي الْعِلْمِ إِمَامَتُهُ وَبَانَتْ ثِقَتُهُ وَبِالْعِلْمِ عِنَايَتُهُ لَمْ يُلْتَفَتْ فِيهِ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي جَرْحَتِهِ بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ يَصِحُّ بِهَا جَرْحَتُهُ عَلَى طَرِيقِ الشَّهَادَاتِ وَالْعَمَلِ فِيهَا مِنَ الْمُشَاهَدَةِ وَالْمُعَايَنَةِ لِذَلِكَ بِمَا يُوجِبُ تَصْدِيقَهُ فِيمَا قَالَهُ لِبَرَاءَتِهِ مِنَ الْغِلِّ وَالْحَسَدِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْمُنَافَسَةِ وَسَلَامَتِهِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ يُوجِبُ قَبُولَ قَوْلِهِ مِنْ جِهَةِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَثْبُتْ إِمَامَتُهُ وَلَا عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ وَلَا صَحَّتْ لِعَدَمِ الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ رِوَايَتُهُ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى مَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ وَيُجْتَهَدُ فِي قَبُولِ مَا جَاءَ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يُؤَدِّي النَّظَرُ إِلَيْهِ .

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٠/٤١) : لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم

وبينه شحناء وإحنة، وقد علم أن كثيرا من كلام الاقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الانصاف

وقال ايضا في سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٣٢) : وبكل حال كلام الاقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ، فيعتمد قولهم .

وقال في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٤) : كثير من كَلَام الأقران بَعضهم فِي بعض يَنْبَغِي أَن يطوى وَلَا يرْوى ويطرح وَلَا يَجْعَل طَعنا ويعامل الرجل بِالْعَدْلِ والقسط .

وقال في ميزان الاعتدال (١/ ١١١) : كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤف رحيم .

وقال السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٧٨) : ينبغى لَك أَيهَا المسترشد أَن تسلك سَبِيل الْأَدَب مَعَ الْأَئِمَّة الماضين وَأَن لَا تنظر إِلَى كَلَام بَعضهم فى بعض إِلَّا إِذا أَتَى ببرهان وَاضح ثمَّ إِن قدرت على التَّأْوِيل وتحسين الظَّن فدونك وَإِلَّا فَاضْرب صفحا عَمَّا جرى بَينهم فَإِنَّك لم تخلق لهَذَا فاشتغل بِمَا يَعْنِيك ودع مَالا يَعْنِيك وَلَا يزَال طَالب الْعلم عندى نبيلا حَتَّى يَخُوض فِيمَا جرى بَين السّلف الماضين وَيقْضى لبَعْضهم على بعض فإياك ثمَّ إياك أَن تصغى إِلَى مَا اتّفق بَين أَبى حنيفَة وسُفْيَان الثورى أَو بَين مَالك وَابْن أَبى ذِئْب أَو بَين أَحْمد بن صَالح والنسائى أَو بَين أَحْمد ابْن حَنْبَل والْحَارث المحاسبى وهلم جرا إِلَى زمَان الشَّيْخ عز الدّين بن عبد السَّلَام وَالشَّيْخ تقى الدّين بن الصّلاح فَإِنَّك إِن اشتغلت بذلك خشيت عَلَيْك الْهَلَاك فالقوم أَئمَّة أَعْلَام ولأقوالهم محامل رُبمَا لم يفهم بَعْضهَا فَلَيْسَ لنا إِلَّا الترضى عَنْهُم وَالسُّكُوت عَمَّا جرى بَينهم كَمَا يفعل فِيمَا جرى بَين الصَّحَابَة رضى الله عَنْهُم اهـ .

ومن كلام الاقران المردود : كلام الامام مالك ومحمد بن اسحاق كل واحد منهما فى الاخر[١] وكلام ابن معين في الامام الشافعي [٢] والنسائى فى احمد بن صالح [٣] وربيعة الرأى في أبي الزناد عبد الله بن ذكوان [٤] وسليمان بن حرب في عفان بن مسلم [٥] ومحمد بن عبد الله الحضرمي المعروف بمطين ومحمد بن عثمان بن ابي شيبة كل واحد منهما في الاخر[٦] وابن صاعد وابن جرير في عبدالله بن ابي داود وابن ابي داود فى ابن صاعد[٧] وكلام ابي نعيم الاصبهانى ومحمد بن اسحاق بن منده كل واحد منهما فى الاخر[٨] وغيرهم كثير[٩].

قلت : وللامام ابن الصلاح كلمة نفيسة ينبغى ان يختم بها هذا الموضع ذكرها بعد أن رد قول النسائى فى أحمد بن صالح قال : النسائى امام حجة فى الجرح والتعديل ،واذا نسب مثله الى مثل هذا ، كان وجهه أن عين السخط تبدى

(١) انظر الثقات لابن حبان ٣٨٠/٧-٣٨١ ، وميزان الاعتدال ٤٦٩/٣ ، وسير اعلام النبلاء ٤٠/٧-٤١
(٢) انظر الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب ردهم ص ٧ .
(٣) مقدمة الفتح (ص: ٣٨٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٦).
(٤) ميزان الاعتدال ٤١٨/٢ .
(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٨١ .
(٦) ميزان الاعتدال ٦٠٧/٣ ، ٦٤٢ – ٦٤٣ وتذكرة الحفاظ ٢/ ٦٦٢
(٧) ميزان الاعتدال ٤٣٣/٢ وتذكرة الحفاظ ٧٧٢/٢ وسير اعلام النبلاء ٥٠٥/١٤ .
(٨) ميزان الاعتدال ١١١/١ ، ٤٧٩/٣
(٩) هؤلاء الذين ذكرتهم هم من اشتهر جرحهم لامامتهم وتقدمهم والمتتبع لكتب التراجم يجد امثال هذا كثير .
ومن ذلك ما ذكره ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٤٣٥/١١) فى ترجمة يونس بن بكير بن واصل الشيبانى : وقال إبراهيم بن الجنيد عن بن معين كان ثقة صدوقا إلا أنه كان مع جعفر بن يحيى وكان موسرا فقال له رجل إنهم يرمونه بالزندقة فقال كذب ثم قال يحيى رأيت ابني أبي شيبة أتياه فأقصاهما وسألاه كتابا فلم يعطهما فذهبا يتكلمان فيه قال يحيى ابن معين قد كتبت عنه وقال أبو خيثمة قد كتبت عنه .
وفى سؤالات السجزى للحاكم (ص: ٨٢) : وسألته عن ابراهيم بن عبد الله السعدى فقال ثقة مامون الا انه طويل اللسان وكان يستخف بمسلم بن الحجاج فغمزه مسلم بلا حجة.

مساوئ لها فى الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط ،لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه ، فاعلم هذا فانه من النكت النفيسة المهمة(١). المهمة(١).

٤- **التطاول على من هو أوثق منه أو أعلى قدرا أو أعرف بالحديث**.

فاذا ضعف احد من هو أوثق منه أو أعلى قدرا أو أعرف بالحديث فان جرحه مردود .

قال ابن حجر فى هدى السارى (١/ ٣٨٥) : وأشد من ذلك – يعنى من كل ما سبق ذكره من الجرح المردود– تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدرا أو أعرف بالحديث فكل هذا لا يعتبر به .

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال (١/ ٩٢) فى ترجمة أحمد بن الحسن بن خيرون : الثقة الثبت، محدث بغداد، تكلم فيه ابن طاهر بقول زيف سمج، فقال: حدثني ابن مروزق، حدثني عبد المحسن بن محمد، قال: سألني ابن خيرون أن أحمل إليه الجزء الخامس من تاريخ الخطيب، فحملته إليه ورده على، وقد ألحق فيه في ترجمة محمد بن علي رجلين لم يذكرهما الخطيب، وألحق في ترجمة قاضى القضاة الدامغاني قوله: وكان نزها عفيفاً.

قال ابن الجوزي: قد كنت أسمع من مشايخنا أن الخطيب أمر ابن خيرون أن يلحق وريقات في كتابه ما أحب الخطيب أن تظهر عنه.

قلت: كتابته لذلك كالحاشية، وخطه معروف، لا يلتبس بخط الخطيب أبدا، وما زال الفضلاء يفعلون ذلك، وهو أوثق من ابن طاهر بكثير، بل هو ثقة مطلقا.

وقال فى ميزان الاعتدال (٤/٤٧٧) فى ترجمة يونس بن بكير بن واصل الشيباني مولاهم الكوفي الحمال : أحد أئمه الاثر والسير ، قال ابن معين: صدوق وقال أبو حاتم: محله الصدق ، وقال أبو زرعة: أما في الحديث فلا أعلمه مما ينكر عليه ، وقال أبو داود: ليس بحجة عندى، يأخذ كلام أبي إسحاق فيوصله

(١) علوم الحديث صـ٥٩١.

بالحديث ، وقال ابن معين أيضا: ثقة إلا أنه مرجئ يتبع السلطان ، وقال النسائي: ليس بالقوي... وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: قال لى يحيى الحمـــانى: لا أستحل الرواية عنه.

قلت: هو أوثق من الحمانى بكثير.

فقد سكت الذهبى عن كل من تكلم فيه ولم يتعقب الا الحمـــانى ، ثـــم خـــتم ترجمته بقوله : وقد أخرج مسلم ليونس في الشواهد لا الاصول، وكـــذلك ذكـــره البخاري مستشهدا به ، وهو حسن الحديث .

٥- **قلّة خبرة الجارح بالمجروح** .

وهو من الامور التى عدها الحافظ ابن حجر فى هدى السارى (صـــ ٤٦٠) من الجروح المردودة حيث قال : الْقسم الثَّانِي فِيمَن ضعف بِأَمْر مَرْدُود : عـــدم الاعْتِمَاد على المضعف ... لكونه قَلِيل الْخِبْرَة بِحَدِيث من تكلم فِيهِ أَو بِحَالـــهِ أَو لتَأْخر عصره وَنَحْو ذَلِك .

ومن ذلك جرح الراوى بانه لا يعرف وقد عرفه غيره .

اذا كان الناقد لا معرفة له بالراوى فانه يقول (لا اعرفه) قال ابن حجر فى لسان الميزان (١/ ٤٣٢) : ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا – يقصد من لم يطلعوا على حقيقة أمره – بقولهم لا نعرفه أولا نعرف حاله وأما الحكم عليـــه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف .

واذا اتفق الائمة على عدم معرفة راو فهذا يدل على جهالته ، اما اذا قـــال احدهم لا اعرفه وعرفه غيره من الائمة المعتمدين فى الجرح والتعديل فلا يقبـــل قوله فقد خفى عليه حال هذا الراوى .

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٤/ ٢٧٩) فى ترجمة نوح بـــن المختـــار: ذكره ابن الجوزي، وقال: وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم: لا يعـــرف ، ولـــيس بجرح، فقد عرفه يحيى ووثقه.

ميزان الاعتدال (٤/ ٢٠٤) فى ترجمة موسى بن داود صاحب اللؤلؤ.

وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم: لا أعرفه.

قلت: لم أورد هذا الرجل إلا لان النباتي ذكره في تذييله على ابن عدي، وما ضره عدم معرفة أبي حاتم له مع توثيق مثل يحيى له.

ومن ذلك قول ابن معين فى قدامة بن محمد بن قدامة لا اعرفه وعندما نقل ابن ابى حاتم فى الجرح والتعديل (٧/ ١٢٩) كلام ابن معين فسره بقوله : يعنى لا يخبره واما قدامة فمشهور.

ولا يعكر على هذا قول ابن عدى فى الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٨٥): وإذا قال مثل ابن معين لا أعرفه فهو مجهول غير معروف، وإذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره لأن الرجال بابن معين تسبر أحوالهم.

فقد تعقبه ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٧ -٢١٨) فى ترجمة عبدالرحمن بن عبد الله الغافقى بقوله : قلت هذا الذي ذكر ابن عدي قاله في ترجمة عبد الرحمن بن آدم عقب قول ابن معين في كل منهما لا أعرفه وأقره المؤلف عليه وهو لا يتمشى في كل الأحوال فرب رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره فضلا عن معرفة العين لا مانع من هذا وهذا الرجل قد عرفة ابن يونس واليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب وقد ذكره بن خلفون في الثقات وقال كان رجلا صالحا جميل السيرة .

وابن عدى نفسه فى الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤١٠) قد صرح بهذا ففى ترجمته للجراح بن مليح قال : وقول يحيى بن معين لا أعرفه كأن يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول لا أعرفه والجراح بن مليح هو مشهور في أهل الشام، وهو لا بأس به وبرواياته وله أحاديث صالحة جياد .

٦- **كلام الجارح المخالف لكلام اهل بلد الراوى فيه**.

يقدم قول الجارح والمعدل لرجل من بلده على من كان من غير بلده ، وهذا من قواعد علماء الحديث فى الجرح والتعديل انهم يقدمون من له معرفة بالراوى كتقديم أهل بلده على غيرهم ، لأنهم أعرف به ، فالناقد إذا عدل أو جرح بلديه كان أصح مذهباً فيهم من الغرباء ، ولا يستغرب ذلك ، فكونه من أهل بلده يوجب زيادة علم بخبره على ما يعلمه الغريب.

وقد تضافرت أقوال العلماء على ذلك :

قال حماد بن زيد : كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل ويحدث عنه ويحسن الثناء عليه فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما يقول .

وقال ايضاً : بلدى الرجل اعرف بالرجل . [١].

وقال أبو بكر المروذى : سألت أحمد بن حنبل عن قطين الذى روى عنه مغيرة ؟ فقال : " لا أعرفه إلا بما روى عنه مغيرة " ، قلت : إن جريراً ذكره بذكر سوء ، قال : " لا أدرى ، جرير أعرف به وببلده "[٢].

وقال أبو زرعة الدمشقي : قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله ، ما تقول في سعيد بن بشير ؟ قال : " أنتم أعلم به "[٣]

وقال ابن عدى فى الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٥٨-٣٩٥) : « سعد بن سعيد يلقب سعدويه جرجاني يكنى أبا سعيد كان رجلاً صالحاً ... ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، كانوا غافلين عنه ، وهو من أهل بلدنا ونحن أعرف به» .

وقال فى الكامل (٥ / ٧١) فى ترجمة شقيق الضبى : كان من قصاص أهل الكوفة ، والغالب عليه القصص ولا أعرف له أحاديث مسندة كما لغيره وهو مذموم عند أهل بلده وهم أعرف به .

وكان محمد بن عبد الله بن نمير من نقاد الكوفيين ، قال علي بن الحسين بن الجنيد : كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير فيهم [٤] .

---

(١) الكفاية في علم الرواية (صـ ١٠٦) .
(٢) علل أحمد رواية المروذى(النص : ٩٨) صـ ٧٨، وجريرٌ هوَ ابنُ عبد الحميد .
(٣) تاريخ أبى زُرعة (١ / ٥٤٠) ، وإنما قال أحمد ذلك لأن سعيداً هذا دمشقي .
(٤) أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ الجنيد في الجرح والتعديل ٣٢٠/١ .

قلت : ومن أمثلته فى النقاد : أبو مسهر الدمشقى فى الشاميين [١] ومحمد ابن عوف فى الحمصيين[٢] وأحمد بن صالح فى المصريين [٣] وكذلك ابن يونس فى المصريين[٤].

٧- **التضعيف النسبى .**

فهذا لا يسقط الثقة بالراوى ، فالفاظ العلماء قد تكون نسبية لا يراد بها المعنى المطلق للفظ .

قال يحيى بن سعيد القطان فى بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٥/ ٣٣٣ : أَبُو يحيى القَتَّات ، قد روى عُثْمَان الدَّارمِيّ عَن ابْن معِين أَنه قَالَ فِيهِ: ثِقَة ... وَالَّذِي روى مفضل وَابْن أبي خَيْثَمَة عَن ابْن معِين من أَنه يضعف ، وَفِي أَحَادِيثه ضعف ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ بِالْقِيَاسِ إِلَى غَيره ، أَلا تراهُ قد قَالَ فِيهِ : ثِقَة ، والثقات متفاوتون ، وَقد قُلْنَا : إِن ابْن معِين إِذا قَالَ فِي رجل مَعْرُوف من أهل الْعلم : إِنَّه ضَعِيف ، فَإِن ذَلِك لَيْسَ تجريحا مِنْهُ لَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَفْضِيل لغيره عَلَيْهِ فِي الْأَغْلَب ، وَقد يَقُوله بِاعْتِبَار أَوْهَام تُوجد لَهُ لَا تسْقط الثِّقَة بِهِ .

وقال السخاوى فى فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٣٢) : ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن يتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال، كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان، وفلان، وفلان؟

---

(١) ترجمته في : تاريخ بغداد ١١ / ٧٢ - ٧٥، ترتيب المدارك ٢ / ٤١٦ - ٤١٩ ،أنساب السمعاني٩/ ١٤٨، الكامل في التاريخ ٤٢٠/٦، تهذيب الكمال ٣٦٩/١٦، سير أعلام النبلاء١٠ / ٢٢٨ .

(٢) ترجمته في : الجرح والتعديل :٥٢/٨ ، ثقات ابن حبان ٩ / ١٤٣ ، تهذيب الكمال ٢٣٦/٢٦ ، تهذيب التهذيب ٣٨٣/٩-٣٨٤ ، شذرات الذهب ٢ / ١٦٣.

(٣) ترجمته فى : طبقات الشافعية الكبرى ٦/٢-٨، تهذيب التهذيب ٣٩/١، هدى السارى صـ ٣٨٦، النجوم الزاهرة ٣٨٢/٢ ،طبقات الحفاظ للسيوطى صـ ٢١٦.

(٤) ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٨٩٨/٣ ، البداية والنهاية٢٣٣/١١ ، وفيات الاعيان ١٣٧/٣.

فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط.

وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها، ومنها قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف. فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقا، بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري.

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ؛ ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس.

وقد نبه على ذلك الباجى فى التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٢٨٣-٢٨٨) بقوله : واعلم أنه قد يقول المعدل فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه ويقول فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان وفلان فيقول فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول لا بأس به فإذا قيل أهو ثقة قال الثقة غير هذا ... ثم اخذ يذكر الادلة على ذلك .

فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال وتختلف بحسب ذلك وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض وقد يحكم بالجرحة على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به لما شهر من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك فقد قال علي بن المديني كتبنا عن عبد الله بن نمير فربما لا يذكر الحارث بن حصيرة الأزدي ولا أبا يعفور ولا حلام بن صالح وإنما كان يحدث عن هؤلاء الضعفاء ثم حدث عن هؤلاء بعد ثم قال لو كان غير ابن نمير لكان ولكنه صدوق فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم

أقوالهم وأغراضهم ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن وأما من لم يعلم ذلك ، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم والله الموفق للصواب برحمته .

وقد بين ابن حجر فى مقدمة فتح البارى التضعيف النسبى فقال فى (١/ ٣٨٨) فى ترجمة إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السبيعي : وقال ابن المديني ليس هو كأقوى ما يكون قلت هذا تضعيف نسبي .

وقال فى (١/ ٤١٧) فى ترجمة عبد الرحمن بن سليمان الأنصارى بعد ان ذكر اقوالا فى تضعيفه : قلت تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه .

وقال فى (١/ ٤٤٦) فى ترجمة موسى بن عقبة المدنى : وثقه الجمهور وقال ابن معين كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح الكتب وقال مرة في روايته عن نافع شيء ليس هو فيه كما لك وعبيد الله بن عمر ، قلت فظهر أن تليين بن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره لا فيما تفرد به وقد اعتمده الأئمة كلهم وقد وثقه مطلقا في رواية عباس الدوري وغير واحد عنه والله أعلم .

٨- **اطلاق بعض الائمة عبارات شديدة في الراوى ولا يقصدون بها المعنى المتداول عند غيرهم .**

١-اطلاق الكذب :

قال ابن حجر فى هدى السارى (صـ٤٢٧): وقال ابن حبان أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ ذكر هذا في ترجمة برد من كتاب الثقات ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله كذب أبو محمد لما أخبر أنه يقول الوتر واجب فإن أبا محمد لم يقله رواية وإنما قاله اجتهادا والمجتهد لا يقال إنه كذب إنما يقال إنه أخطأ وذكر ابن عبد البر لذلك أمثلة كثيرة... .

وقال فى هدى السارى (صـــ٤٢٩): وقال أبو جعفر بن جرير : ... ومـــن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن وبقـــول فـــلان لمـــولاه لا تكذب علي وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الـــذي وجهه إليه أهل الغباوة ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب .

وقال ايضا فى هدى السارى(صـــ ٢٩٤) : وأهل الحجاز يطلقون لفظ كذب في موضع أخطأ .

وقال فى لسان الميزان (٢/ ١٣٩) فى ترجمة : جنادة بن مروان حمصي عن حريز بن عثمان وغيره اتهمه أبو حاتم انتهى قال أبو حاتم ليس بقوي فـــي الحديث أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر أنه رأى في شارب النبي صلى الله عليه و سلم بياضا قلت أراد أبو حاتم بقوله كذب أخطأ .

وقال الذهبى فى سير أعلام النـــبلاء (٤/ ١٥٣) : فأمـــا قـــول الشـــعبي : الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمد، وإلا، فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين، وكذا قال علي بن المديني وأبو خيثمة: هـــو كذاب .

٢-قول بعض الائمة : لص يسرق الحديث .

فهذه العبارة قد يطلقها البعض ولا يريد بها الذم .

ففى تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٣) فى ترجمـــة إســـرائيل بـــن يـــونس بـــن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفى : قال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدى : "إسرائيل لص يسرق الحديث".

فقد ورد ما يوضح ان ابن مهدى يريد بهذه العبارة مدح اســـرائيل لا ذمـــه فروى ابن ابى حاتم فى الجرح والتعديل (٢/٣٣٠) قال : انا عبد الله بن احمد بن حنبل فيما كتب إلى نا أبو بكر بن ابى شيبة سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: كان اسرائيل في الحديث لصا ؟ يعنى انه يتلقف العلم تلقفا أ.هـــ .

ولعل كلمة "يسرق الحديث" فيما نقله ابن حجر مـــن تفســـير عثمـــان بـــن أبى شيبة لقول ابن مهدى "لص" .

ويؤكد ذلك ايضا ما عرف عن ابن مهدى من توثيق اسرائيل ففى تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٣) : وقال ابن مهدى : إسرائيل في أبى إسحاق أثبت من شعبة والثورى .

٣-قول بعضهم "منكر الحديث" .

قال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٤٥٣) فى ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندى : قال ابن معين ثقة حجة ووثقه أحمد في رواية الأثرم وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال منكر الحديث قلت : هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم .

٤-وصف الراوى المقل بلفظ "ليس بشئ" .

يصف ابن معين الراوى المقل غالبا بهذه العبارة وما فى معناها ، ولا يريد بها الجرح ، بدليل انه يوثقه هو فى مكان اخر او يوثقه غيره .

قال الحاكم كما فى تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٩) فى ترجمة كثيربن شنظير المازنى : قول بن معين فيه ليس بشيء هذا يقوله بن معين إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه ليس بشيء يعني لم يسند من الحديث ما يشتغل به .

ويؤكد ذلك ان ابن معين نفسه وثقه فى موضع اخر[١] ، وكذا عدله غيره[٢]

وقال ابن القطان فى بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٢٤٨) :

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (صـ ١٩٦) .

(٢) ترجمته فى : طبقات ابن سعد: ٧ / ٢٤٣ ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٥٣) ، المجروحين لابن حبان: ٢ / ٢٢٢ – ٢٢٣، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ١٢٢) الكاشف (٢/ ١٤٤) ، من تكلم فيه وهو موثق (صـ ١٥٦) ، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٠٦) تهذيب التهذيب (٨/٤١٨– ٤١٩) هدى السارى (صـ ٤٣٦) .

سلام أبو المنذر صدوق صالح الحديث، قاله أبو حاتم، وقول ابن معين: فيه لا شئ، هو لفظ يقول لمن يقل حديثه وإن لم يكن له بأس .

وذكر ابن حجر فى هدى السارى(صـ ٤٢١) قول ابن القطان واقره حيث قال فى ترجمة عبد العزيز بن المختار البصرى: وثقه بن معين في رواية بن الجنيد وغيره وقال في رواية بن أبي خيثمة عنه ليس بشيء وقال أبو حاتم مستوى الحديث ثقة ووثقه العجلي وبن البرقي والنسائي وقال بن حبان في الثقات يخطئ قلت احتج به الجماعة وذكر بن القطان الفاسي أن مراد بن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء يعني أن أحاديثه قليلة جدا .

١٠- **شذوذ الجرح** .

قال ابن حجر فى هدى السارى(صـ ٤٠٢) فى ترجمة زيد بن وهب الجهني ... وثقه بن معين وابن خراش وابن سعد والعجلي وجمهور الأئمة وشذ يعقوب بن سفيان الفسوي فقال في حديثه خلل كثير ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه يا حذيفة بالله أنا من المنافقين(١) قال الفسوي وهذا محال قلت هذا تعنت زائد وما بمثل هذا تضعف الإثبات ولا ترد الأحاديث الصحيحة فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر فلا يلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات والله أعلم.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة فى المصنف حديث ٣٧٣٩٠(٧/ ٤٨١) قال : حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: مات رجل من المنافقين فلم يصل عليه حذيفة ، فقال له عمر: أمن القوم هو؟ قال: «نعم» ، فقال له عمر: بالله، منهم أنا؟ قال: «لا ، ولن أخبر به أحدا بعدك» واخرجه مسدّد كما فى المطالبُ العَالِيَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثّمَانِيَةِ لشيخ الاسلام ابن حجر حديث ٣٦٢٣ (١٤/ ٧٠٢) وقال
شيخ الاسلام : إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدِ اسْتَنْكَرَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ من حديث زيد بن وهب ا.هـ ، ووكيع فى الزهد حديث ٤٧٧ (ص: ٧٩١) ، وأبو بكر بن الخلال فى السنة حديث ١٢٨٨ (٤/ ١١١) ، وابن عساكر فى تاريخ دمشق (١٢/ ٢٧٦) ، وكمال الدين ابن العديم فى بغية الطلب فى تاريخ حلب (٥/ ٢١٦٧) .

وقال الذهبي في الميزان (٣٣٤/٢) في ترجمة طالوت بن عباد : قال أبو حاتم صدوق ،وأما ابن الجوزي فقال من غير تثبت : ضعفه علماء النقل ، قلت : إلى الساعة أفتش فما وقعت بأحد ضعفه .

وفي سير اعلام النبلاء (٢٦/١١) : فأما قول أبي الفرج بن الجوزى: ضعفه علماء النقل فهفوة من كيس أبي الفرج ،فإلى الساعة ما وجدت أحداً ضعفه ،وحسبك بقول المتعنت فى النقد أبى حاتم فيه .

وذكر ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٠-١٠١) فى ترجمة خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان أبو الهيثم اتفاق الائمة على توثيقه كالامام احمد وابن سعد وابى زرعة والنسائى وابى حاتم والترمذى وغيرهم وانه لم يضعفه احد سوى ابن عبد البر ورد هذا التضعيف مؤكدا ثقة خالد .

وكذلك جرح المجمع على ثقته فان هذا الجرح يعد عند ائمة الحديث شاذا فاذا كان الراوى او الامام مجمعا على توثيقه لم يقبل قول جارح فيه حتى وان كان من كبار الائمة وقد تضافرت اقوال العلماء فى هذا :

قال ابن عبد البر فيما نقله ابن حجر في لسان الميزان (١/ ١٥): من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت همته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه الى قول أحد الا ان يأتي الجارح في جرحه ببينة عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات والعمل بما فيها من المشاهدة لذلك ما يوجب قبوله .

وقال الذهبى في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٩-٣٠) : قد آذى ابن معين نفسه بذلك – اى بكلامه في الشافعي – ولم يلتفت الناس الى كلامه في الشافعي ولا الى كلامه في جماعة من الاثبات كما لم يلتفتوا الى توثيقه لبعض الناس فإنا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده الرواة فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ فإن ابا زكريا من احد أئمة هذا الشأن وكلامه كثير الى الغاية في الرجال وغالبه صواب وجيد وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطأه في

اجتهاده بما قلناه فإنه بشر من البشر وليس بمعصوم بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة يختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت .

وقال الذهبى فى تذكرة الحفاظ (٢/ ٣٣) في ترجمة محمد بن حاتم بن ميمون السمين أبو عبد الله المروزى : وثقه بن عدي والدارقطني قال محمد بن سعد: جمع كتابا في تفسير القرآن كتبه الناس عنه ببغداد وكان ينزل قطيعة الربيع وقال أبو حفص الفلاس : ليس بشيء. قلت: هذا جرح مردود .

وقال في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٥٥) فى ترجمة أبو القاسم البغوي عبد الله بن محمد بن عبد العزيز : قال أحمد بن علي السليماني الحافظ: البغوي يتهم بسرقة الحديث.

قلت: هذا القول مردود، وما يتهم أبا القاسم أحد يدري ما يقول، بل هو ثقة مطلقا.

وقال في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٦-٢٨) : فضيل بن عياض ثقة بلا نزاع سيد قال احمد بن أبي خيثمة سمعت قطبة بن العلاء يقول تركت حديث فضيل بن عياض لأنه روى أحاديث ازرى على عثمان ابن عفان رضي الله عنه ...قلت لا يقبل قول قطبة ومن هو قطبه حتى يسمع قوله واجتهاده فالفضيل روى ما سمع ولم يقصد غضا ولا أزرى على أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ففعل ما يسوغ أفبمثل هذا يقول تركت حديثه فهو كماقيل رمتني بدائها وانسلت .

وقطبة قد قال البخاري فيه نظر وضعفه النسائي وغيره وأما الفضيل فلإتقانه وثقته لا حاجة لذكر اقوال من أثنى عليه فإنه راس في العلم والعمل رحمه الله .

وقال فى ميزان الاعتدال (٣/ ٣٦١) فى ترجمة فضيل بن عياض : الزاهد شيخ الحرم وأحد الاثبات، مجمع على ثقته وجلالته، ولا عبرة بما رواه أحمد بن أبي خيثمة، قال: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل بن عياض،

لانه روى أحاديث أذرى فيها على عثمان رضي الله عنه. فمن قطبة! وما قطبة حتى يجرح ، وهو هالك ، روى الفضيل رحمه الله ما سمع فكان ماذا؟ فالفضيل من مشايخ الإسلام والسلام .

قال الذهبى في تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٠) فى ترجمة هدبة بن خالد بن اسود : وثقه بن معين وقال أبو حاتم صدوق وقال بن عدي لا بأس به ولا أعرف له حديثا منكرا سمعت أبا يعلى وسئل عن هدبة وشيبان قال هدبة: أفضلهما واوثقهما واكثرهما حديثا واما النسائي فقال: هو ضعيف قلت هنا لا يقبل تضعيف أبي عبد الرحمن وهذا بن عدي الذي أخذ علم هدبة عن طائفة كبار عنه يصرح بأنه لا يعرف له ما ينكر وهذا بن معين ملك الحفاظ يفصح بأنه ثقة .

وقال في تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٩) فى ترجمة ابن الشرقي الإمام الحافظ الحجة أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري تلميذ مسلم: قال السلمي: سألت الدارقطني عن أبي حامد بن الشرقي فقال: ثقة مأمون؛ قلت: لِمَ تكلم فيه ابن عقدة؟ قال سبحان الله، ترى يؤثر فيه مثل كلامه؟ ولو كان بدل ابن عقدة يحيى بن معين؛ قلت: وأبو علي؛ قال: ومن أبو علي حتى يسمع كلامه فيه.

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٤٠٧) فى ترجمة سليمان بن بلال الكوفي المدني : أحد الثقات المشاهير وثقه أحمد وبن معين وبن سعد والخليلي وآخرون قال عبد الرحمن بن مهدي ندمت أن لا أكون أكثرت عنه ونقل بن شاهين في كتاب الثقات عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال فيه لا بأس به لكن ليس ممن يعتمد على حديثه قلت وهو تليين غير مقبول فقد اعتمده الجماعة .

وكذلك اذا جرح المتاخرون عند اجماع المتقدمين على التوثيق .

فاذا اجمع المتقدمون على توثيق راو فلا يقبل من متاخر ان ينقض اجماعهم بغير حجة ، لانهم اعلم بالسابقين ممن بعدهم .

ومن ذلك ما جاء في ترجمة ابان بن صالح بن عمير القرشى حيث قال فيه ابن معين في رواية الدارمي والعجلي ويعقوب بن شيبة وابو زرعة الرازي وابو حاتم ومسلمة بن القاسم :ثقة ،وقال النسائى : لا باس به .

وقال ابن حزم في المحلى في كتاب الطهارة :ليس بالمشهور ، وقال في كتاب الحج كما في ذيل ميزان الاعتدال : ليس بالقوى، وقال ابن عبد البر والمزي ضعيف [1].

فقد اجمع المتقدمون على ثقة ابان بن صالح وفيهم اعلام النقاد فلا يحسن من متأخر كابن حزم ومن وافقه ان ينقض اجماعهم بغير حجة فضلا عن شهرة ابن حزم بتضعيف وتجهيل الثقات بل الاعلام ،ولعل ابن عبد البر تبعه دون تأمل ثم وافقهما المزي في وهمهما وقد تعقب ابن حجر فى تهذيب التهذيب (١/ ٩٥) جرح ابن حزم وابن عبد البر لأبان بن صالح بقوله: وهذه غفلة منهما وخطأ تواردا عليه فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول بن معين ومن تقدم معه والله أعلم .

وقال فى هدى السارى (صـ ٣٩٢) فى ترجمة أيوب بن سليمان بن بلال المدني أبو يحيى وثقه أبو داود فيما رواه الآجري عنه والدارقطني وبن حبان ... وأفرط بن عبد البر فقال في التمهيد إنه ضعيف ولم يسبقه أحد من الأئمة إلى ذلك .

١١-الجرح بلا مستند .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٢) فى ترجمة يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي : الإمام، المحدث، الحافظ، الصدوق، أبو زكريا القرشي، المخزومي مولاهم، المصري... احتج به: الشيخان ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وأما أبو حاتم، فقال: لا يحتج به ، قال: وكان يفهم هذا الشأن ، وقال النسائي: ضعيف ... قلت: كان غزير العلم، عارفا بالحديث وأيام الناس، بصيرا بالفتوى، صادقا، دينا، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه، وقال

(١) ترجمته فى : تاريخ الدارمى عن ابن معين ٧٢ ، معرفة الثقات ١٩٨/١ ، الجرح والتعديل ٢٩٧/١ ، الثقات ٦٧/٦ ، التمهيد لما فى الموطا من المعانى والاسانيد ٣١٢/١ ، تهذيب الكمال ١٠/٢ ،تهذيب التهذيب ٩٤/١-٩٥ ، اكمال تهذيب الكمال ١٦٠/١ ، ذيل ميزان الاعتدال صـ ١٠-١١ .

مرة: ليس بثقة ، وهذا جرح مردود، فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثا منكرا حتى أورده .

وقال فى الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (صـــ: ٨٤) فـــى ترجمة حُسَيْن الْمعلم : ثِقَة حجَّة حَدِيثه فِي الْكتب لينه الْعقيلِيّ بِلَا حجَّة .

وقال فى المغني في الضعفاء (٢/ ٦٥٢) فى ترجمة مـــروان بـــن محمـــد الطاطري : ثقة مشهور مرجئ وقال ابن حزم ضعيف ولا يلتفت إلـــى تضـــعيفه بلا حجة .

وقال ابن حجر فى تقريب التهـــذيب (صـــ: ٩٩) فـــى ترجمـــة إســـحاق ابن إبراهيم ابن يزيد أبو النضر الدمشقي الفراديســـى : صـــدوق ضـــعف بـــلا مستند.

١٢-ضعف المستند فى الجرح .

اذا كان مستند الجارح عند ذكره للجرح ضعيفا لا يؤثر فى عدالة ولا ضبط ويكون ما ذكره مما لا ينكر لكنه لتشدده انكره على الراوى وعـــده جرحـــا فـــان جرحه مردود .

وقد بوب الخطيب البغدادي فى الكفاية في علم الرواية (ص: ١١١) فقال : بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ أَخْبَارِ مَنِ اسْتُفْسِرَ فِي الْجَرْحِ فَذَكَرَ مَا لَا يُسْقِطُ الْعَدَالَـــةَ . وذكـــر اشياء كثيرة غالبيتها عن شعبة وابن معين كالجرح بالرواية عمن هو اصـــغر ، وركوب البرذون ، وكثرة الكلام ، والبول قائما او مستقبل القبلة وغير ذلك ممـــا لا مطعن فيه .

قلت : وامثال هذه الاشياء كثيـــر فـــى كتـــب التـــراجم ممـــا لـــم يـــذكره الخطيب .

من ذلك ما اورده العقيلي فى الضعفاء الكبير (٤/ ١٣٠) فى ترجمة محمد ابن مسلم بن تدرس أبو الزبير عن ورقاء انه قال: قلت لشعبة: ما لـــك تركـــت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان.

وتعقبه ابن حبان فى الثقات (٥/ ٣٥٢) بقوله : ولَم ينصف من قدح فِيهِ لِأَن من استرجح فِي الْوَزْن لنَفسِهِ لم يسْتَحق التّرْك من أَجله .

وتعقبه ايضا ابن رجب فى شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧١) بقوله : وأما أبو الزبير، محمد بن مسلم بن تدرس المكي، فإن شعبة ترك حديثه وأعتل بأنه رآه لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجح في الوزن، وبأن رجلاً أغضبه فافترى عليه وهو حاضر... ولم يذكر عليه كذباً ولا سوء حفظ.

ومن ذلك ما جاء فى تاريخ بغداد (٧/ ٣١٩) فى ترجمة الحسن بن الربيع البجلى انه سئل يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عنه فَقَالَ: لَوْ كَانَ يَتَّقِي اللَّهَ لم يُحَدِّثُ بِالْمَغَازِي، مَا كَانَ يُحْسِنُ يَقْرَؤُهَا.

قال الخطيب : لم يعبه يَحْيَى إلا بأنه كان لا يحسن قراءة المغازي وما فيها من الأشعار وذلك لا يوجب ضعفه ... وقد كان الْحَسَن بن الربيع ثقة صالحا متعبدا.

من ذلك ذكر ابن حبان فى المجروحين (١/ ١٧٦) أفلح بن سعيد الانصارى وقال فيه : شيخ من أهل قباء كان يسكن المدينة يروي عن الثقات الموضوعات وعن الأثبات الملزوقات لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال روى عنه عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن طالت بك مدة فسترى قوما يغدون في سخط الله عز وجل ويروحون في لعنته يحملون سياطا مثل أذناب البقر ...

هذا خبر بهذا اللفظ باطل .

فقد تعقبه ابن حجر فى تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٨) بقوله : والحديث في صحيح مسلم من الوجهين فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود وقد غفل مع ذلك فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات وذهل ابن الجوزي فأورد الحديث من

الوجهين في الموضوعات وهو من أقبح ما وقع له فيها فإنه قلد فيه ابن حبان من غير تامل(١).

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٣٨٧) فى ترجمة أحمد بن المقدام ابن سليمان العجلي أبو الأشعث : وثقه أبو حاتم وصالح جزرة والنسائي وقال أبو داود لا أحدث عنه لأنه كان يعلم المجان المجون كان مجان بالبصرة يصرون صرر دراهم فيطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية فإذا مر مار بصرة وأراد أن يأخذها صاحوا ضعها ضعها ليخجل الرجل فعلم أبو الأشعث المارة فقال لهم هيؤا صرر زجاج كصرر الدراهم فإذا مررتم بصررهم فأردتم أخذها فصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج وخذوا صرر الدراهم التي لهم ففعلوا ذلك وتعقب بن عدي كلام أبي داود هذا فقال لا يؤثر ذلك فيه لأنه من أهل الصدق قلت ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يعلم المجان كما قال أبو داود وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال فلهذا جوز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديبا للمجان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم والله أعلم وقد احتج به البخاري والترمذي والنسائي وبن خزيمة في صحيحه وغيرهم .

وقال فى هدى السارى ايضا(صـ ٣٩٧) فى ترجمة الحسن بن مدرك السدوسي أبو علي الطحان : قال النسائي في أسماء شيوخه لا بأس به وقال بن عدي كان من حفاظ أهل البصرة وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود كان كذابا يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد قلت إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذبا لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف

(١) نص حديث ابَى هُرَيْرَةَ رضى الله عنه قال قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوشِكُ إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِى أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ يَغْدُونَ فِى غَضَبِ اللَّهِ وَيَرُوحُونَ فِى سَخَطِ اللَّهِ . أخرجه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب ١٤ النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعَفَاءُ حديث ٨٣٧٤،٧٣٧٥ ٢/١٢٠٣ ، وهو في " الموضوعات " لابن الجوزى (رقم : ١٥٤٤) ، وابن الجوزى قلد في إيراده ابن حبان في " المجروحين " (١/ ١٧٦) .

جميعا من أصحاب أبي عوانة فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أو لا فكيف يكون بذلك كذابا وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحا وهما ما هما في النقد .

وكذلك الجرح الذى يستند الى الظن الذى لا تقوم به حجة .

قال ابن حجر في هدى السارى (صـ ٣٩٧-٣٩٨) في ترجمة الحسن بن موسى الأشيب : أحد الأثبات اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به وروى عبد الله ابن علي بن المديني عن أبيه قال كان ببغداد وكأنه ضعفه ، قلت هذا ظن لا تقوم به حجة وقد كان أبو حاتم الرازي يقول سمعت علي بن المدينى يقول الحسن بن موسى الأشيب ثقة فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن .

وكذلك الجرح الذى يستند الى شئ غير ممكن .

ومثال ذلك جرح هشام بن عروة لمحمد بن اسحاق بما ليس بجارح

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٩ - ٤٧١) فى ترجمة محمد بن اسحاق بن يسار : وقال وهيب: سمعت هشام بن عروة يقول: كذاب.

... وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى، قال: وقال هشام بن عروة أهو كان يدخل على امرأتي - يعنى محمد بن إسحاق ، وامرأته فاطمة بنت المنذر-.

قلت: وما يدرى هشام بن عروة؟ فلعله سمع منها في المسجد، أو سمع منها وهو صبى، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأى شئ في هذا؟ وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت... أبو قلابة الرقاشي، حدثني أبو داود سليمان بن داود، قال: قال يحيى القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب، فقلت لوهيب: وما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس ، فقلت لمالك: وما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام بن عروة: وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأدخلت على وهى بنت تسع، وما رآها رجل حتى لقيت الله تعالى.

قلت: قد أجبنا عن هذا، والرجل فما قال إنه رآها، أفبمثل هذا يعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم ، هذا مردود.

ثم قد روى عنها محمد بن سوقة، ولها رواية عن أم سلمة وجدتها أسماء، ثم ما قيل من أنها أدخلت عليه وهى بنت تسع غلط بين، ما أدرى ممن وقع من رواة الحكاية، فإنها أكبر من هشام بثلاثة عشرة سنة، ولعلها ما زقت إليه إلا وقد قاربت بضعا وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهى بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر.

والحكاية فقد رواها عن أبي قلابة أبو بشر الدولابي، ومحمد بن جعفر بن يزيد، وعنهما ابن عدي، وغيره .

١٣-الجرح على سبيل المزاح .

قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٩) فى ترجمة عفان بن مسلم الحافظ الثبت أبو عثمان الأنصارى : قال جعفر بن محمد الصائغ: اجتمع عفان وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة، علي بن المديني في حماد بن زيد وأحمد بن حنبل فى إبراهيم بن سعد وابن أبي شيبة في شريك فقال له ابن المديني: وعفان في شعبة.

قلت: هذا على وجه المزاح والتعنت فإنهم أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم أحداث فغيرهم أثبت في المذكورين منهم .

قلت : ومظنة ذلك اعنى الجرح على سبيل المزاح عند من وصفه ائمة الحديث بالممازحة او الدعابة ومنهم ابو نعيم الفضل بن دكين وهو مع شدته فقد جاء عنه فى تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٦) : وقال الخطيب في تاريخه كان أبو نعيم مزاحا ذا دعابة مع تدينه وثقته وأمانته ... وقال ابن معين كان مزاحا ذكر له حدث عن زكريا بن عدي فقال ماله وللحديث ذاك بالتوراة أعلم يعني أن أباه كان يهوديا فأسلم .

الفصل الثانى
الجروح المردودة بسبب يتعلق بالمجروح

١- **الجرح بسبب المخالفة فى الاعتقاد "الابتداع"**.

صرح ائمة الحديث بعدم قبول الجرح ممن كانت بينه وبين من جرحه مخالفة فى الاعتقاد .

قال ابن حجرفى مقدمة لسان الميزان (١/ ١٦): وممن ينبغى ان يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فان الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى انه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى واساطين الحديث واركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه قبل التوثيق ، ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب الى الرفض فسيأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد .

قلت :وهذا الاجمال يحتاج الى تفصيل بذكر الاشياء التى لا يضعف الراوى بسببها من هذه المعتقدات التى وان كان فيها مخالفات لمعتقدات اهل السنة لكنها مخالفات يسيرة لا ترد بها رواية الراوى ولا تؤثر في وصف ائمة الحديث له بالثقة ، واليك ذكر هذه المعتقدات وبيان ما يضر منها وما لا يضر :

١-التشيع :

قال الذهبى فى الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٥) : فإن كان كلامُهم فيه – اى فى الراوى – مِن جهةِ مُعتَقَدِه ، فهو على مراتب :

فمنهم : مَن بِدْعَتُه غليظة ، ومنهم : مَن بِدْعَتُه دون ذلك ، ومنهم : الداعي إلى بدعتِه ، ومنهم : الكافُّ، وما بينَ ذلك .

فمتى جَمَع الغِلَظَ والدعوةَ، تُجُنِّبَ الأخذُ عنه ، ومتى جَمَع الخِفَّةَ والكفَّ أَخذوا عنه وقَبِلُوه ، فالغِلَظُ: كغُلاةِ الخوارج ، والجهمية ، والرافضة ، والخِفَّةُ :

كالتشيُّع، والإرجاء ، وأمَّا مَن استَحلَّ الكذبَ نَصْراً لِرَأْيه كالخطَّابيَّة فبالأولى رَدُّ حديثِهِ.

وقال فى ميزان الاعتدال (١/ ٥-٦) فى ترجمة ابان بن تغلب : فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثر.

وقال ايضا فى ميزان الاعتدال(٣/٥٥٢) : ثم خلق من شيعة العراق يحبون عثمان وعليا، لكن يفضلون عليا على عثمان، ولا يحبون من حارب عليا من الاستغفار لهم ، فهذا تشيع خفيف.

وقال فى سير أعلام النبلاء (١٦/٤٥٧-٤٥٨): ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما، ولكن جمهور الامة على ترجيح عثمان على الامام علي وإليه نذهب، والخطب في ذلك يسير، والافضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد،

ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة، أبعدهم الله .

وقال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٩٤/١) فى ترجمة ابان بن تغلب: فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة.

ولذلك اتفق جمهور العلماء على توثيق رواة مع علمهم بغلوهم فى التشيع لان التشيع والغلو فيه من البدع الخفيفة التى لا تمنع من قبول رواية صاحبها ما دام ضابطا صادقا ومنهم : ابان بن تغلب[١] واسماعيل بن ابان الوراق[٢] ومحمد ابن فضيل بن غزوان الضبي[٣] وغيرهم .

---

(١) ترجمته فى : طبقات خليفة (١٦٦) ، تاريخ البخاري ١ / ٤٥٣، الجرح والتعديل ٢ /٣٩٦ – ٣٩٧، مشاهير علماء الأمصار (صـ١٦٤) ، الكامل في التاريخ ٥ / ٥٠٨، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٦) ، سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٨) ، الوافي بالوفيات ٥ / ٣٠٠، تهذيب التهذيب ١ / ٩٣، خلاصة تذهيب الكمال ١٤ – ١٥.

(٢) ترجمته فى : التاريخ الكبير ١ / ٣٤٧، التاريخ الصغير ٢ / ٢٣٧، الجرح والتعديل ٢/١٦٠، ١٦١، المعجم المشتمل: ٧٨، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٤٧)، ميزان الاعتدال ١ / ٢١٢، المغني في الضعفاء ١ / ٧٧، الكاشف ١ / ١١٧، مقدمة فتح الباري ص ٣٨٧، تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٩، ٢٧٠.

(٣) ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٦ / ٣٨٩، تاريخ خليفة: ٤٦٦، طبقات خليفة: ١٣١٠، التاريخ الكبير ١ / ٢٠٧، التاريخ الصغير ٢ / ٢٧٦، المعارف: ٥١٠، الجرح والتعديل ٨/ ٥٧، مشاهير علماء الأمصار ت ١٣٦٩، فهرست ابن النديم ٢٢٦، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٧٣) ، العبر ١ / ٣١٩، ميزان الاعتدال ٤ / ٩، تذكرة الحفاظ ١ / ٣١٥، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٢٤، الكاشف ٣ / ٨٩، طبقات القراء لابن الجزري: ٢ / ٢٢٩، تهذيب التهذيب ٩ / ٤٠٥، النجوم الزاهرة ٢ / ١٤٨، طبقات الحفاظ: ١٣٠، طبقات المفسرين للداوودي ٢ / ٢٢٣، شذرات الذهب ٢ / ٣٤٤.

قلت : وعلى هذا فالتشيع الموجود فى بعض الرواة لا يؤثر فى عدالتهم ولا قبول مروياتهم ، ومثله يقال عن ائمة الحديث ممن جاء فى تراجمهم ان فيهم تشيع او ميل اليه كعبد الرزاق الصنعانى[1] والنسائى[2] وابى عبد الله الحاكم[3] وغيرهم فهذا لا يقلل من مكانتهم .

قال ابن تيمية فى منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧٣-٣٧٤): هَذَا مَعَ أَنَّ الْحَاكِمَ مَنْسُوبٌ إِلَى التَّشَيُّعِ ... لَكِنَّ تَشَيُّعَهُ وَتَشَيُّعَ أَمْثَالِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ كَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَمْثَالِهِمَا لَا يَبْلُغُ إِلَى تَفْضِيلِهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، فَلَا يُعْرَفُ فِي عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ مَنْ يُفَضِّلُهُ عَلَيْهِمَا ، بَلْ غَايَةُ الْمُتَشَيِّعِ مِنْهُمْ أَنْ يُفَضِّلَهُ عَلَى عُثْمَانَ أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُ كَلَامٌ أَوْ إِعْرَاضٌ عَنْ ذِكْرِ مَحَاسِنَ مِنْ قَائِلِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ

---

(١) ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٥ / ٥٤٨، طبقات خليفة: ت ٢٦٧٣، التاريخ الكبير ١٣٠/٦، التاريخ الصغير ٢ / ٣٢٠، الجرح والتعديل ٦ / ٣٨، الكامل لابن عدي ٦٤٠/٤، الفهرست لابن النديم: ٢٢٨، وفيات الأعيان ٣ / ٢١٦، ٢١٧، سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٣) ، العبر ١ / ٣٦٠، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٠٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٤، دول الإسلام ١ / ١٢٩، البداية والنهاية ١٠ / ٢٦٥، تهذيب التهذيب ٦ / ٣١٠، النجوم الزاهرة ٢ / ٢٠٢، طبقات الحفاظ / ١٥٤، خلاصة تذهيب الكمال: ٢٣٨، شذرات الذهب ٢ / ٢٧.

(٢) ترجمته فى : المنتظم: ٦ / ١٣١، الكامل في التاريخ: ٨ / ٩٦، وفيات الأعيان: ١ / ٧٧، تهذيب الكمال: ١ / ٢٣، سير أعلام النبلاء(١٤/ ١٢٥) ، تذهيب التهذيب: ١ / ١٢ ، تذكرة الحفاظ: ٢ / ٦٩٨، العبر: ٢ / ١٢٣، دول الإسلام: ١ / ١٨٤، الوافي بالوفيات: ٦ / ٤١٧ ٤١٦، طبقات الشافعية للسبكي: ٣ / ١٤، البداية والنهاية: ١١ / ١٢٣، طبقات القراء : ١ / ٦١، تهذيب التهذيب: ١ / ٣٦، النجوم الزاهرة: ٣ / ١٨٨، طبقات الحفاظ: ٣٠٣، حسن المحاضرة: ١ / ٣٤٩، شذرات الذهب: ٢ / ٢٣٩.

(٣) ترجمته فى : تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٣، الأنساب ٢ / ٣٧٠ - ٣٧٢ (البيع) ، تبيين كذب المفتري ٢٢٧ - ٢٣١، المنتظم ٧ / ٢٧٤، ٢٧٥، اللباب ١ / ١٩٨، ١٩٩، وفيات الأعيان ٤ / ٢٨٠، ٢٨١، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٣٩ - ١٠٤٥، سير أعلام النبلاء (١٦٢/١٧) ميزان الاعتدال ٣ / ٦٠٨، العبر ٣ / ٩١، الوافي بالوفيات ٣ / ٣٢٠، ٣٢١، البداية والنهاية ١١ / ٣٥٥، طبقات السبكي ٤ / ١٥٥ - ١٧١، غاية النهاية لابن الجزري ٢ / ١٨٤، ١٨٥، لسان الميزان ٥ / ٢٣٢، ٢٣٣، النجوم الزاهرة ٢٣٨/٤، طبقات الحفاظ ٤٠٩ - ٤١١، شذرات الذهب ٣ / ١٧٦، كشف الظنون ١٦٧٢/٢، هدية العارفين ٢ / ٥٩.

لِأَنَّ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ قَدْ عَصَمَهُمْ وَقَيَّدَهُمْ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الشَّيْخَيْنِ ، وَمَنْ تَرَفَّضَ مِمَّنْ لَهُ نَوْعُ اشْتِغَالٍ بِالْحَدِيثِ كَابْنِ عُقْدَةَ وَأَمْثَالِهِ فَهَذَا غَايَتُهُ أَنْ يَجْمَعَ مَا يُرْوَى فِي فَضَائِلِهِ مِنَ الْمَكْذُوبَاتِ وَالْمَوْضُوعَاتِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَدْفَعَ مَا تَوَاتَرَ مِنْ فَضَائِلِ الشَّيْخَيْنِ فَإِنَّهَا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ أَكْثَرُ مِمَّا صَحَّ فِي فَضَائِلِ عَلِيٍّ وَأَصَحُّ وَأَصْرَحُ فِي الدَّلَالَةِ .

ويؤكد ما ذكرته ما رواه الخطيب فى تاريخ بغداد (٢٥٧/٧- ٢٥٨) فى ترجمة جرير بن عبد الحميد أبو عبد الله الضبي الرازي عن اسحاق بن ابراهيم قال : كان جرير بن عبد الحميد يقول أبو بكر ثم عمر ثم علي أحب الي من عثمان ولأن أخر من السماء أحب الي من أن أتناول عثمان بسوء وإني إلى تصديق علي اعجب الي من تكذيبه .

ومما ينبغى التنبيه عليه ان بعض العلماء كان يظهر السنة بين اهلها ويظهر التشيع بين اهله .

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٩) فى ترجمة على بن المدينى : كان ابن المدينى خوافا متاقيا في مسألة القرآن مع أنه كان حريصا على إظهار الخير، فقد قال أحمد بن أبي خيثمة في تاريخه: سمعت يحيى بن معين يقول: كان على بن المدينى إذا قدم علينا أظهر السنة وإذا ورد إلى البصرة أظهر التشيع .

قلت: كان يظهر ذلك بالبصرة ليؤلفهم على حب على رضى الله عنه، فإنهم عثمانية.

٢- النصب :

طعن بعض ائمة الحديث فى بعض الرواة لانه كان من اهل النصب ، والنصب كما يقول الفيروزآبادى فى القاموس المحيط (ص: ١٣٨) : والنَّواصِبُ والنَّاصبيَّةُ وأهلُ النَّصْبِ: المُتَدَيّنونَ بِبِغْضَةِ عليّ رضي الله عنه ، لأنَّهُمْ نَصَبُوا له، أي: عادَوْهُ.

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٤٥٩): والنصب بغض علي وتقديم غيره عليه .

وقد كان النصب مذهب غالب الشاميين وكثير من البصريين .

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٣/٥٥١-٥٥٢) :غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه من يوم صفين، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق .

وقال ابن حجر في لسان الميزان (٤/٤٣٩) : والنصب معروف في كثير من أهل البصرة .

والناصبية من أهل الرواية رغم سوء مذهبهم كانوا – في غالبيتهم – اهل صدق – بخلاف الشيعة والرافضة – وقد اعتمد اصحاب الصحيح على جماعة منهم ، وكان عامة الائمة لا يمتنعون عن توثيق من اتهم بذلك ، ان كان صادقا مأمونا في حديثه ولم يكن داعية الى مذهبه .

ومن فوائد ابن حجر فى هذا المقام قوله فى تهذيب التهذيب (٨/ ٤٥٨)

فى ترجمة لمازة بن زبار الأزدي الجهضمي أبو لبيد البصرى : وقد كنت استشكل توثيقهم الناصبي غاليا وتوهينهم الشيعة مطلقا ولا سيما أن عليا ورد في حقه لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك أن البغض ها هنا مقيد بسبب وهو كونه نصر النبي صلى الله عليه وسلم لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المبغض والحب بعكسه وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالبا والخبر في حب علي وبغضه ليس على العموم فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبي أو أنه إله تعالى الله عن إفكهم والذي ورد في حق علي من ذلك قد ورد مثله في حق الأنصار وأجاب عنه العلماء أن بغضهم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه وبالعكس فكذا يقال في حق علي وأيضا فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهورا بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة بخلاف من يوصف بالرفض فإن غالبهم كاذب ولا يتورع في الإخبار والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن عليا رضي الله عنه قتل عثمان أو كان أعان عليه فكان بغضهم له ديانة بزعمهم ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتلت أقاربه في حروب علي .

٣- الارجاء :

ارجاء اهل الضلالة هو ما يقولون فيه ان الايمان هو التصديق ولا تضر معه المعصية ، وهناك ارجاء نسب اليه بعض العلماء وبعض الرواة وهو ارجاء العمل عن ان يكون من اركان الايمان ،مع اقرارهم بان فاقد العمل فاسق ، وهذا من اخف البدع التى لا ينبغى جرح صاحبها وان كان داعية.

وقد شرح هذه المسالة محمد انور الكشميرى فى كتابه فيض الباري على صحيح البخاري (١/ ١٢٨-١٢٩) فقال : فالإيمان عند السلف عبارة عن ثلاثة أشياء: اعتقاد، وقول، وعمل. وقد مر الكلام على الأولين: أي التصديق، والإقرار، بقي العمل، هل هو جزءٌ للإيمان أم لا؟ فالمذاهب فيه أربعة:قال الخوارج والمعتزلة: إن الأعمال أجزاءٌ للإيمان، فالتارك للعمل خارج عن الإيمان عندهما. ثم اختلفوا، فالخوارجُ أخرجوه عن الإيمان، وأدخلوه في الكفر، والمعتزلةُ لم يدخلوه في الكفر. بل قالوا بالمنزلةِ بين المنزلتين.

والثالث: مذهب المرجئة فقالوا: لا حاجة إلى العمل، ومدار النَّجاة هو التصديق فقط. فصار الأوَّلونَ والمرجئة على طرفي نقيض.

والرابع: مذهب أهل السنة والجماعة وهم بين بين، فقالوا: إن الأعمال أيضًا لا بد منها، لكنّ تَارِكها مُفَسَّقٌ لا مُكَفَّر. فلم يُشددوا فيها كالخوارج، والمعتزلة، ولم يهوِّنوا أمرها كالمرجئة. ثم هؤلاء افترقوا فرقتين، فأكثر المُحدِّثين إلى أن الإيمانَ مركبٌ من الأعمال. وإمامنا الأعظم رحمه الله تعالى وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى أن الأعمال غير داخل في الإيمان، مع اتفاقهم على أن فاقدَ التَّصديق كافرٌ، وفاقدَ العمل فاسقٌ، فلم يبق الخلاف إلا في التعبير. فإن السلف وإن جعلوا الأعمال أجزاء، لكن لا بحيثُ ينعدمُ الكل بانعدامِهَا، بل يبقى الإيمان مع انتفائها.

وإمامنا وإن لم يجعل الأعمال جزءًا، لكنه اهتم بها وحرَّضَ عليها، وجعلها أسبابًا سارية في نماء الإيمان، فلم يهدُرها هَدْر المرجئة، إلا أن تعبيرَ المُحدِّثين القائلين بجزئية الأعمال، لما كان أبعد من المرجئة المنكرين جزئية الأعمال،

بخلاف تعبير إمامنا الأعظم رحمه الله تعالى، فإنه كان أقرب إليهم من حيث نفي جزئية الأعمال، رُمِي الحنفية بالإرجاء. وهذا كما ترى جور علينا فالله المستعان.

وقال اللكنوى فى الرفع والتكميل (ص: ٣٦٦) : وخلاصة المرام في هذا المقام ان الارجاء قد يطلق على اهل السنة والجماعة من مخالفيهم المعتزلة الزاعمين بالخلود الناري لصاحب الكبيرة وقد يطلق على الائمة القائلين بان الاعمال ليست بداخلة في الايمان وبعدم الزيادة فيه والنقصان وهو مذهب أبي حنيفة واتباعه من جانب المحدثين القائلين بالزيادة والتقصان وبدخول الاعمال في الايمان .

وهذا النزاع وان كان لفظيا كما حققه المحققون من الاولين والآخرين لكنه لما طال وآل الامر الى بسط كلام الفريقين من المتقدمين والمتأخرين ادى ذلك الى ان اطلقوا الارجاء على مخالفيهم وشنعوا بذلك عليهم وهو ليس بطعن في الحقيقة على ما لا يخفى على مهرة الشريعة ، واذا انتقش هذا كله على صحيفة خاطرك فاعرف انه لا تنبغي المبادرة نظرا الى قول احد من ائمة النقد وان كان من اجله المحدثين في حق احد الراوين انه من المرجئين باطلاق القول بكونه من فرق الضلالة وجرحه بالبدعة الاعتقادية بل الواجب التنقيح والحكم بالوجه الرجيح ، نعم ان دلت قرينة حالية او مقالية ان مراد الجارح بالارجاء ما هو ضلالة فلا بأس بالحكم بكونه ذا ضلالة والا فيحتمل ان يكون اطلاق ذلك الراوي من معتزلي ومنه اخذ ذلك الجارح واعتمد على اشتهاره من دون وقوف على الواضع ويحتمل ان يكون الراوي مما لا يقول بزيادة الايمان ونقصانه ولا بدخول العمل في حقيقتة فأطلق عليه الجارح المحدث الارجاء تبعا لاهل طريقته.

فقد تبين مما سبق ان الخلاف بين اهل السنة لفظى فقط وقد صرح بهذا شيخ الاسلام ابن تيمية فى كتابه مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨-٣٩) فقال : " الْمُرْجِئَةُ " وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ... وَكَانَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ أَخَفَّ الْبِدَعِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا نِزَاعٌ فِي الِاسْمِ وَاللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ ؛ إذْ كَانَ الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ يُضَافُ إلَيْهِمْ هَذَا الْقَوْلُ مِثْلَ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمَا هُمْ مَعَ

سَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالنَّارِ ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِذَلِكَ وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ ، وَعَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَفْرُوضَةَ وَاجِبَةٌ وَتَارِكُهَا مُسْتَحِقٌّ لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ .

لذا فالارجاء الذى نسب الى بعض اهل السنة ليس هو بالامر المجرح ولو كان صاحبه داعية وفى هذا يقول الذهبى فى ميزان الاعتدال (٤/ ٩٩): الارجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغى التحامل على قائله.

وقال المزى فى تهذيب الكمال (٢/ ١١١) فى ترجمة ابراهيم بن طهمان بعد ذكر من اتهمه بالارجاء : قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب، وكانوا يرجئون ولا يكفرون بالذنوب، ونحن كذلك ، سمعت وكيع بن الجراح يقول: سمعت سفيان الثوري يقول في آخر أمره: نحن نرجو لجميع أهل الكبائر الذين يدينون ديننا، ويصلون صلاتنا وإن عملوا أي عمل. وكان شديدا على الجهمية.

وقال الذهبى فى الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص:٣٥) فى ترجمة إبراهيم بن طهمان : ثقة متقن من رجال الصحيحين وكان مرجئا ... فما بمجرد الارجاء يضعف حديث الثقة ويهدر فقد كان من هو اكبر من ابراهيم مرجئا .

ومما ينبغى التنبيه عليه ان بعض اهل السنة نسب للارجاء لكونه لم يقطع على احدى الطائفتين المقتتلتين فى الفتنة بكونها مخطئة او مصيبة ، وانما ارجأ الامر فيهما ، ينظر تهذيب التهذيب ترجمة الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب (٢/ ٣٢١) .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٣٣) فى ترجمة حماد بن أبي سليمان : تحول مرجئا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة

من الايمان، ويقولون: الايمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الارجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض، نسأل الله العافية.

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٤/ ٩٩) فى ترجمة مسعر بن كدام : حجة إمام ، ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة: مسعر، وحماد بن أبي سليمان، والنعمان، وعمرو بن مرة، وعبد العزيز ابن أبي رواد، وأبو معاوية، وعمرو بن ذر ... وسرد جماعة.

قلت: الارجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله.

٤- **القول بالقدر** .

قال النووى فى شرح صحيح مسلم (١/ ٧٠): مَذْهَب أَهْل الْحَقّ إِثْبَات الْقَدَر وَمَعْنَاهُ : أَنَّ اللَّه – تَبَارَكَ وَتَعَالَى – قَدَّرَ الْأَشْيَاء فِي الْقِدَم ، وَعَلِمَ – سُبْحَانه – أَنَّهَا سَتَقَعُ فِي أَوْقَات مَعْلُومَة عِنْده – سُبْحَانه وَتَعَالَى – وَعَلَى صِفَات مَخْصُوصَة فَهِيَ تَقَع عَلَى حَسْب مَا قَدَّرَهَا سُبْحَانه وَتَعَالَى .

وَأَنْكَرَتْ الْقَدَرِيَّةُ هَذَا وَزَعَمَتْ أَنَّهُ – سُبْحَانه وَتَعَالَى – لَمْ يُقَدِّرهَا وَلَمْ يَتَقَدَّم عِلْمه سُبْحَانه وَتَعَالَى بِهَا وَأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةُ الْعِلْمِ أَيْ إِنَّمَا يَعْلَمُهَا سُبْحَانَهُ بَعْدَ وُقُوعِهَا وَكَذَبُوا عَلَى اللَّه سُبْحَانه وَتَعَالَى وَجَلَّ عَنْ أَقْوَالهمْ الْبَاطِلَة عُلُوًّا كَبِيرًا ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمْ الْقَدَرَ . قَالَ أَصْحَاب الْمَقَالَات مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ : وَقَدْ اِنْقَرَضَتْ الْقَدَرِيَّة الْقَائِلُونَ بِهَذَا الْقَوْل الشَّنِيع الْبَاطِل ، وَلَمْ يَبْقَ أَحَد مِنْ أَهْل الْقِبْلَة عَلَيْهِ ، وَصَارَتْ الْقَدَرِيَّة فِي الْأَزْمَان الْمُتَأَخِّرَة تَعْتَقِد إِثْبَات الْقَدَر ؛ وَلَكِنْ يَقُولُونَ : الْخَيْر مِنْ اللَّه وَالشَّرّ مِنْ غَيْره ، تَعَالَى اللَّه عَنْ قَوْلهمْ ا.هـ.

فالقدرية الغلاة اصحاب المذهب الباطل هم الذين يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَر وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ اى مُسْتَأْنَفٌ لَمْ يَسْبِقْ بِهِ قَدَرٌ وَلَا عِلْمٌ مِنْ اللَّه تَعَالَى ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَعْد وُقُوعه .

ثم قال النووى عقب ذكره لهذا المزعم الفاسد : وَهَذَا الْقَوْل قَوْل غُلَاتهمْ وَلَيْسَ قَوْلَ جَمِيعِ الْقَدَرِيَّة ، وَكَذَبَ قَائِلُهُ وَضَلَّ وَافْتَرَى عَافَانَا اللَّهُ وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ .

وهذا التفصيل من القدرية المتأخرة حملهم عليه ارادة تنزيه الله تعالى قال ابن معين كما في تاريخ الدوري (٤/ ٢٤٧):وقرط بن حريث قد كتبت أنا عنه وليس به بأس ولكن كان قدريا أتيناه إلى منزله فقال لنا نزهوا الله عن هذه المعاصي فدعانا إلى القدر فخرجت .

واحسن ما وصف به القدرية هو قول شهاب بن خراش كما في ميزان الاعتدال ٢٨١/٢:ان القدرية أرادوا أن يصفوا الله بعدله فأخرجوه من فضله.

ولم يتحرج عامة النقاد عن قبول رواية القدرية الذين لا يدعون ولا يغلون قال ابن المديني كما في شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٦): لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب.

وقال جعفر بن أبان كما في مقدمة المجروحين لابن حبان ٨٢/١ :قال قلت لاحمد بن حنبل رحمه الله فنكتب عن المرجئ والقدرى وغيرهما من أهل الاهواء؟ قال: نعم إذا لم يكن يدعو إليه، ويكثر الكلام فيه، فأما إذا كن داعيا فلا .

وفي ترجمة سعيد بن خثين بن رشد الكوفي من تهذيب التهذيب (٢٢/٤-٢٣): قال ابن الجنيد عن ابن معين كوفي ليس به بأس ثقة قال فقيل ليحيى شيعي فقال وشيعي ثقة وقدري وقال ثقة .

وقال الدولابى فى الكنى والأسماء (٢/ ٦١٦) : وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «أَبُو سَهْلٍ عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ بَصْرِيٌّ، قَدَرِيٌّ، شِيعِيٌّ، ثِقَةٌ» .

وقال محمد بن عبد الله العمار كما في تهذيب التهذيب (٣٧٢/٧): ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذابا للتشيع أو القدر وليست براو عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح يعني الموصل .

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٠) : ولانراه-يعنى البخارى- يتجنب القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية، فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق .

وقال ابو القاسم البغوي في الجعديات(١١٧٧/٢):حدثنا عمي - يعني علي ابن عبد العزيز - حدثنا سليمان بن احمد الواثقي قال قلت لعبد الرحمن بن مهدي: اسماعيل يحدث عن رجل ، اصحابنا يكرهون الحديث عنه ، قال من هو ؟ قلت : محمد بن راشد الدمشقي ، قال: ولما؟ قلت : كان قدريا ، فغضب وقال : ما يضره.

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٤١٦) فى ترجمة عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصرى: وثقه بن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي وبن نمير وغيرهم وكان ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه وقال أحمد بن حنبل كان يرمى بالقدر وقال بن حبان في الثقات كان متقنا وكان لا يدعو إلى القدر وقال محمد بن سعد لم يكن بالقوي قلت هذا جرح مردود غير مبين ولعله بسبب القدر وقد احتج به الأئمة كلهم .

٥- مذهب الخوارج .

مذهب هؤلاء هو ما ذكره الشهرستانى فى الملل والنحل (١/ ١١٣) فقال :ويجمعهم القول بالتبرئ من عثمان وعلي رضي الله عنهما ويقدمون ذلك على طاعة ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك ، ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبا .

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٤٥٩): والخوارج الذين أنكروا على علي التحكيم وتبرءوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم .

وقد انقسم الخوارج الى عدة طوائف اشار اليهم ابو الحسن الاشعرى فى مقالات الإسلاميين (ص: ١٠١) فقال : واصل قول الخوارج انما هو قول الازارقة والاباضية والصفرية والنجدية وكل الاصناف سوى الازارقة والاباضية والنجدية فانما تفرعوا من الصفرية .

والخوارج رغم سوء معتقدهم وفساد مذهبهم كانوا يتنزهون عن الكذب قال المبرد فى الكامل في اللغة و الأدب (٣/ ١٢٢) : والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب، ومن ذي المعصية الظاهرة.

وقال ابن تيمية فى منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٦) : وَالْخَوَارِجُ أَصْدَقُ مِنَ الرَّافِضَةِ وَأَدْيَنُ وَأَوْرَعُ، بَلِ الْخَوَارِجُ لَا نَعْرِفُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ، بَلْ هُمْ مِنْ أَصْدَقِ النَّاسِ .

وقال ابو داود فى رواية الاجرى كما فى الكفاية في علم الرواية (صـ١٣٠) : ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثا من الخوارج ثم ذكر عمران ابن حطان وأبا حسان الأعرج .

وقال الذهبى فى المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال (ص: ٢٢-٢٣) : والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيل إن حديثهم من أصح الحديث .

وقال ايضا فى ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٠) : ولانراه-يعنى البخارى- يتجنب القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية، فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق .

فهذا الصدق الذي وصفوا به شجع الائمة على قبول اخبارهم والركون الى حديثهم ، لذا نرى غالب ائمة الحديث لم يتحرجوا عن توثيق من يستحق الثقة منهم خاصة اذا لم يعرف عنهم الدعوة الى بدعتهم .

قلت : وبعد ذكر هذه المعتقدات وبيان حال اهلها ومعرفة ان الجرح بسببها مردود يجدر بى ان اذكر اقوال العلماء فى المبتدعة ومن تقبل رواياتهم ومن ترد.

جمهور الائمة على قبول رواية المبتدع اذا لم يكن داعية ولا تضره البدعة في قبول حديثه .

قال ابن حبان فى صحيحه (١/ ١٦٠) : وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والترفض وما أشبههما فإنا نحتج بأحبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جل وعلا إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا فإن الداعي إلى مذهبه والذاب عنه

حتى يصيرا إماما فيه وإن كان ثقة ثم روينا عنه جعلنا للأتباع لمذهبه طريقًا وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه ولو عمدنا إلى ترك حديث الأعمش وأبي إسحاق وعبد الملك بن عمير وأضرابهم لما انتحلوا وإلى قتادة وسعيد بن أبي عروبة وبن أبي ذئب وأسنانهم لما تقلدوا فتركنا حديثهم لمذاهبهم لكان الشيء اليسير وإذا استعملنا ما وصفنا أعنا على دحض السنن وطمسها بل الاحتياط في قبول رواياتهم الأصل الذي وصفناه دون رفض ما رووه جملة .

وقال ابن الصلاح فى مقدمته (ص: ١١٤): اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ الَّذِي لَا يُكَفَّرُ فِي بِدْعَتِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ رِوَايَتَهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ فَاسِقٌ بِبِدْعَتِهِ، وَكَمَا اسْتَوَى فِي الْكُفْرِ الْمُتَأَوِّلُ وَغَيْرُ الْمُتَأَوِّلِ يَسْتَوِي فِي الْفِسْقِ الْمُتَأَوِّلُ وَغَيْرُ الْمُتَأَوِّلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَ رِوَايَةَ الْمُبْتَدِعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ، سَوَاءٌ كَانَ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَعَزَا بَعْضُهُمْ هَذَا إِلَى الشَّافِعِيِّ، لِقَوْلِهِ: " أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِيهِمْ ".

وَقَالَ قَوْمٌ: " تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً، وَلَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَ دَاعِيَةً "، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَثِيرِ أَوِ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ إِذَا لَمْ يَدْعُ إِلَى بِدْعَتِهِ، وَقَالَ: أَمَّا إِذَا كَانَ دَاعِيَةً فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي عَدَمِ قَبُولِ رِوَايَتِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ بْنُ حِبَّانَ الْبُسْتِيُّ أَحَدُ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ : "الدَّاعِيَةُ إِلَى الْبِدَعِ لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا قَاطِبَةً ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافًا ".

وَهَذَا الْمَذْهَبُ الثَّالِثُ أَعْدَلُهَا وَأَوْلَاهَا، وَالْأَوَّلُ بَعِيدٌ مُبَاعِدٌ لِلشَّائِعِ عَنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ كُتُبَهُمْ طَافِحَةٌ بِالرِّوَايَةِ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الدُّعَاةِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ كَثِيرٌ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ فِي الشَّوَاهِدِ وَالْأُصُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٤) : القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه ؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة ؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الاسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ ، وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه .

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٣٨٥) : وأما البدعة فالموصوف بها أما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سائغ فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامه من خوارم المروأة موصوفا بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقا وقيل يرد مطلقا والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعيه ويرد حديث الداعيه وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى بن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر ثم اختلف القائلين بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا فقال ان اشتملت رواية غير الداعيه على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرا فلا تقبل وأن لم تشتمل فتقبل وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعيه

فقال أن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا وعلى هـذا إذا اشـتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا هـل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيـه فقـال إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو اخماد لبدعته واطفاء لناره وأن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصـلحة تحصـيل ذلـك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة اهانته وإطفاء بدعته والله أعلم ، وأعلـم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق .

٢- **الجرح بسبب الخوض فى مسالة القران الكريم** .

تكلم بعض ائمة الحديث في بعض الرواة بل وفى بعض الائمة لكونه تعلـق بشئ من مسألة خلق القران ، وهذا من الجرح المردود حتى وان اجاب المـتكلم فيه وقال بهذه البدعة لان جل من اجاب من اهل السنة انما اجاب خوفا ، وكذلك من وقف ، ومن لم يصرح بالحق بل قال كلاما فهمه البعض خطا ، واليك كـلام العلماء في رد الجرح للخوض في مسالة القران .

قال الذهبى في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٩٠) في ترجمـة ابـراهيم بـن المنذر ابو اسحاق الامام الثقة : قال أبو حاتم : إبراهيم بن المنذر أعرف بالحديث من إبراهيم بن حمزة الزبيري، إلا أنه خلط في القرآن، جاء إلى أحمد بن حنبـل، فاستأذن، فلم يأذن له أحمد، وجلس حتى خرج، فسلم على أحمد، فلم يرد عليـه السلام .

وقال الساجي كما في تهذيب التهذيب (١/ ١٦٧) : بلغني أن أحمـد كـان يتكلم فيه ويذمه .

وقد رد العلماء هذا الجرح فقد قال السبكى في طبقات الشـافعية الكبـرى (٨٢/٢) في ترجمة إبراهيم بن المنذر : وأرى ذلك منه تقية وخوفا ولكن الإمـام

أحمد شديد فى صلابته جزاه الله عن الإسلام خيرا ولو كلف الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل .

قلت وحتى كبار الائمة لم يسلموا من الطعن فيهم بسبب عدم فهم ما قالوه عندما سالوا عن هذه المسالة .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٠٩-٥١١): قال الحافظ أبو بكر الاعين: مشايخ خراسان ثلاثة: قتيبة، وعلي بن حجر، ومحمد بن مهران الرازي ورجالها أربعة: عبد الله بن عبدالرحمن السمرقندي، ومحمد بن إسماعيل البخاري قبل أن يظهر منه ما ظهر، ومحمد بن يحيى، وأبو زرعة.

قلت: هذه دقة من الاعين، والذي ظهر من محمد أمر خفيف من المسائل التي اختلف فيها الائمة في القول في القرآن، وتسمى مسألة أفعال التالين، فجمهور الائمة والسلف والخلف على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وبهذا ندين الله تعالى، وبدعوا من خالف ذلك، وذهبت الجهمية والمعتزلة، والمأمون، وأحمد بن أبي دواد القاضي، وخلق من المتكلمين والرافضة إلى أن القرآن كلام الله المنزل مخلوق، وقالوا: الله خالق كل شئ، والقرآن شئ، وقالوا: تعالى الله أن يوصف بأنه متكلم، وجرت محنة القرآن، وعظم البلاء، وضرب أحمد بن حنبل بالسياط ليقول ذلك، نسأل الله السلامة في الدين.

ثم نشأت طائفة، فقالوا: كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، ولكن ألفاظنا به مخلوقة، يعنون: تلفظهم وأصواتهم به، وكتابتهم له، ونحو ذلك، وهو حسين الكرابيسي، ومن تبعه، فأنكر ذلك الامام أحمد، وأئمة الحديث، وبالغ الامام أحمد في الحط عليهم، وثبت عنه أن قال: اللفظية جهمية.

وقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي.

ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدع، وسد باب الخوض في هذا.

وقال أيضا: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، يريد به القرآن، فهو جهمي.

وقالت طائفة: القرآن محدث كداود الظاهري، ومن تبعه، فبدعهم الامام أحمد، وأنكر ذلك، وثبت على الجزم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه من علم الله، وكفر من قال بخلقه، وبدع من قال بحدوثه، وبدع من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، ولم يأت عنه ولا عن السلف القول: بأن القرآن قديم ما تفوه أحد منهم بهذا.

فقولنا: قديم: من العبارات المحدثة المبتدعة، كما أن قولنا: هو محدث بدعة.

وأما البخاري فكان من كبار الائمة الاذكياء، فقال: ما قلت: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وإنما حركاتهم، وأصواتهم وأفعالهم مخلوقة، والقرآن المسموع المتلو الملفوظ المكتوب في المصاحف كلام الله غير مخلوق،وصنف في ذلك كتاب " أفعال العباد " مجلد، فأنكر عليه طائفة، وما فهموا مرامه كالذهلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي بكر الاعين، وغيرهم .

وقال فى سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٧٧) : قلت: إن قال: لفظى وعنى به القرآن فنعم، وإن قال لفظى وقصد به تلفظي وصوتي وفعلي انه مخلوق، فهذا مصيب، فالله تعالى خالقنا، وخالق أفعالنا وأدواتنا.

ولكن الكف عن هذا هو السنة، ويكفى المرء أن يؤمن بأن القرآن العظيم كلام الله ووحيه وتنزيله على قلب نبيه، وأنه غير مخلوق، ومعلوم عند كل ذي ذهن سليم أن الجماعة إذا قرؤوا السورة، أنهم جميعهم قرؤوا شيئا واحدا، وأن أصواتهم وقراءاتهم، وحناجرهم أشياء مختلفة، فالمقروء كلام ربهم، وقراءتهم وتلفظهم ونغماتهم متابينة، ومن لم يتصور الفرق بين التلفظ وبين الملفوظ، فدعه وأعرض عنه.

قلت :واما الوقف فى مسالة القران الكريم تورعا وهم بعض اهل الحديث فلا يجرحون بذلك.

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٧٧) : قال أبو داود: سألت أحمد ابن صالح عمن قال: القرآن كلام الله، ولا يقول: مخلوق، ولا غير مخلوق. فقال:

هذا شاك، والشاك كافر،قلت: بل هذا ساكت،ومن سكت تورعا لا ينسب إليه قول، ومن سكت شاكا مزريا على السلف، فهذا مبتدع.والواقف فى القران من غير شك لاينبغى تكفيره ولا جرحه بهذا .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٨) :فى ترجمة إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم بن كامجر الامام الحافظ الثقة : قال أحمد بن أبي خيثمة: قال لي مصعب الزبيري: ناظرني إسحاق ابن أبي إسرائيل، فقال: لاأقول كذا، ولاغير ذا - يعني: في القرآن - فناظرته، فقال: لم أقل على الشك، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي.

قلت: الانصاف في من هذا حاله أن يكون باقيا على عدالته، والله أعلم .

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ٤٣٠):عَلِيّ بن أبي هَاشم بن طيراخ الْبَغْدَادِيّ من شُيُوخ البُخَارِيّ قَالَ أَبُو حَاتِم صَدُوق تَركه النَّاس للْوَقْف فِي الْقُرْآن وَقَالَ الْأَزْدِيّ ضَعِيف جدا قلت قدمت غير مرّة أَن الْأَزْدِيّ لَا يعْتَبر تجريحه لضَعْفه هُوَ وَقد بَين أَبُو حَاتِم السَّبَب فِي توقف من توقف عَنهُ وَلَيْسَ ذَلِك بمانع من قبُول رِوَايَته .

وقد استنكر الامام احمد وغيره القول بان التلفظ بالقران مخلوق ونهوا عن ذلك كى لا يكون ذريعة للقول بخلق القران .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨١) فى ترجمة الحسين بن على الكرابيسى : قال حسين في القرآن : لفظي به مخلوق، فبلغ قوله أحمد فأنكره، وقال: هذه بدعة، فأوضح حسين المسألة، وقال: تلفظك بالقرآن يعني: غير الملفوظ ... (ثم قال الذهبى) : ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي، وحرره في مسألة التلفظ، وأنه مخلوق هو حق، لكن أباه الامام أحمد لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن، فسد الباب، لانك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ الذي هو كلام الله إلا في ذهنك .

وقال الذهبي في سير اعلام النبلاء (٨٧/١١) في ترجمة يحيي بن معينعقب ذكره لامتناع الامام احمد عن الكتابة عن بن معين وابي نصر التمار وغيرهما

ممن اجاب في المحنة : قلت: هذا أمر ضيق ولاحرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملا بالآية ، وهذا هو الحق ، وكان يحيى رحمه الله من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقية.

وقال في ميزان الاعتدال (٢/ ٦٥٨) في ترجمة ابى نصر التمار عقب ذلك ايضا : قلت: هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الافضل، فكان ماذا.

وقال الذهبي في سير اعلام النبلاء (١٣/ ٣٢٢) في ترجمة عثمان الدارمى قال يعقوب القراب : سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: قد نويت أن لا أحدث عن أحد أجاب إلى خلق القرآن ... قلت: من أجاب تقية، فلا بأس عليه، وترك حديثه لا ينبغي .

٣- **الجرح بان الراوى من اهل الراى** .

اهل الراى كما يقول ابن خلدون فى مقدمته (١/ ٥٦٤) : وانقسم الفقه إلى طريقتين: طريقة أهل الرّأى والقياس وهم أهل العراق وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز. وكان الحديث قليلا في أهل العراق لما قدّمناه فاستكثروا من القياس ومهروا فيه فلذلك قيل أهل الرّأي. ومقدّم جماعتهم الّذي استقرّ المذهب فيه وفي أصحابه أبو حنيفة وإمام أهل الحجاز مالك بن أنس والشّافعيّ من بعده.... .

قلت : وهذا ما جعل بعض ائمة الحديث يحملون على من تعلقوا بالراى ويضعفوهم ويردوا حديثهم .

قَالَ إِبْرَاهِيمُ النخعى : أَصْحَابُ الرَّأْيِ أَعْدَاءُ السُّنَنِ.

وَقَالَ أَبُو حَمْزَةَ: لَمَّا ظَهَرَتِ الْمَقَالَاتُ بِالْكُوفَةِ أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَوَّهُ رَقَّقُوا قَوْلًا وَاخْتَرَعُوا دِينًا مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ، لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِهِ، لَقَدْ تَرَكُوا دِينَ مُحَمَّدٍ، فَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُمْ[١].

وقال الامام احمد : أهل الرأي لا يروى عنهم الحديث [٢].

واذا كان هذا -اى الجرح بالراى - هو السبب فقط فهو مردود .

---

(١) سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص: ٦٩٧) .
(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ١٠٢) .

قال ابو الوليد الباجى في التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٣٣٣) في ترجمة أحمد بن أبي بكر واسمه القاسم بن الحارث ... وقال ابن أبي حاتم روى عنه أبي وأبو زرعة وقالا هو صدوق وهو أحد من يحمل الموطأ عن مالك رحمه الله قال أبو بكر بن أبي خيثمة خرجت في سنة تسع عشرة ومائتين إلى مكة فقلت لأبي عن من أكتب فقال لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عن من شئت ، ومعنى ذلك أن أبا مصعب كان ممن يميل إلى الرأي ويروي مسائل الفقه وأهل الحديث يكرهون ذلك فإنما نهى زهير ابنه عن أن يكتب عن أبي مصعب الرأي والله أعلم وإلا فهو ثقة لا نعلم أحدا ذكره إلا بخير .

وقال محمد جمال الدين القاسمي في الجرح والتعديل (ص: ٣١-٣٢) : وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأى ، فلا تكاد تجد اسْمًا لهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن، وإنْ كنت أعدّ ذلك في البعض تعصبًا، إذ يرى المُنْصِفُ عند هذا البعض من العلم والفقه ما يجدر أَنْ يَتَحَمَّلَ عنه، ويستفاد من عقله وعلمه، ولكن لكل دولة من دول العلم سلطة وعصبة ذات عصبية، تسعى في القضاء على من لا يوافقها ولا يقلدها في جميع مآتيها، وتستعمل في سبيل ذلك كل ما قدر لها من مستطاعها كما عرف ذلك من سبر طبقات دول العلم، ومظاهر ما أوتيته من سلطان وقوة، ولقد وجد لبعض المُحَدِّثِينَ تراجم لأئمة أهل الرأي يخجل المرء من قراءتها فضلاً عن تدوينها، وما السبب إلا تخالف المشرب على توهم التخالف، ورفض النظر في المآخذ والمدارك، التي قد يكون معهم الحق في الذهاب إليها، فإن الحق يستحيل أَنْ يكون وَقْفًا على فئة مُعَيَّنَةٍ دون غيرها، وَالمُنْصِفُ من دَقَّقَ في المدارك غاية التدقيق ثم حكم بَعْدُ .

وقال الكوثرى في مقالته فقه اهل العراق وحديثهم (صـ ١٤، ١٧-١٨ ، ٢٠): وَرِدت فِي الرَّأْي، آثَار تذمه، وآثار تمدحه، والمذموم هُوَ الرَّأْي عَن هوى، والممدوح هُوَ استنباط حكم النَّازِلَة من النَّص، عَلَى طَرِيقَة فُقَهَاء الصَّحَابَة، وَالتَّابِعِينَ، وتابعيهم، برد النظير إِلَى نَظِيره، فِي الْكتاب، وَالسّنة... وَالْقَوْل

المحتم فِي ذَلِك: إِن فُقَهَاء الصَّحَابَة، وَالتَّابِعِينَ، وتابعيهم، جروا عَلَى القَوْل بِالرَّأْيِ بِالْمَعْنَى الَّذِي سبق "أَعنِي استنباط حكم النَّازِلَة من النَّص"، وَهَذَا من الإجماعات الَّتِي لَا سَبِيل إِلَى إنكارها... فَالرَّأْي بِهَذَا الْمَعْنى، وصف مادح يُوصف بِهِ كل فَقِيه، يُنبئ عَن دقة الْفَهم، وكَمَال الغوص... قَالَ سُلَيْمَان بن عبد الْقوي الطوفي الْحَنْبَلِيّ فِي شرح "مُخْتَصر الرَّوْضَة" – فِي أصُول الْحَنَابِلَة: "وَاعْلَم أَن أَصْحَاب الرَّأْي بِحَسب الإِضافة، هم كل من تصرف فِي الْأَحْكَام بِالرَّأْيِ، فَيتَنَاوَل جَمِيع عُلَمَاء الْإِسْلَام، لِأَن كل وَاحِد من الْمُجْتَهدين لَا يَسْتَغْنِي فِي اجْتِهَاده عَن نظر ورأي... وَإِمَّا بِحَسب العلمية فَهُوَ فِي عرف السّلف "من الرواة بعد محنة خلق الْقُرْآن"، علم عَلَى أهل الْعرَاق، وهم أهل الْكُوفَة، أَبُو حنيفَة، وَمن تَابعه مِنْهُم وَبَالغ بَعضهم فِي الشنيع عَلَيْهِ واني والله لَا أرَى إِلَّا عصمته مِمَّا قَالُوهُ، وتنزيهه عَمَّا إِلَيْهِ نسبوه، وَجُمْلَة القَوْل فِيهِ: إِنَّه قطعا، لم يُخَالف السّنة عناداً، وَإِنَّمَا خَالف فِيمَا خَالف مِنْهَا اجْتِهَادًا، بحجج وَاضِحَة، وَدَلَائِل صَالِحَة لائحة، وحججه بَين أَيدي النَّاس مَوْجُودَة، وقلَّ أَن ينتصف مِنْهَا مخالفوه، وَله بِتَقْدِير الْخَطَأ أجر، وَبِتَقْدِير الْإِصَابَة أَجْرَان، والطاعنون عَلَيْهِ إِمَّا حساد، أَو جاهلون بمواقع الِاجْتِهَاد، وَآخر مَا صَحَّ عَن الإِمَام أَحْمد رَضِي الله عَنهُ إِحْسَان القَوْل فِيهِ، وَالثنَاء عَلَيْهِ، ذكره أَبُو الْوَرْد من أَصْحَابنَا فِي "كتاب أصُول الدَّين"، اهـ.

وممن جرح لاجل الراى ابراهيم بن خالد بن ابى اليمان ابو ثور الفقيه الحافظ وهو المتفق على توثيقه من ائمة الحديث ومما جاء في توثيقه والثناء عليه ما ذكره الذهبى في تذكرة الحفاظ في ترجمته (٢/ ٧٤)

قال أبو بكر الأعين سألت أحمد عنه فقال: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة وهو عندى فى مسلاخ الثورى ، وقال النسائي هو ثقة مأمون أحد الفقهاء ، وقال ابن حبان كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وورعا وفضلا صنف الكتب وفرع على السنن وذب عنها ا.هـ.

والذى جرحه ابو حاتم الرازى حيث قال فيه كما في الجرح والتعديل لابنه(٢/ ٩٨): أبو ثور رجل يتكلم بالرأي يخطئ ويصيب وليس محله محل المتسعين في الحديث، قد كتبت عنه.

وقد رد العلماء هذا الجرح فقد تعقبه الذهبى في ميزان الاعتدال (٢٩/١)بقوله : فهذا غلو من أبى حاتم سامحه الله .

وقال السبكى في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٧٥) : هذا غلو من أبى حاتم وليس الكلام فى الرأى موجبا للقدح فلا التفات إلى قول أبى حاتم هذا ... وأبو ثور أظهر أمرا من أن يحتاج إلى توثيق .

وممن عرف بالتوسع في الراى حتى صار يذكر به : ربيعة بن ابى عبد الرحمن فروخ المعروف بربيعة الراى ، المتفق على توثيقه من ائمة الحديث كابن سعد واحمد وابى زرعة الدمشقى والعجلى ويعقوب بن شيبة وابى حاتم والنسائى والذهبى وابن حجر وغيرهم[1] ، وقد لينه بعض ائمة الحديث للراى الذى انتسب اليه واشتهر به ، فقد قال سفيان بن عيينة كما في سير أعلام النبلاء (٦/ ٩١) في ترجمة ربيعة : كنا إذا رأينا طالبا للحديث يغشى ثلاثة، ضحكنا منه، ربيعة، ومحمد بن أبي بكر بن حزم، وجعفر بن محمد، لانهم كانوا لا يتقنون الحديث.

فلا التفات الى هذا الجرح لان ما ادعاه ابن عيينة من عدم اتقان ربيعة للحديث انما لاجل ما عرف عنه من الراى واما ربيعة في الحديث فقد قال عنه عن سوار بن عبد الله العنبرى كما في سير أعلام النبلاء (٦/ ٩٢) : ما رأيت

(١) ترجمته فى : طبقات خليفة: ٢٦٨، تاريخ البخاري ٢ / ٢٨٦، تاريخ بغداد ٨ / ٤٢٠، ثقات ابن حبان ٣ / ٦٥، وفيات الأعيان ٢ / ٢٨٨، ٢٩٠، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ١٢٣)، تذكرة الحفاظ ١ / ١٥٧، سير أعلام النبلاء (٦/ ٨٩) ، ميزان الاعتدال ٢ / ٤٤، العبر ١ / ١٨٣، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٥٨، خلاصة تذهيب الكمال ١١٦، شذرات الذهب ١ / ١٩٤.

أحدا أعلم من ربيعة الرأي، قلت: ولا الحسن وابن سيرين ؟ قال: ولا الحسن وابن سيرين.

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة : لما جئت العراق جاءني أهل العراق، فقالوا: حدثنا عن ربيعة الرأي، فقلت: يا أهل العراق، تقولون ربيعة الرأي، والله ما رأيت أحدا أحفظ لسنة منه .

وكذلك يقال فيما نسب للامام احمد انه قال فيه كما في تهذيب التهذيب (٢٥٩/٣) : وأيش عند ربيعة من العلم .

فقد اراد به ذم رايه او الاشارة الى قلة حديثه الذى يرويه بالنسبة لحديث اقرانه من كبار ائمة المدينة ، وذلك لانصرافه الى الفقه والنظر .

قلت : وكذلك يرد اى جرح لاجل ما عرف عن صاحبه من الانتساب الى الراى ما دام انه موثق فلا ينزل عن مرتبة الثقات العاليه لاجل هذا ، ومن هؤلاء الائمة المجرحون بالراى وهم الثقات زفر بن الهذيل[١] .

٤- **الجرح لفعل المباحات التى لا تسقط المروءة** .

المروءة هي : آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات [٢].

واشتراط العلماء للمروءة سببه : أن الإخلال بها إما يكون لخبل في العقل، أو لنقصان في الدين، أو لقلة حياء وكل ذلك رافع للثقة بقوله[٣] .

ولما كانت المروءة تتعلق بالأخلاق والعادات صار مرجعها إلى العُرْفِ.

---

(١) ترجمته فى : طبقات ابن سعد: ٦ / ٣٨٧ – ٣٨٨، المعارف لابن قتيبة: ٤٩٦، الجرح والتعديل: ٣ / ٦٠٨، مشاهير علماء الأمصار: ١٧٠، الفهرست لابن النديم: ١ / ٢٠٤، طبقات الشيرازي: ٤٠، وفيات الأعيان: ٢ / ٣١٧ – ٣١٩، العبر للذهبي: ١ / ٢٢٩، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٨) ، لسان الميزان: ٢ / ٤٧٦ – ٤٧٨، شذرات الذهب: ٢٤٣/١

(٢) المصباح المنير ٢٣٤/٢. مادة (مرأ).

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص٢٩.

والأمور العُرفية قَلَّما تنضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان فربّما جرت عادة أهل بلد بمباشرة أمور، لو باشرها غيرهم لَعُدَّ ذلك خرماً للمروءة[1].

وقد اعترض بعض العلماء على إدخال المروءة في حد العدالة لأن جلها يرجع إلى مراعاة العادات الجارية بين الناس وهي مختلفة باختلاف الأزمنة والأمكنة والأجناس وقد يدخل في المروءة عرفا ما لا يستحسن في الشرع ولا يقتضيه الطبع على أن المروءة من الأمور التي يعسر معرفة حدها على وجه لا يخفى [2]

ولذلك فان المروءة يختلف ضبطها من عالم الى عالم فما يراه بعضهم مباحا يراه غيره مخلا بالمروءة ويرد به رواية الراوى .

وقد نبه على ذلك الخطيب البغدادي فى الكفاية في علم الرواية (ص: ١١١) فقال فى بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ أَخْبَارِ مَنِ اسْتُفْسِرَ فِي الْجَرْحِ فَذَكَرَ مَا لَا يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ : قَالَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُحَدِّثُ وَالشَّاهِدُ مُجْتَنِبَيْنِ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُبَاحَاتِ نَحْوِ التَّبَذُّلِ ، وَالْجُلُوسِ لِلتَّنَزُّهِ فِي الطُّرُقَاتِ ، وَالْأَكْلِ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَصُحْبَةِ الْعَامَّةِ الْأَرْذَالِ ، وَالْبَوْلِ عَلَى قَوَارِعِ الطُّرُقَاتِ ، وَالْبَوْلِ قَائِمًا ، وَالِانْبِسَاطِ إِلَى الْخُرْقِ فِي الْمُدَاعَبَةِ وَالْمِزَاحِ ، وَكُلِّ مَا قَدِ اتُّفِقَ عَلَى أَنَّهُ نَاقِصُ الْقَدْرِ وَالْمُرُوءَةِ ، وَرَأَوْا أَنَّ فِعْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ ، وَيُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ ، وَالَّذِي عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ رَدُّ خَبَرِ فَاعِلِي الْمُبَاحَاتِ إِلَى الْعَالِمِ ، وَالْعَمَلُ فِي ذَلِكَ بِمَا يَقْوَى فِي نَفْسِهِ ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مِنْ أَفْعَالِ مُرْتَكِبِ الْمُبَاحِ الْمُسْقِطِ لِلْمُرُوءَةِ أَنَّهُ مَطْبُوعٌ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ ، وَالتَّسَاهُلِ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ مِمَّنْ لَا يَحْمِلُ نَفْسَهُ عَلَى الْكَذِبِ فِي خَبَرِهِ وَشَهَادَتِهِ ، بَلْ يَرَى إِعْظَامَ ذَلِكَ وَتَحْرِيمَهُ وَالتَّنَزُّهَ عَنْهُ ، قَبِلَ خَبَرَهُ ، وَإِنْ ضَعُفَتْ هَذِهِ الْحَالُ فِي نَفْسِ الْعَالِمِ وَاتَّهَمَهُ عِنْدَهَا ، وَجَبَ عَلَيْهِ تَرْكُ الْعَمَلِ بِخَبَرِهِ وَرَدُّ شَهَادَتِهِ .

(١) فتح المغيث ٢٨٨/١.
(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٩٧) .

ثم اخذ فى ذِكْرِ بَعْضِ أَخْبَارِ مَنِ اسْتُفْسِرَ فِي الْجَرْحِ فَذَكَرَ مَا لَا يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ.

قلت : وعلى هذا فبعض الجروح ترد لتشدد اصحابها فى امور المروءة وبالتالى فلا تسقط عدالة الراوى .

ومما يؤيد ما ذهب إليه الخطيب البغدادي – رحمه الله – من رد خبر فاعلي المباحات إلى العالم صنيع الأئمة النقاد .

فهذا المنهال بن عمرو تركه شعبة، لما سمع في داره صوت الطنبور [١]، وفي رواية أخرى أنه سمع قراءة لحان، فكره السماع منه [٢].

قال ابن القطان : " هذا ليس بجرحه إلا أن يتجاوز إلى حد يحرم، ولم يصح ذلك عنه "[٣].

وقال السخاوي : وجرحه بهذا تعسف ظاهر، وقد وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما كالنسائي وابن حبان، وقال الدارقطني : إنه صدوق [٤].

لذا نجد الإمام البخاري واصحاب السنن الاربعة قد رووا له [٥].

ومن القدح بانخرام المروءة المنع من كتابة الحديث عمن يأخذ الأجر على التحديث، فقد منع بعض الأئمة كإسحاق بن راهويه والإمام أحمد وأبي حاتم من ذلك[٦] ، وذلك لمايلى :

---

(١) الكفاية علم الرواية ص١٤٣.
(٢) المصدر السابق صـ ١٤٠
(٣) فتح المغيث : ص٣٢٩.
(٤) المصدر السابق صـ٣٣٠
(٥) ترجمته فى : طبقات خليفة: ١٦٠، التاريخ الكبير ٨ / ١٢، الجرح والتعديل ٨ / ٣٥٦، ٣٥٧، ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٥٦٨) ، سير أعلام النبلاء (٥/ ١٨٤)، تذهيب التهذيب ٤ / ٧٤ / ١، تاريخ الإسلام ٥ / ٧، ميزان الاعتدال ٤ / ١٩٢، طبقات القراء ٢ / ٣١٥، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣١٩، ٣٢٠.
(٦) الكفاية ص ٢٤١.

١ ــ لما في أخذ الأجر على ذلك من خرم المروءة[١]، فقد شاع بين أهل الحديث التخلق بعلو الهمم وظهارة الشيم وتنزيه العِرْضِ عن مدّ العين إلى شيء من العَرَضِ[٢].

٢ ــ ولأنه قد يُساء الظن بآخذ الأجر[٣].

قال الخطيب البغدادى: إنما منعوا ذلك تنزيهاً للراوي عن سوء الظن به؛ لأن بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية عُثِرَ على تَزَيُّدِهِ وادعائه ما لم يسمع لأجل ما كان يُعْطَى [٤].

لكن قد استثنى ابن الصلاح من ذلك من اقترن أخذه للأجر بعذر ينفي عنه سوء الظن ويدفع عنه خرم المروءة، كما حصل من أبي الحسين ابن النقور إذ فعل ذلك لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث؛ لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه من الكسب لعياله[٥].

وقد ترخّص بعض الأئمة في أخذ الأجر، وذلك شبيهٌ بأخذ الأجر على تعليم القرآن ونحوه [٦] . ومن أولئك الأئمة:

١ ـ أبو نعيم الفضل بن دُكَين.

قال الذهبي: ثبت عنه أنه كان يأخذ على الحديث شيئاً قليلاً لفقره [٧].

٢ ـ علي بن عبد العزيز البغوي المكي.

قال الذهبي:أما النسائي فمقته لكونه كان يأخذ على الحديث، ولا شك أنه كان فقيراً مجاوراً[٨].

---

(١) علوم الحديث ص ٢٣٥.
(٢) فتح المغيث ٣٤٦/١.
(٣) علوم الحديث ص ٢٣٥.
(٤) الكفاية ص ٢٤١.
(٥) علوم الحديث ص ٢٣٥.
(٦) علوم الحديث ص ٢٣٥.
(٧) سير أعلام النبلاء ١٥٢/١٠.
(٨) تذكرة الحفاظ ٦٢٣/٢.

وقال أيضاً: ثقة لكنه يطلب على التحديث ويعتذر بأنه محتاج[1].

٥- **جرح بعض الرواة لدخولهم فى امور الدنيا كمخالطة السلاطين .**

دخول الراوى فى امور الدنيا لا ينزله عن درجته ولا يلينه .

قال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٣٨٥) : عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق .

وقد عرف بعض الائمة بالشدة مع من يخالطون السلاطين او يدخلون عليهم او يقبلون جوائزهم او يتولون الولايات او الشرطة اوالقضاء او الحسبة او نحو ذلك ، وانما كانوا يكرهون الاتصال بالسلطان او بشئ من اعماله خشية الوقوع فى الظلم او الغرور او الفساد وتنزها عن مؤازرة الذين لا تسلم اعمالهم من البغى والجور وكانوا ايضا ينبذون كل من دخل فى شئ من عملهم او غشى مجالسهم لغير نصيحة او امر بمعروف او نهى عن منكر وممن كان يشدد فى ذلك الامام عبد الله بن المبارك

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال فى ترجمة ابن علية (١/ ٢١٨) : العيشي، حدثنا الحمادان أن ابن المبارك كان يتجر ويقول: لولا خمسة ما تجرت: السفيانان، وفضيل، وابن السماك وابن علية، فيصلهم، فقدم سنة، فقيل له: قد ولى ابن علية القضاء فلم يأته ولم يصله، فركب ابن علية إليه فلم يرفع له عبد الله رأسا، فانصرف، فلما كان من غد كتب إليه رقعة يقول: قد كنت منتظرا لبرك وجئتك فلم تكلمني، فما رأيت منى؟ فقال ابن المبارك: يأبى هذا الرجل إلا أن نقشر له العصا، ثم كتب إليه:

يا جاعل العلم له بازيا ... يصطاد أموال المساكين

احتلت للدنيا ولذاتها ... بحيلة تذهب بالدين

فصرت مجبوبا بها بعدما ... كنت دواء للمجانين

(١) ميزان الاعتدال ٣/١٤٣.

أين رواياتك في سردها لترك أبواب السلاطين
أين رواياتك فيما مضى عن ابن عون وابن سيرين
إن قلت أكرهت فذا باطل زل حمار العلم في الطين

فلما وقف على هذه الأبيات قام من مجلس القضاء، فوطئ بساط الرشيد، وقال: الله الله! ارحم شيبتي، فإني لا أصبر على الخطأ.

قال: لعل هذا المجنون أغرى عليك! ثم أعفاه، فوجه إليه ابن المبارك بالصرة.

وقيل: إن ابن المبارك كتب له بهذه الأبيات لما ولى صدقات البصرة.

وكان الامام احمد يتشدد فى امر من تعلق بشئ من عمل او صحبة الامراء والسلاطين .

جاء فى العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذى وغيره (ص: ٩٥): قيل لَهُ – يعنى احمد بن حنبل – أكتبت عَن أَحْمد بن إِسْحَاق الخضرمي قَالَ لَا تركتُه على عَمْد قيل لَهُ إيش أنكرتَ عَلَيْهِ قَالَ كَانَ عِنْدِي إِن شَاءَ الله صَدُوقًا وَلَكِن تركته من أجل ابْن أَكْثَم دخل لَهُ فِي شَيْء .

وجاء ايضا فى العلل ومعرفة الرجال لأحمد (صـ: ٩٦) : قال المروذى : سَأَلته –يعنى احمد بن حنبل – عَن يَعْقُوب بن إِسْحَاق الْحَضْرَمِيّ فَقدم أَخَاهُ أَحْمد عَلَيْهِ فَقَالَ لم يكن بِأَحْمَد بَأْس وَلَكِن تركته من أجل ابْن أَكْثَم .

وهذا عند التحقيق غير مؤثر ما دام من قيل فيه ذلك من اهل العدالة والضبط كاحمد بن اسحاق الحضرمى حيث اتفق الائمة على توثيقه ومنهم ابن سعد ويعقوب بن شيبة وابو زرعة وابو حاتم وابن وضاح والنسائي والذهبى وابن حجر[1] .

(١) الطبقات الكبرى ٣٠٤/٧، الجرح والتعديل ٤٠/١، الثقات ٣/٨-٤، تاريخ بغداد ٢٦/٤-٢٧، تهذيب الكمال ٢٦٣/١-٢٦٤، ميزان الاعتدال ٨٢/١، الكاشف ٥١/١، تهذيب التهذيب ١٤/١، تقريب التهذيب ص٧٧ .

وقال ابن حجر فى هدى الساري (صـ ٤٢٥) فى ترجمة عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس بعد ان ذكر انه جرح بأنه كان يقبل جوائز الأمراء : وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضا إلا عند أهل التشديد وجمهور أهل العلم على الجواز كما صنف في ذلك ابن عبد البر .

وقال السخاوى فى فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٣٥٦) : وكان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال، يقرن معه آخر إذا روى عنه .

وقال ابن حجر فى هدى الساري (صـ ٣٨٦-٣٨٧) فى ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرانى : قال بن نمير تركت حديثه لقول أهل بلده وقال الميموني قلت لأحمد إن أهل حران يسيئون الثناء عليه فقال أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له قلت فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح وقد قال أبو حاتم كان من أهل الصدق والإتقان .

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال (١/ ٦١٠) فى ترجمة حميد بن تيرويه الطويل : ثقة جليل يدلس ... وقال يحيى بن يعلى المحاربي: طرح زائدة حديث حميد الطويل.

قلت: إنما طرحه للبسه سواد الخلفاء وزى أعوتهم ، فعن مكي بن إبراهيم، قال: مررت بحيمد وعليه ثياب سود، فقال لي أخي: ألا تسمع منه! فقلت: أأسمع من الشرطي .

قلت: ... وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت اهـ.

فدل على ان الذى جرحه به زائدة وغيره غير جارح .

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٤) فى ترجمة عبد الرحمن بن أبي ليلى: من أئمة التابعين وثقاتهم ،ذكره العقيلي في كتابه متعلقا بقول إبراهيم النخعي فيه: كان صاحب أمراء. وبمثل هذا لا يلين الثقة.

وقال فى ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٠) فى ترجمة عاصم بن سليمان الأحول البصري: الحافظ الثقة ، وكان على قضاء المدائن، وولى حسبة الكوفة... وقال

أبو أحمد الحاكم : ليس بالحافظ عندهم، ولم يحمل عنه ابن إدريس لسوء ما في سيرته .

قال ابن حجر فى هدى السارى فى ترجمته (صـ ٤١١) : وقال ابن إدريس رأيته أتى السوق فقال اضربوا هذا أقيموا هذا فلا أروي عنه شيئا وتركه وهيب لأنه أنكر بعض سيرته قلت كان يلي الحسبة بالكوفة قاله بن سعد وقد احتج به الجماعة ا.هـ .

اى فلا يؤثر فيه قول من جرحه .

وقال فى ميزان الاعتدال (١/ ٥٨١) فى ترجمة الحكم بن نافع ، أبو اليمان الحمصي : أحد الثقات الائمة... وقد رأى مالكا ولم يسمع منه لما رأى من الحجاب والفرش، وقال: قلت ليس هذا من أخلاق العلماء ، قال: ثم ندمت بعد.

وقال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٠٩) : وقد كان ابن معين –عفا الله عنه– يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه منها : قوله عبد الملك بن مروان أبخر الفم، وكان رجل سوء. ومنها: قوله كان أبو عثمان النهدي شرطيا. ومنها: قوله في الزهري: إنه ولي الخراج لبعض بني أمية وإنه فقد مرة مالا فاتهم به غلاما له فضربه فمات من ضربه. وذكر كلاما خشنا في قتله على ذلك غلامه تركت ذكره لأنه لا يليق بمثله، ومنها: قوله في الأوزاعي: إنه من الجند، ولا كرامة، وقال: حديث الأوزاعي، عن الزهري ويحيى بن أبي كثير ليس يثبت ، ومنها : قوله في طاوس: إنه كان شيعيا. ذكر ذلك كله الأزدي محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في الأخبار التي في آخر كتابه في الضعفاء عن الغلابي عن ابن معين .

وقال الذهبى فى الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٦) : وكذا تكلم من لا يفهم في الزهري لكونه خضب بالسواد ولبس زي الجند وخدم هشام بن عبد الملك ، وهذا باب واسع والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلت سيآته فهو من المفلحين هذا ان لو كان ما قيل في الثقة الرضي مؤثرا فكيف وهو لا تأثير له .

وقال فى سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٩) : عن مكحول، وذكر الزهري، فقال: أي رجل هو لولا أنه أفسد نفسه بصحبة الملوك، قلت: بعض من لا يعتد به لم يأخذ عن الزهري لكونه كان مداخلا للخلفاء، ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحجة، وأين مثل الزهري رحمه الله .

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٢/ ٤١٩) فى ترجمة عبد الله بن ذكوان أبو الزناد : الامام الثبت ، وقد أكثر عنه مالك... وقيل : كان لا يرضاه، ولم يصح ذا ، قال يحيى بن معين: قال مالك: كان أبو الزناد كاتب هؤلاء – يعنى بني أمية – وكان لا يرضاه – يعنى لذلك .

٦- **الجرح بسبب الاجتهاد فى بعض المسائل (كشرب النبيذ ونكاح المتعة واجازة الغناء وغير ذلك) .**

اما الجرح بسبب شرب النبيذ فبعض الرواة يسير سيرة اهل بلده فى النبيذ وهذا اجتهاد منهم لا ينبغى التحامل عليهم لاجله .

قال على بن خشرم –كما فى تاريخ بغداد (٦/ ٢٣٧)– قلت لوكيع رأيت ابن علية يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار يحتاج من يرده إلى منزله فقال وكيع إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه وإذا رأيت الكوفى يشرب فلا تتهمه قلت وكيف قال الكوفى يشرب تدينا والبصرى يتركه تدينا .

ولا شك ان ابن علية كان يعتقد حل النبيذ –ان كان ثبت عنه شربه له– كما هو راى الكوفيين ، وقد كان ابن علية كوفى الاصل حيث كان والده منها ، فلا غرابة ان ينزع الى مذهب اصوله .

وقد كان وكيع نفسه يشرب النبيذ قال الذهبي في ترجمته سير أعلام النبلاء (٩/ ١٤٣-١٤٤):فرضي الله عن وكيع، وأين مثل وكيع ؟ ! ومع هذا – اى مع صومه للدهر وختمه القران فى كل ليلة ، وقد صح النهى عن ذلك – فكان ملازما لشرب نبيذ الكوفة الذي يسكر الاكثار منه فكان متأولا في شربه، ولو تركه تورعا، لكان أولى به، فإن من توقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه ، وقد صح النهي والتحريم للنبيذ المذكور ، وليس هذا موضع هذه الامور، وكل أحد

يؤخذ من قوله ويترك، فلا قدوة في خطأ العالم، نعم، ولا يوبخ بما فعله باجتهاد، نسأل الله المسامحة.

وقال فيه ايضا فى سير أعلام النبلاء(٩/ ١٥٠): وقال نعيم بن حماد: تعشينا عند وكيع – أو قال: تغدينا – فقال: أي شئ تريدون أجيئكم منه: نبيذ الشيوخ أو نبيذ الفتيان ؟ فقلت: تتكلم بهذا ؟ قال: هو عندي أحل من ماء الفرات، قلت له: ماء الفرات لم يختلف في حله، وقد اختلف في هذا، قلت–يعنى الذهبى–: الرجل سامحه الله لو لم يعتقد إباحته، لما قال هذا.

وقال الأَعْمَشِ – كما فى الطبقات الكبرى (٦/ ٢٧٧)– : أَهْدَى نُعَيْمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ إِلَى إِبْرَاهِيمَ دَنًّا[١] مِنْ طِلاَءٍ[٢] فَقَبَّلَهُ فَوَجَدَهُ شَدِيدَ الْحَلاَوَةِ فَطَبَخَهُ وَجَعَلَهُ نَبِيذًا.

وقال ابن معين كما فى رواية طهمان عنه (ص: ٨): قال إبراهيم – يعنى ابراهيم النخعى – من سكر من النبيذ فلا حد عليه ، وقال يحيى عليه أفضل الحدود لا يصلى خلفه ولا كرامة ويضرب أيضا ، وقال يحيى : إذا شرب في يومه نحن نكرهه .

وقال ابن معين كما فى سير أعلام النبلاء (١١/ ٨٨) من رواية ابن الجنيد: تحريم النبيذ صحيح، ولكن أقف، ولا أحرمه، قد شربه قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرمه قوم صالحون بأحاديث صحاح .

فشرب النبيذ لا يطعن فى العدالة لان الكوفيين يرون حله وهذا اجتهاد منهم.

---

(١) الدن: وعاء ضخم للخمر ونحوها . المعجم الوسيط (١/ ٢٩٩) .

(٢) قال ابو عبيد فى غريب الحديث (١/ ٣٩٥) :"المنصَّف" وهو أن يطبخ عصير العنب قبل أن يغلى حتّى يذهب نصفه، وقد بلغني أنَّه يُسكر، فإن كان يُسكر فهو حرام، وإن طبخ حتّى يذهب ثلثاه، ويبقى ثلثه، فهو "الطلاء" ، وإنّما سُمّي بذلك؛ لأنه بطلاء الإبل في ثخنه وسواده.

وقال ابو حاتم الرازى كما فى الجرح والتعديل لابنه (٢/ ٢٦) : جاريت أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدثي الكوفة وسميت له عددا منهم فقال هذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٤١-٢٤٢) فى ترجمة سفيان الثورى: قد كان سفيان رأسا في الزهد والتأله والخوف، رأسا في الحفظ، رأسا في معرفة الآثار، رأسا في الفقه، لا يخاف في الله لومة لائم، من أئمة الدين، واغتفر له غير مسألة اجتهد فيها، وفيه تشيع يسير، كان يثلث بعلى ، وهو على مذهب بلده أيضا في النبيذ ، ويقال: رجع عن كل ذلك .

وقال فى سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٥٩-٢٦٠) : مع جلالة سفيان، كان يبيح النبيذ الذي كثيره مسكر ، أخبرنا أحمد بن سلامة كتابة، عن اللبان، أنبأنا الحداد، أنبأنا أبو نعيم، حدثنا أحمد بن جعفر بن سلم، حدثنا الابار، حدثنا عبدالملك الميموني: سمعت يعلى بن عبيد يقول: قال سفيان: إني لآتي الدعوة، وما أشتهي النبيذ، فأشربه لكي يراني الناس.

وقال فى سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٠٤-٥٠٥) فى ترجمة : أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدى : قال يوسف بن يعقوب الصفار: سمعت أبا بكر يقول: ولدت سنة سبع وتسعين، وأخذت رزق عمر بن عبد العزيز، ومكثت خمسة أشهر، ما شربت ماء، وما أشرب إلا النبيذ.

قلت: النبيذ الذي هو نقيع التمر، ونقيع الزبيب، ونحو ذلك، والفقاع، حلال شربه، وأما نبيذ الكوفيين الذي يسكر كثيره، فحرام الاكثار منه عند الحنفية وسائر العلماء، وكذلك يحرم يسيره عنه الجمهور، ويترخص فيه الكوفيون، وفي تحريمه عدة أحاديث .

وقال فى سير أعلام النبلاء (١٥/٤٠) فى ترجمة : ابن الشرقي : الامام العلامة الثقة، حافظ خراسان، أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري ابن الشرقي ، صاحب " الصحيح "، وتلميذ مسلم ... : ولم يدع الشرب إلى أن مات .

وعلق الشيخ شعيب الارناؤوط محقق الكتاب على ذلك بقوله : ربما كان يشرب النبيذ الذى يرى اباحته الكوفيين لا الخمر المتفق على تحريمه .

قلت : ومنهم من كان يرجع عن شربه فقد روى الخطيب فى تاريخ بغداد (٨/ ٣٢٥-٣٢٦) فى ترجمة خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد البزار المقرئ عن إدريس بن عبد الكريم الحداد قال : كان خلف بن هشام يشرب من الشراب على التأويل فكان ابن أخته يوما يقرأ عليه سورة الأنفال حتى بلغ ليميز الله الخبيث من الطيب فقال يا خال إذا ميز الله الخبيث من الطيب أين يكون الشراب قال فنكس رأسه طويلا ثم قال مع الخبيث قال فترضى أن تكون مع أصحاب الخبيث قال يا بني امض إلى المنزل فاصبب كل شيء فيه وتركه فاعقبه الله الصوم فكان يصوم الدهر إلى أن مات .

ثم ذكر الخطيب فى تاريخ بغداد (٨/ ٣٢٧) فى ترجمته انه قال : أعدت صلاة أربعين سنة كنت أتناول فيها الشراب على مذهب الكوفيين .

واما الجرح بسبب نكاح المتعة: وهو تزويج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت الفرقة وكان مباحا في أول الإسلام، ثم نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واتفق العلماء على تحريم نكاح المتعة، وهو كالاجماع بين المسلمين .

قال الذهبى فى فى ميزان الاعتدال (٢/ ٦٥٩) فى ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج : أحد الاعلام الثقات وهو في نفسه مجمع على ثقته مع كونه قد تزوج نحوا من سبعين امرأة نكاح المتعة، كان يرى الرخصة في ذلك ، وكان فقيه أهل مكة في زمانه .

ونقل الحافظ في " الفتح " (٩/ ١٧٣) عن أبي عوانة في " صحيحه "، عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثا .

واما الجرح بسبب اجازة الغناء فقال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (١/١٢٣) فى ترجمة إِبْرَاهِيم بْن سعد أَبُو إِسْحَاق الزهرى : ونقل الخطيب أن

إبراهيم كان يجيز الغناء بالعود وولى قضاء المدينة ، وفى ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٣٤) :كان يجيد الغناء .

وقال فى سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٠٦) قلت: كان ممن يترخص في الغناء على عادة أهل المدينة، وكأنه ليم في ذلك، فانزعج على المحدثين، وحلف أنه لا يحدث حتى يغني قبله فيما قيل [١].

وروى الخطيب فى تاريخ بغداد (٦/ ٨١) باسناده الى الإمام أحمد قَالَ: كَانَ وكيع كف عَن حَدِيث إِبْرَاهِيم بْن سعد ، ثم حدث عنه بعد .

قلت : ويمكن ان يكون كف وكيع عَن حَدِيث إِبْرَاهِيم بْن سعد بسبب توليته للقضاء او بسبب توليته لبيت المال ببغداد ، وقد سبق ذكر تشدد وكيع مع من يخالطون السلاطين او يقومون باعمالهم .

وهذا التوقف فى قبول حديثه سواء كان بسبب اجازته للغناء او بسبب القضاء لم يلتفت اليه اهل النقد ولم يجرحوه به ، فقد اطبق الائمة متقدمهم

---

(١) علق الشيخ شعيب الارناؤوط فى تحقيقه لسير أعلام النبلاء(٨/ ٣٠٧) على كلام الذهبى هذا بقوله : للامام الذهبي المؤلف رسالة في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم (٧١٥٩) في ٥٤ ورقة تحت عنوان: رسالة الرخصة في الغناء والطرب بشرطه، مما اختصره وانتفاه الذهبي من كتاب " الامتاع في أحكام السماع " للشيخ أبي الفضل جعفر بن ثعلب الشافعي، يذكر فيها أقوال المجيزين وأدلتهم، وأقول المانعين وأدلتهم، ويبين أن الغناء المجرد عن الآلات الموسيقية قد أباحه غير واحد من العلماء بشرط أن لا يكون باعثا على تهييج الشهوة، وألا يكون الشعر في معين.
قلت : وقد لخص شيخ الاسلام ابن حجر المسالة "حكم الغناء" بقوله فى فتح البارى (٤٤٣/٢) عند شرحه لحديث ام المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت: د خل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندى جاريتان تغنيان بغناء بعاث، فاضطجع على الفراش، وحول وجهه، ودخل أبو بكر، فانتهرنى وقال : مزمارة الشيطان عند النبي صلى الله عليه وسلم، فأقبل عليه رسول الله عليه السلام فقال: «دعهما»، فلما غفل غمزتهما فخرجتا .
قال : عدم إنكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذى أقره إذ لا يقر على باطل والأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية تقليلا لمخالفة الأصل والله أعلم .

ومتاخرهم على توثيقه ومنهم : ابن معين والامام احمد والعجلى وابو حاتم والنسائى وابن عدى والذهبى وابن حجر وغيرهم [1].

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (١/ ٣٤) : إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثنيا، قد روى عنه شعبة مع تقدمه وجلالته .

وقال فى الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٣٧-٣٨) :

إِبْرَاهِيم بن سعد من أَئِمَّة الْعلم وثقات الْمَدَنِيين كَانَ يجوز سَمَاع الملاهي وَلَا يجد دَلِيلا ناهضا على التَّحْرِيم فأداه اجْتِهَاده إِلَى الرُّخْصَة فَكَانَ مَاذَا قَالَ عبد الله بن احْمَد بن حَنْبَل حَدثنِي ابي قَالَ ذكر يحيى بن سعيد عقيلا وابراهيم بن سعد فَجعل كَأَنَّهُ يضعفهما يَقُول عقيل وَإِبْرَاهِيم ثمَّ قَالَ ابي هَؤُلَاءِ ثِقَات لم يخبرهما يحيى قَالَ وَحدثنَا وَكِيع مرّة عَن ابراهيم بن سعد ثمَّ تَركه بِأخرَة ، قلت اتّفق أَرْبَاب الصِّحَاح على الاحْتِجَاج بِإِبْرَاهِيم بن سعد مُطلقًا مَعَ انه لَيْسَ فِي الزُّهْرِيّ كمالك وَلَا كأبن عُيَيْنَة.

وقال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (١/ ١٢٣) : وقال ابن عيينة كنت عند ابن شهاب فجاء إبراهيم بن سعد فرفعه وأكرمه، وقال إن سعدا أوصاني بابنه وسعد سعد. وقال ابن عدي: "هو من ثقات المسلمين حدث عنه جماعة من الأئمة ولم يختلف أحد في الكتابة عنه، وقول من تكلم فيه تحامل وله أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وغيره".

وقال فى تقريب التهذيب (صـ: ٨٩) : ثقة حجة تُكُلِّم فيه بلا قادح .

واما الجرح بسبب اللعب بالشطرنج فقد قال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (١/ ٤٩٩) فى ترجمة بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة أبو عبد الملك القشيرى:

---

(١) ترجمته فى : التاريخ الكبير: ١ / ١٨٨، التاريخ الصغير: ٢ / ٢٢١، المعرفة والتاريخ: ١ / ١٧٤، الجرح والتعديل: ٢ / ١٠١، تاريخ بغداد (٦/ ٦٠٨) ، تهذيب الكمال فى أسماء الرجال (٢/ ٨٨) سير أعلام النبلاء(٨/ ٣٠٤)، تذكرة الحفاظ: ١ / ٢٥٢، ميزان الاعتدال: ١ / ٣٣، العبر: ١ / ٢٨٨، تهذيب التهذيب: ١ / ١٢١.

وقال أحمد بن بشير: "أتيت البصرة في طلب الحديث فأتيت بهزا فوجدته يلعب بالشطرنج مع قوم فتركته ولم أسمع منه .

وهذا اى اللعب بالشطرنج ليس بجرح لاباحة بعض الفقهاء له .

قال زكى الدين المنذرى في الترغيب والترهيب (٤/ ٢٤) : ذهب جمهور العلماء إلى أن اللعب بالنرد حرام ونقل بعض مشايخنا الإجماع على تحريمه واختلفوا في اللعب بالشطرنج فذهب بعضهم إلى إباحته لأنه يستعان به في أمور الحرب ومكائده لكن بشروط ثلاثة أحدها أن لا يؤخر بسببه صلاة عن وقتها .

والثاني أن لا يكون فيه قمار .

والثالث أن يحفظ لسانه حال اللعب عن الفحش والخنا ورديء الكلام فمتى لعب به أو فعل شيئا من هذه الأمور كان ساقط المروءة مردود الشهادة وممن ذهب إلى إباحته سعيد بن جبير والشعبي وكرهه الشافعي كراهة تنزيه وذهب جماعات من العلماء إلى تحريمه كالنرد وقد ورد ذكر الشطرنج في أحاديث لا أعلم لشيء منها إسنادا صحيحا ولا حسنا والله أعلم .

واما الجرح بسبب شهره السيف على الحاكم اوترك صلاة الجمعة ، فقد قال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٢/ ٢٨٨) فى ترجمة الحسن" بن صالح بن صالح ابن حي : قولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور وهذا مذهب للسلف قديم لكن أستقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه ففي وقعة الحرة ووقعة بن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق فهذا ما يعتذر به عن الحسن وان كان الصواب خلافه فهو إمام مجتهد .

٧- **الجرح بالهفوات والزلات .**

قال أبو موسى المدينى كما في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٨) : قل إمام إلا وله زلة، فإذا ترك لاجل زلته ترك كثير من الائمة، وهذا لا ينبغي أن يفعل.

وقال الذهبى ميزان الاعتدال (٣/ ١٤١) : ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ .

وقال في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٦٦) فى ترجمة على بن الجعد :

وقد كان طائفة من المحدثين يتنطعون في من له هفوة صغيرة تخالف السنة، وإلا فعلي إمام كبير حجة، يقال: مكث ستين سنة يصوم يوما، ويفطر يوما وبحسبك أن ابن عدي يقول في " كامله ": لم أر في رواياته حديثا منكرا إذا حدث عنه ثقة .

وقال في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧٤) فى ترجمة بشر بن الوليد بن خالد، أبو الوليد الكندى : وكان حسن المذهب، وله هفوة لا تزيل صدقه وخيره إن شاء الله .

وقال في ميزان الاعتدال (١/ ٥٢٧) في ترجمة الحسن البصرى رضى الله عنه : كان ثقة في نفسه حجة رأسا في العلم والعمل عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر لم يقصدها لذاتها، فتكلموا فيه، فما التفت إلى كلامهم، لانه لما حوقق عليها تبرأ منها ... .

وقال في سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٨٣) : قلت: وقد مر إثبات الحسن للاقدار من غير وجه عنه سوى حكاية أيوب عنه، فلعلها هفوة منه ورجع عنها ولله الحمد .

وقال في ميزان الاعتدال (٣/ ١١٤) في ترجمة على بن أحمد، أبو الحسن النعيمي الحافظ الشاعر : قد بدت منه هفوة في صباه، واتهم بوضع الحديث، ثم تاب إلى الله واستمر على الثقة.

وقال في ميزان الاعتدال (١/٢٢٠) في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم أبو بشر الأسدي مولاهم البصري ابن علية: قلت : إمامة إسماعيل وثيقة لا نزاع فيها، وقد بدت منه هفوة وتاب، فكان ماذا ! إنى أخاف الله، لا يكون ذكرنا له من الغيبة .

وقال في ميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٧) في ترجمة محمد بن حبان، أبو حاتم البستى الحافظ : وقد بدت من ابن حبان هفوة فطعنوا فيه لها ، قال أبو إسماعيل الانصاري شيخ الاسلام: سألت يحيى بن عمار عن أبي حاتم ابن حبان، فقال: رأيته ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين ، قدم علينا فأنكر الحد لله فأخرجناه.

قلت: إنكاره الحد وإثباتكم للحد نوع من فضول الكلام، والسكوت عن الطرفين أولى، إذ لم يأت نص بنفى ذلك ولا إثباته، والله تعالى ليس كمثله شئ، فمن أثبته قال له خصمه: جعلت لله حدا برأيك، ولا نص معك بالحد، والمحدود مخلوق، تعالى الله عن ذلك ، وقال هو للنافى: ساويت ربك بالشئ المعدوم، إذ المعدوم لا حد له، فمن نزه الله وسكت سلم وتابع السلف .

وقال في سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٩٢) فى ترجمة هشيم بن بشير : قد ذكرنا في ترجمة شعبة أنه اختطف صحيفة الزهري من يد هشيم فقطعها، لكونه أخفى شأن الزهري على شعبة لما رآه جالسا معه وسأله: من ذا الشيخ ؟ فقال: شرطي لبني أمية، فما عرفه شعبة ولا سمع منه.

وهذه هفوة كانت من الاثنين في حال الشبيبة، ثم إن هشيما كان يحفظ من تلك الصحيفة أربعة أحاديث، فكان يرويها .

٨- **الجرح بالوهم اليسير والخطا القليل** .

اذا كان الراوى ثقة مكثرا فيمكن ان يقع فى حديثه بعض الوهم الذى لا يؤثر على ثقته شيئا ، بل ان بعض الائمة لكونه كان لا يحدث الا من حفظه يجرى عليه الوهم فى بعض الاحاديث وهذا لا يحط من رتبته ولا ينزله عن الاحتجاج به ، بل ان الامام اذا تتبع حديثه فلم يوجد له خطا قط سوى احاديث قليلة يدل على انه احفظ اهل زمانه .

فصاحب الحديث الثقة لا يضره ان يهم في احاديث يسيرة لانه ليس من شرط الثقة ان يكون معصوما ، فالوهم اليسير لا يسلم منه احد .

قال ابن حبان فى الثقات (٧/ ٩٧) فى ترجمة عبد الْملك بن أبي سُلَيْمَان الْعَرْزَمِي : رُبمَا أَخطَأ حَدَّثَنِي مُحَمَّد بْن الْمُنْذر قَالَ سَمِعت أَبَا زرْعَة يَقُول سَمِعت أَحْمد بْن حَنْبَل ويَحْيَى بْن معِين يَقُولَان عبد الْملك بن أبي سُلَيْمَان ثِقَة قَالَ أَبُو حَاتِم كَانَ عبد الْملك من خِيَار أهل الْكُوفَة وحفاظهم وَالْغَالب على من يحفظ وَيحدث من حفظه أَن يهم وَلَيْسَ من الْإِنْصَاف ترك حَدِيث شيخ ثَبت صحت عَدَالَته بأوهام يهم فِي روَايَته وَلَو سلكنا هَذَا المسلك للزمنا ترك حَدِيث الزُّهْرِيّ وَابْن جريج وَالثَّوْري وَشعْبَة لأَنهم أهل حفظ وإتقان وَكَانُوا يحدثُونَ من حفظهم وَلم يَكُونُوا معصومين حَتَّى لَا يهموا فِي الرِّوَايَات بل الاحْتِيَاط وَالْأولَى فِي مثل هَذَا قبُول مَا يرْوى الثبت من الرِّوَايَات وَترك مَا صَحَّ أَنَّهُ وهم فِيهَا مَا لم يفحش ذَلِك مِنْهُ حَتَّى يغلب على صَوَابه فان كَانَ كَذَلِك اسْتحق التّرْك حِينَئِذٍ

وقال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٧٨-٣٧٩) بعد ان نفى الاختلاط عن اسحاق بن راهوية : نعم ما علمنا استغربوا من حديث ابن راهويه على سعة علمه سوى حديث واحد...ولعل الخطأ فيه من بعض المتأخرين، أو من راويه عن إسحاق.

نعم وحديث تفرد به جعفر بن محمد الفريابي، قال: حدثنا إسحاق... ومع حال إسحاق وبراعته في الحفظ، يمكن أنه لكونه كان لا يحدث إلا من حفظه، جرى عليه الوهم في حديثين من سبعين ألف حديث، فلو أخطأ منها في ثلاثين حديثا لما حط ذلك رتبته عن الاحتجاج به أبدا، بل كون إسحاق تتبع حديثه، فلم يوجد له خطأ قط سوى حديثين ، يدل على أنه أحفظ أهل زمانه .

وقال فى سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٤٦) فى ترجمة حسين المعلم أبو عبد الله الحسين بن ذكوان : وثقه أبو حاتم الرازي، والنسائي، والناس ، وقد ذكره العقيلي في كتاب " الضعفاء " له بلا مستند ، وقال: هو مضطرب الحديث ، وقال أبو بكر بن خلاد: سمعت يحيى بن سعيد القطان – وذكر حسين المعلم – فقال: فيه اضطراب .

قلت :الرجل ثقة ، وقد احتج به صاحبا " الصحيحين ، وذكر لـــه العقيلـــي حديثا واحدا تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا ؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقة ونـــبلا، وحســـين المعلم ممن وثقه يحيى بن معين، ومن تقدم مطلقا، وهو من كبار أئمة الحديث ، والله أعلم.

وقال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٠٦)فى ترجمة روح بن عبادة : وقيل: إن عبدالرحمن – يقصد ابن مهدى – تكلم فيه : وهم في إسناد حـــديث ، وهذا تعنت، وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفا كثيرة من الحديث، فـــوهم في إسناد، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه، لاغتفر له ذلك أســـوة نظرائه، ولسنا نقول: إن رتبة روح في الحفظ والاتقان كرتبة يحيى القطان، بل ما هو بدون عبد الرزاق، ولا أبي النضر.

وقال ابن حجر في هدى السارى صـــ٤٥١ فى ترجمة يحيـــى بـــن زكريـــا ابن أبي زائدة الكوفي قال على بن المديني لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه وقال النسائي ثقة ثبت وقال يحيى بن معين لا أعلمه أخطأ إلا في حـــديث واحـــد حديثه عن سفيان عن أبي إسحاق عن قبيصة بن برمة وإنما هو عن واصل عن قبيصة قلت هذه منزلة عظيمة لهذا الرجل وقد احتج به الجماعة إلا أن عمر بـــن شبة حكى عن أبي نعيم أنه قال ما كان بأهل لأن أحدث عنه وهذا الجرح مـــردود بل ليس هذا بجرح ظاهر .

قلت : واما الوهم الكثير الذى يجعل العلماء يقولون فى الراوى يخطا كثيرا ونحوها فلا ترد به رواية الراوى بالكلية بل الاحوط ان يقبل ما توبع فيه ويضعف ما انفرد .

قال ابن حبان فى كتاب المجروحين(٣/ ١١٨-١١٩) فى ترجمة يحيى بـــن سعيد التميمى : كَانَ مِمَّن يُخطئ كثيرا وَكَانَ رَدِيء الْحِفْظ فَوَجَبَ التنكـــب عَمَّـــا انْفَرد من الرِّوَايَات والاحتجاج بِمَا وَافق الثِّقَات لِأَن أَمَارَات الْعَدَالَة فِيهِ ألهته مـــن الصدْق والإتقان وَإِن وهم فِي الشَّيْء بعد الشَّيْء أَو أَخطَأ فِي الحَدِيث بعد الحَدِيث

فَإِن هَذَا شَيْء لَا يَنْفَكّ عَنهُ الْبشر يتْرك مَا أَخطَأ فِيهِ إِذا علم والأحوط أَن يتْرك مَا انْفَرد من الرِّوَايَة وكل مَا تَقول فِي هَذَا الْكتاب إِنَّه لَا يجوز الاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد فسبيله هَذَا السَّبِيل أَنه يجب أَن يتْرك مَا أَخطَأ فِيهِ وَلَا يكَاد يعرف ذَلِك إِلَّا الممعن البازل فِي صناعَة الحَدِيث فَرَأَيْنَا من الاحْتِيَاط ترك الاحْتِجَاج بِمَا انْفَرد جملَة حَتَّى تشْتَمل هَذِه اللَّفْظَة على مَا أَخطَأ فِيهِ أَو أخطىء عَلَيْهِ أَو أَدخل عَلَيْهِ وَهُوَ لَا يعلم أَو دخل لَهُ حَدِيث فِي حَدِيث وَمَا يشبه هَذَا من أَنْوَاع الْخَطَأ ويحتج بِمَا وَافق الثِّقَات فلهذه الْعلَّة مَا قُلْنَا فِي هَذَا الْكتاب لمن ذكرنَا أَنه لَا يحْتَج بِانْفِرَادِهِ.

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ ٣٨٤) : وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق وأن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ أوله أوهام أوله مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله .

فالوهم اليسير او الخطأ النادر او التدليس النادر ايضا لا يضر لأنه نادر ولا حكم للنادر .

ولهذا اورد بن حجر من يدلسون نادرا في المرتبة الاولى من مراتب المدلسين[1]

قلت : وكذلك يرد الجرح بالتغير اليسير قبل الموت .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٧٧-٣٧٨) : فائدة لا فائدة فيها، نحكيها لنليشها، قال أبو عبيد محمد بن علي الآجري صاحب كتاب " مسائل

(١) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ١٣)

أبي داود " – وما علمت أحدا لينه –: سمعت أبا داود السجستاني، يقول: إسحاق ابن راهويه تغير قبل موته بخمسة أشهر وسمعت منه في تلك الايام، فرميت به.

قلت:–(يعنى الذهبى)– فهذه حكاية منكرة، وفي الجملة فكل أحد يتعلل قبل موته غالبا، ويمرض، فيبقى أيام مرضه متغير القوة الحافظة، ويموت إلى رحمة الله على تغيره، ثم قبل موته بيسير يختلط ذهنه، ويتلاشى علمه، فإذا قضى، زال بالموت حفظه، فكان ماذا ؟ أفبمثل هذا يلين عالم قط ؟ ! كلا، والله، ولا سيما مثل هذا الجبل في حفظه وإتقانه.

٩- **الجرح للرواية بالمعنى** .

الرواية بالمعنى اجازها جمهور الائمة بشروط وتلك الشروط موجودة بلا ريب فى كبار الائمة فضلا عمن دونهم .

قال القاضى عياض فى الإلماع إلى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع (ص: ١٧٨) : ثم اختلف السلف وأرباب الحديث والفقه والأصول هل يسوغ ذلك لأهل العلم فيحدثون على المعنى أولا يباح لهم ذلك فأجازه جمهورهم إن كان ذلك من مشتغل بالعلم ناقد لوجوه تصرف الألفاظ والعلم بمعانيها ومقاصدها جامع لمواد المعرفة بذلك وروى عن مالك نحوه ومنعه آخرون وشددوا فيه من المحدثين والفقهاء .

قال البخارى فى التاريخ الكبير (١/ ٣٣٤) : وقال لى ابن المثنى حدثنا معاذ عن ابن عون: كان إبراهيم والحسن والشعبى لا يتبعون – يعنى اللفظ– ، قلت لمحمد فان فلانا لا يتبع، قال لو اتبع كان خيرا له .

وقال الفسوى فى المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٦٨) «حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَصْمَعِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ يَقُولُ: أَدْرَكْتُ سِتَّةً، مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ يُشَدِّدُونَ فِي الْحُرُوفِ، وَثَلَاثَةٌ يُرَخِّصُونَ فِي الْمَعَانِي، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحُرُوفِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَرَجَاءُ ابْنُ حَيْوَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَعَانِيَ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخْعِيُّ»

١٠- جرح الراوى لعدم اخراج الشيخين له فى صحيحيهما.

اخراج الشيخين لاى راو مقتض لعدالته عندهما وصحة ضبطه وعدم غفلته لكن عدم اخراجهما لبعض الرواة لا يضرهم لانهما لم يستوعبا فى صحيحيهما كل الاحاديث الصحيحة ولا التزما ذلك ، ولم يخرجا لجميع الثقات [١].

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (١/ ٢٦٦) فى ترجمة أشعث بن عبد الملك الحمرانى : قال يحيى بن سعيد والنسائي وغيرهما: ثقة ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، هو أوثق من أشعث الحداني، وأشعث بن سوار.

قلت: إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنه ما ذكر في حقه شيئا يدل على تليينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبدا، نعم ما أخرجا له في الصحيحين، فكان ماذا.

وقال فى سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٨): قلت: ما علمت أحدا لينه ، وذكر ابن عدي له في (كامله) : لا يوجب تليينه بوجه ، نعم، ما أخرجا له في (الصحيحين) ، كما لم يخرجا لجماعة من الأثبات.

١١- جرح الراوى بعدم او بقلة رواية الائمة له .

الاصل ان اكثار الائمة عن راو مما يستدل به على ثقته وضبطه ما لم يجرح بجرح معتبر ، وان عدم رواية الائمة عن راو او قلة رواياتهم عنه – لا سيما من عرفوا بالرواية عن الثقات وعدم الرواية عن الضعفاء – مما يقدح به فى هذا الراوى ويستدل به على ضعفه اذا لم يعدل من امام معتمد .

هذا هو الغالب عند ائمة الجرح والتعديل لكن احيانا تكون عدم رواية الائمة عن بعض الرواة او قلة روايتهم عنهم لاسباب لا تقدح فى الراوى ومنها :

---

(١) نبه على ذلك الحافظ ابن حجر فى هدى الساري (صـ ٣٨٤) فى الفصل التاسع الذى عقده في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب .

١- الاستغناء برواية مثله او اوثق منه او اعلى اسنادا .

قَالَ يحيى بن معِين قَالَ يحيى بن سعيد إِذا كَانَ عِنْدِي عَن سعيد بن أبي عرُوبَة لم أبال أَلا أسمعهُ من هِشَام وَإِذا كَانَ عِنْدِي عَن هِشَام لم ابال الا أسمعهُ من شُعْبَة فان كَانَ عِنْدِي عَن شُعْبَة لم أبال الا أسمعهُ مِنْهُمَا [1].

وفى سؤالات ابن الجنيد (صـ: ٣٥٦) : سمعت يحيى بن معين يقول: «قال لي عبد الرحمن -يعني : ابن مهدي-: (منعني أن أكثر عنه -يعني: سليمان بن بلال التيمى - أني كنت قد كتبت عن عبد الله بن جعفر المخرمي، ولقد ندمت بعد أن لا أكون أكثرت عنه) » .

ومن امثلة ذلك ايضا ان الليث بن سعد لم يرو عن مالك ابن انس الا القليل وسبب ذلك ان الليث استغنى بالاسانيد العالية .

قال ابن عدى فى الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٣٧) فى ترجمة عبد الله ابن وهب : سمعت محمد بن هارون بن حسان يقول: سمعت أبا عبيد الله بن أخي ابن وهب يقول قلت لشعيب بن الليث بن سعد ما لي لم أر أباك حدث عن مالك إلا حديثا واحدا فقال لأنه كان عنده مستغنيا .

وفى ترجمة كامل بْن طلحة، أَبُو يحيى الجحدري البصري انه لم يحدث عنه الامام احمد مع انه بلديه ولقيه فقد روى عن غيره بنزول فى الاسناد ، والامام احمد استغنى بمن هو اوثق منه والنزول فى الاسناد مع الاتقان اولى من العلو فيه بدونهما .

قال إبراهيم بن إسحاق الْحَرْبِيَّ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ: اذْهَبْ اكْتُبْ فِي الْمَسْجِدِ عَنْ هَؤُلاءِ الشُّيُوخِ حَتَّى تَخِفَّ يَدُكَ، فَذَهَبَ فَكَتَبَ عَنْ كَامِلِ بْنِ طَلْحَةَ، فَأَوَّلُ حَدِيثٍ حَدَّثَ بِهِ عَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى يَمْضِي فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أخرى، فقال أَحْمَد: لم نسمع بهذا قط. قَالَ فقلت:حديث مثل

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدورى (٤/ ٢٠٩) .

هذا مسند فيه حكم عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أسمعه؟! فأتيت هارون بْن معروف فقلت: عندك عَنِ ابْن وهب عَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عمر هذا الحديث؟

فقال: نعم، فكتبته عنه. قيل لإبراهيم: فلم لم يكتبه عَنْ كامل بعلو؟ قَالَ: لم يكن كامل عنده بمنزلة ابْن وهب(١).

وقال ابو داود : رضيت بكتبه، وسمعت أحمد بن حنبل بثنى عليه(٢).

وقال أبو الحسن الميموني: سألت أبا عبد الله عن كامل بن طلحة، فقال: هو عندي ثقة أعرفه في سنة مئتين بالبصرة، كان له في مسجد الجامع حلقة عظيمة يحدث عن الليث بن سعد، وابن لهيعة، ومالك بن أنس.

٢- **عدم تمكنهم من السماع منه** .

قال ابن أبي حاتم فى الجرح والتعديل (٤/ ٤٤١) فى ترجمة صلت بن محمد الخاركي أبو همام : قال سمعت أبي يقول: هو صالح الحديث أتيته مرارا أيام الأنصاري فلم يقض لي أن اسمع منه.

٣- **استصغار الائمة له** .

ففى شرح علل الترمذى لابن رجب (٢/ ٦٨٣) : ونقل عبد الله بن أحمد الدورقي، عن ابن معين، قال: عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر، يعني لأنه سمع منه وهو صغير.

وفي ترجمة الجعد بن عبد الرحمن الكندي المدني ت١٤٤هـ لم يحدث عنه مالك مع انه بلديه ولقيه لأن مالكا أدرك من هو أقدم منه

قال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٢/ ٨٠) وقال ابن المديني لم يرو عنه مالك قال الساجي أحسبه لصغره .

قلت : وقد وثقه ابن معين والنسائى وأخرج له البخارى ومسلم (٣).

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٨٥) .
(٢) سؤالات الآجرى (٢/ ١٢٣) .
(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٨٠) .

٤- **عدم تحديث الراوى فى بلده** .

ففى التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٥١) فى ترجمة سَعْد بْن إِبْرَاهِيم بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن عوف أَبُو إِبْرَاهِيم الْقُرَشِيّ الزُّهْرِيّ الْمَدَنِيّ :... وَقَالَ علي: سَعْد لم يكن يحدث بالمدينة ولذلك لم يكثر عَنْهُ أهل المدينة وَسَمِعَ منه شُعْبَة وَسُفْيَان وَهَؤُلاءِ بواسط وَسَمِعَ منه ابْن عيينة بمكة شيئا يسيرا وروى عَنْهُ مالك حرفا .

٥- **ان يكون عسر التحديث** .

قال ابن نقطة فى التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (صـ: ٣٥٣) فى ترجمة عبد القادر بن عبد الله أبو محمد الرهاوي الحافظ : وكان عالما صالحا ثقة مأمونا سمعت منه بحران مجلسا واحدا ولم أعد إليه لأنه كان له خلق وكان عسرا في التحديث لا يكثر عنه إلا من أقام عنده.

وفى تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ١٥٥) فى ترجمة إبراهيم بن عقيل بن معقل : وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: عقيل بن معقل أبو إبراهيم، كان عسرا، يعني إبراهيم – لا يوصل إليه، فأقمت على بابه باليمن يوما أو يومين حتى وصلت إليه، فحدثني بحديثين، وكان عنده أحاديث عن جابر، فلم أقدر أن أسمعها من عسره، ولم يحدثني بها إسماعيل بن عبد الكريم،لأنه كان حيًا فلم أسمعها من أحد .

وفى تاريخ الإسلام للذهبى (٤/ ٩١٠) فى ترجمة عبد السلام بن حَرْب المُلائيُّ : قال ابن شَيْبَة: وكان عَسِرًا في الحديث: سمعتُ ابن المَدِينيّ يقول: كان يجلس في كلّ عام مرّة مجلسًا للعامّة، فقلت لعليّ: أكْثَرْتَ عنه؟ قال: نعم، حضرت له مجلسَ العامّة، وقد كنتُ أستنكر بعضَ حديثه حتّى نظرت في حديث من يُكْثر عنه فإذا حديثه مُقارب عن مغيرة، والناس، وذلك أنه كان عسرا، فكانوا يجمعون غرائبه في موضع، فكنت أنظر إليها مجموعةً فاستنكرْتُها .

٦- **مصاحبة الراوى للضعفاء** .

فلم يحدث ابو بكر ايوب السختيانى البصرى عن طاوس بن كيسان اليمانى لانه كان فى مجلسه بعض الضعفاء .

فقد روى العقيلى فى الضعفاء الكبير (٤/ ١٥) باسناده الى الحميدي قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: قلت لأيوب: يا أبا بكر ما لك لم تكتب عن طاوس؟ قال: أتيته لأسمع منه فرأيته بين ثقيلين ، عبد الكريم أبو أمية ، وليث بن أبي سليم فذهبت وتركته.

٧- **تقدم وفاة الراوى** .

ففى تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ١٧١) : قَالَ يحيى بن معِين قد روى عبد الرَّحْمَن بن مهْدي عَن سرار قَالَ يحيى سرار من أَصْحَاب سعيد بن أبي عرُوبَة القدماء وَلكنه مَاتَ قَدِيما فَلذَلِك لم يكثر النَّاس عَنهُ .

قلت : وقد تضافرت اقوال الائمة فى رد من جرح الثقة لترك امام الرواية عنه .

فقد روى الخطيب فى تاريخ بغداد (١٤/ ١٥٠) فى ترجمة يحيى بن عبّاد، أبو عبّاد الضّبعيّ باسناده الى زكريا بن يحيى الساجي قوله : يحيى بْن عَبَّاد بصري نزل بغداد ضعيف، حَدَّث عَنْهُ أهل بغداد ، سمعتُ الْحَسَن بْن مُحَمَّد الزعفراني يُحدث عَنْهُ عَن شُعْبَة وغيره، لم يحدث عَنْهُ أحد من أصحابنا بالبصرة، لا بُندار، ولا ابن المثنى.

ثم تعقبه بقوله : قلتُ : تَرْكُ أهل البصرة الرواية عنه لا يوجب ردَّ حديثه، وحسبك برواية أحمد بن حنبل، وأبي ثَور عَنْهُ. ومع هذا فقد احتج بحديثه مُحَمَّد ابْن إِسْمَاعِيل الْبُخَاريّ، ومسلم بْن الحجاج النيسابوري، وأحاديثه مستقيمة لا نعلمهُ رَوى منكرًا.

قال ابن حجر في هدى السارى (صـ ٣٩٥) فى ترجمة الْجَعْد بن عبد الرَّحْمَن : وثقة ابن معِين وَغَيره وَاحْتج بِهِ الْخَمْسَة وشذ الْأَزْدِيّ فَقَالَ فِيهِ

نظر وَتبع فِي ذَلِك السَّاجِي لِأَنَّهُ ذكره فِي الضُّعَفَاء وَقَالَ لم يرو عَنهُ مَالك وَهَـذَا تَضْعِيف مَرْدُود .

واما تليين الازدى له لعدم رواية مالك عنه فهو لما رواه بشر بن عمر الزهراني كما فى سير اعلام النبلاء (٨/ ٧١) قال: سألت مالكا عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي ؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي .

فظاهر هذا القول ان من لم يرو عنه مالك من الذين ادركهم وامكنه الرواية عنهم انهم ضعفاء عنده ، وقد نبه بعض الائمة على ان ظاهر هذا القول غير مراد .

قال ابن القطان فى بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٢٢) :

ان الْقَوْل الْمَذْكُور – يعنى قول مالك لبشر بن عمر –لَا بُد من تَأْوِيله ، فَإِن ظَاهره يُعْطي أَن كل الثِّقَات فِي كتبه وَهَذَا لَا يَصح ، وَلَا بُد من تَخْصِيصه ، فكم من ثِقَة من أهل الْمَدِينَة لم يدْخل لَهُ كتابا .

وقال الذهبى فى سير اعلام النبلاء (٨/ ٧١) : فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة ، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله.

١٢-جرح الراوى بانه لا يتابع على حديثه .

قولهم في الراوى: (لا يتابع على حديثه) لا يعد جرحاً إلا إذا كثرت منه المناكير ومخالفة الثقات.

قال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٧) فى ترجمة أسماء بن الحكم الفزارى : وقال البخاري: "لم يرو عنه إلا هذا الحديث وحديث آخر لم يتابع عليه" ... قال المزي: هذا لا يقدح في صحة الحديث لأن وجود المتابعة ليس شرطا في صحة كل حديث صحيح .

وقال فى هدى الساري(صـ ٣٩٤) فى ترجمة ثابت بن عجلان الأنصاري الحمصي : وثقه بن معين ودحيم وقال أبو حاتم والنسائي لا بأس به ... وقال العقيلي لا يتابع في حديثه وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات وهو كما قال .

١٣-الجرح بان الراوى يغرب .

قول ائمة الحديث فى الراوى"يغرب" ليست جرحا الا اذا كثر هذا منه ، قال ابن حجر فى مقدمة الفتح (صـ ٤٤٥) فى ترجمة مقدم بن محمد بن يحيى بن عطاء المقدمى:... وثقه أبو بكر البزار والدارقطنى وابن حبان لكن لما ذكره في الثقات قال يغرب ويخالف ، فهذا إن كان كثر منه حكم على حديثه بالشذوذ .

قلت : فقول ائمة الحديث فى الراوى "يغرب" لا ينزل الراوى عن مرتبته ، والثقات قد يغربون فيسمى حديثهم صحيحاً غريباً ، وكم من ثقات حكم ائمة الحديث عليهم بأنهم يغربون .

١٤-الجرح بان الراوى يروى عن كل احد .

اذا كان الراوى يروى عن كل احد ثقة كان او ضعيفا فهذا لا يقدح فيه ولا يجرح به.

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٠) فى ترجمة يزيد بن عبد الله بن الهادى : من ثقات التابعين وعلمائهم ، لم أذكره إلا لان أبا عبد الله بن الحذاء أورده في باب من ذكر بجرح من رجال الموطأ فلم يأت بشئ أكثر من قول ابن معين: يروي عن كل أحد، وما هذا بجرح فإن الثوري كذلك يفعل، وهو حجة.

وقال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٣/ ٣١٣) فى ترجمة الزبير بن بكار ابن عبد الله بن مصعب الأسدي المدني : وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب الضعفاء له كان منكر الحديث ، وهذا جرح مردود ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء مثل محمد بن حسن بن زبالة وعمرو بن أبي بكر المؤملي وعامر بن صالح الزبيري وغيرهم فإن في كتاب النسب عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة .

١٥-الجرح بان الراوى لم يكن الحديث من صنعته .

قال ابن حجر فى لسان الميزان (١/ ٨٦) فى ترجمة إبراهيم بن عمر القصار: قال الكتاني لم يكن الحديث من صنعته ، وقال أبو بكر بن موسى الحداد ثقة انتهى والقدح بهذا إنما يجيء على مذهب أهل التشديد ممن يشترط فيمن يقبل حديثه ان يكون من أهل الفن وقد جاء ذلك عن الامام مالك وعن قليل ولم يشترط ذلك الجمهور فان كان الراوي ضابطا لما سمعه ولا سيما ان كان قديما لم يقدح ذلك في مرويه ثم ان تعاطى مالا يعرفه في الكلام على الحديث لم يقبل منه وبالله التوفيق .

١٦-الجرح باللحن .

لا ينبغي جعل اللحن المحتمل سبباً لغمز الثقات ، فقد ذكر الخطيب البغدادى فى الكفاية في علم الرواية (ص: ١٨٧) ان ابا عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي قال «لَا يُعَابُ اللَّحْنُ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ ، وَقَدْ كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ يَلْحَنُ وَسُفْيَانُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» .

وقد اخذ على اسماعيل لحنه في اللغة ، قال ابن معين كما في تاريخ الدوري (٤٤٤/٣) : كان اسماعيل بن ابي خالد اذا حدث عن قيس يقول:حدثني قيس بن ابو حازم "

وقال بن عيينة في رواية الحميدي المكي-كما في المعرفة والتاريخ (٧٠٧/٢): كان بن ابي خالد يقول:سمعت المستورد اخي بن فهر ــ يلحن فيه ــ فقلت " انا اخا بن فهر" .

وقال هشيم كما في الكفاية في علم الرواية(ص: ٢٩٩) : كان اسماعيل بن ابي خالد – وقد لقى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم- فحش اللحن ، كان يقول حدثني فلان عن اخوه " .

وهذا اللحن منه ذاهب في سعة علمه ودقة اتقانه وجودة حفظه .

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (ج٣ ص١٠٣١): فكم من إمام في فنٍّ مقصرٌ عن غيره، كسيبويه مثلاً إمامٌ في النَّحْو ولا يدري ما الحديث، ووكيعٌ إمامٌ في

الحديث ولا يعرفُ العربية، وكأبي نوّاسٍ رأسٌ في الشّعر عَرِيٌّ من غيره، وعبدُالرحمن بن مهدي إمام في الحديث لا يدري ما الطبّ قطُّ، وكمحمد بن الحسن رأسٌ في الفقه ولا يدري ما القراءات، وكحفص إمامٌ في القراءة تالفٌ في الحديث.اهـ

قلت: ولم يكن أهل العلم يحاسبون أحداً على مثل هذه الأخطاء إلا نصحاً له والأخطاء اللغوية لا تضر أصحابها، ولا تحط من مكانتهم .

فهذا الحافظ ابن عدي صاحب كتاب الكامل في الضعفاء إمام في الحديث قد استدرك عليه أهل العلم اللحن في اللغة العربية ، وهذا الخطأ لا يضره ولا يحط من مكانته عند أهل العلم لصحة منهجه وعقيدته.

قال عنه الذهبي رحمه الله في سير أعلام النبلاء (ج١٦ص١٥٤) : هو الإمام الحافظ الناقد الجوّال... وطال عمره وعلا إسناده، وجرّح وعَدَّل وصحّح وعَلّل، وتقدم في هذه الصناعة على لحن فيه يظهر في تأليفه، وهو مصنف في الرجال بحسب اجتهاده. اهـ

وقال عنه ابن عساكر رحمه الله في تاريخ دمشق (٧٧٣/٩) : كان ثقة على لحن فيه. اهـ

قلت: فكان يلحن في العربية، وأما في العلل والرجال والحديث فحافظ متقن لا يجارى.

قال عنه السمعاني رحمه الله في الأنساب (٢٣٨/٣) : كان حافظ عصره.ا.هـ

وقال عنه الخليلي رحمه الله في الإرشاد (٧٩٤/٢) :عديم النظير حفظاً وجلالة. اهـ

وقال عنه ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية (٢٨٣/١١) : الحافظ الكبير المُفيد الإمام العالم الجوّال النقّال الرّحال. اهـ

وقال عنه الذهبي رحمه الله في تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٠) : الإمام الحافظ الكبير... كان أحد الأعلام... وهو مصنف في الكلام على الرجال عارفاً بالعلل. ا.هـ

الفصل الثالث

الجروح المردودة بسبب يتعلق بامور لا ترجع الى الجارح او المجروح

هناك امور اخرى تتعلق بالاحاديث التى رواها الراوى او بناقل الجـــرح او بغير ذلك وهى كالتالى :

١ـ تضعيف الراوى لرواية احاديث ضعيفة والحمل فيها على غيره .

قال ابن حجر فى هدى السارى (صـــ ٣٨٥) : وأبعد ذلك كله من الاعتبـــار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره .

ومن ذلك قول ابن عدى فى الكامل في ضـــعفاء الرجـــال (١/ ٥٥١) فـــى ترجمة اسحاق بن ابراهيم ابو النضر الدمشقى : وأبو النضر الدمشقي هذا يحدث عن يزيد بن ربيعة ، وَهو دمشقي أيضا ، عَن أبي الأشعث الصنعاني ، وَهو من صنعاء دمشق عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم مقدار عشـــرين حـــديثا كلها غير محفوظة .

فقد تعقبه العلماء بان الحمل فيها على شيخه يزيد بن ربيعة الدمشقى قـــال ابن عساكر كما فى تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٠) : الوهم في تلك الأحاديـــث مـــن يزيد.

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال (١/ ١٧٩) : شيخه يزيد ساقط، فالعهـــدة على يزيد.

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـــ ٣٨٩): وأورد له بن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه .

ومن ذلك قول الذهبى فى ميزان الاعتدال (٤/ ٢٠١) فى ترجمة موسى بن جعفر بن محمد بن علي العلوي الملقب بالكاظم : قال ابن أبي حاتم: صدوق إمام وقال أبوه أبو حاتم الرازي: ثقة إمام.

قلت: ... وإنما أوردته لان العقيلي ذكره في كتابه، وقـــال: حديثـــه غيـــر محفوظ – يعنى في الايمان، قال: الحمل فيه على أبي الصلت الهروي.

قلت: فإذا كان الحمل فيه على أبي الصلت فما ذنب موسى تذكره؟

ومن ذلك قول ابن حبان فى الثقات (٨/ ٤٥٦) فى ترجمة عَلِيّ بن مُوسَى الرِّضَا وَهُوَ عَلِيّ بن مُوسَى بن جَعْفَر بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الْحُسَيْن بن عَلِيّ بن أبي طَالب أَبُو الْحسن : من سَادَات أهل الْبَيْت وعقلائهم وَجلة الهاشميين ونبلائهم يجب أَن يعْتَبر حَدِيثه إِذا روى عَنهُ غير أَوْلَاده وشيعته وأبى الصَّلْت خَاصَّة فَإِن الْأَخْبَار الَّتِي رويت عَنهُ وَتبين بوَاطِيلُ إِنَّمَا الذَّنب فِيهَا لأبى الصَّلْت ولأولاده وشيعته لِأَنَّهُ فِي نَفسه كَانَ أجل من أَن يكذب .

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ٤٣٤) فى ترجمة غالب القطان أبو سليمان البصريى : قال أحمد بن حنبل ثقة ثقة ووثقه بن معين والنسائي وأبو حاتم وبن سعد وغيرهم وأما بن عدي فذكره في الضعفاء وأورد له أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري وهو من عجيب ما وقع لابن عدي والكمال لله وقد احتج به الجماعة .

وقال ايضا فى (ص ٣٩٠) فى ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي : أحد الأثبات قال أحمد ثقة وتعجب من حفظه وقال مرة هو وبن معين وأبو داود كان أثبت من شريك وقال أيضا كان القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات قال روى عنه مناكير وقال بن معين هو أثبت في أبي إسحاق من شيبان وقدمه أبو نعيم فيه على أبي عوانة وقدمه أحمد في حديث أبي إسحاق على أبيه يونس بن أبي إسحاق وكذا قدمه أبوه على نفسه وقال أبو حاتم ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق وقال بن سعد كان ثقة وحدث عنه الناس حديثا كثيرا ومنهم من يستضعفه وقدم بن معين وأحمد شعبة والثوري عليه في حديث أبي إسحاق وقدمه بن مهدي عليهما وقال حجاج الأعور قلنا لشعبة حدثنا عن أبي إسحاق فقال سلوا إسرائيل فإنه أثبت فيها مني وقال عيسى بن يونس سمعت إسرائيل بن يونس يقول كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن وقال العجلي ثقة صدوق متوسط فهذا ما قيل فيه من الثناء وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يحمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من

تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائما لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف قال بن أبي خيثمة في تاريخه قيل ليحيى بن معين إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة يعني مناكير فقال لم يؤت منه أتى منهما قلت وهو كما قال بن معين فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى فظن أن النكارة من قبله وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال بن معين وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه والله أعلم احتج به الأئمة كلهم .

٢ـ نقل الجرح فى راو والجارح يقصد غيره .

فهناك رواة جرحوا وهم برآء، فقد جرحوا خطأ أو توهما بان كان الجارح يقصد راويا معينا فظنه البعض راويا اخر فنقلوه فى ترجمته وضعفوه من اجله .

وهنا يظهر دور صاحب الحديث في بيان هذا بان يطلع على جميع ما قيل في ذلك الراوى وان يحقق هذه المسالة وان يبين من الذى قيل فيه هذا الجرح ومن البرئ منه .

فمثال ما جرح به الراوي على سبيل التوهم قول ابن حجر في لسان الميزان (١/ ٨٣) في ترجمة إبراهيم بن العلاء أبو هارون الغنوى بعد ان ذكر توثيق يحيى بن معين وأبا زرعة وأبا داود والنسائي وابن سعد والفلاس والعجلي وابن المديني والفسوى وغيرهم وان ابن عبد البر نقل الاجماع على انه ثقة : قلت : لكن قال الساجي فيه ضعف وهذا جرح لين مردود واما قول المؤلف ووهاه شعبة فيما قيل فأجاد في تمريض هذا القول ولا أصل لذلك عن شعبة وانما قال ابن الجوزي في الضعفاء له قال شعبة لان اقدم فتضرب عنقي أحب الي من ان أقول حدثنا أبو هارون الغنوي كذا نقل بن الجوزي وهذا خطأ نشأ عن تصحيف وانما هو أبو هارون العبدى وهو عمارة بن جوين مجمع على ضعفه

وقد نقل ابن الجوزى هذا القول عن شعبة في ترجمة أبي هارون العبدي أيضا وهو الصواب .

ومنه ايضا ما أورده الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٣١٨) في ترجمة بشر ابن شعيب بن أبي حمزة الحمصى فقال: صدوق أخطأ ابن حبان يذكره في الضعفاء، وعمدته أن البخاري قال: تركناه، كذا نقل فوهم على البخاري، إنما قال البخاري: تركناه حيا سنة اثنتي عشرة ومائتين.

وقال ابن حجر في هدى السارى (صـ٣٩٣) في ترجمته "بشر بن شعيب": وقال ابن حبان في كتاب الثقات كان متقنا ثم غفل غفلة شديدة فذكره في الضعفاء وروى عن البخاري أنه قال تركناه ، وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه تركناه حيا سنة اثنتي عشرة فسقط من نسخة ابن حبان لفظة حيا فتغير المعنى.

وقال ايضا فى ميزان الاعتدال (١/ ٤٦٥) فى ترجمة حجاج بن يسار: لم يتكلم فيه أحد، ونقل ابن الجوزي أن أبا حاتم قال: مجهول فوهم، إنما قال ذلك في ابن يساف.

وقال ابن حجر في هدى السارى (صـ٤٢٠) في ترجمة عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس ... قدمه أبو حاتم على يحيى بن أبي بكير في الموطأ وقال هو صدوق ووثقه يعقوب بن شيبة وقال الدارقطني حجة وقال الخليلي اتفقوا على توثيقه لكن وقع في سؤالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود قال عبد العزيز الأويسي ضعيف فإن كان عني هذا ففيه نظر لأنه قد وثقه في موضع آخر وروى عن هارون الحمال عنه ولعله ضعف رواية معينة له وهم فيها أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه وفي الجملة فهو جرح مردود .

وقال في هدى السارى (صـ٤٠١) في ترجمة داود بن رشيد أبو الفضل الخوارزمى:أحد الثقات وثقه بن معين وغيره وروى عنه مسلم وأبو داود وابن ماجة وروى له البخاري حديثا واحدا بواسطة وكذا النسائي وغفل بن حزم فقال في الاتصال وفي المحلي في كتاب الحدود منه أنه ضعيف فكأنه اشتبه عليه.

٣-جرح الراوى على العموم مع ان عبارة المجرح فى شئ مخصوص .

ففد يكون الراوى ثقة لكنه ضعف فى وقت او فى مكان او فى شيخ ،

قال ابن رجب فى شرح علل الترمذى (٢/٧٣٣) : ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب (الجرح) ، وقد ضعف حديثهم :

إما في بعض الأوقات ؛ أو في بعض الأماكن ؛ أو عن بعض الشيوخ .

ثم شرح ابن رجب حال كل نوع فمن ضعف في بعض الاوقات هم الثقات الذين خلطوا في اخر عمرهم ومنهم : عطاء بن السائب الثقفي الكوفي ، وحصين ابن عبد الرحمن السلمي الكوفي ، وسعيد بن إياس الجريري البصري وغيرهم .

أو من اضر في اخر عمره وكان لا يحفظ جيدا فحدث من حفظه ، او كان يلقن فتلقن شرح ومنهم :عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وأبو حمزة السكري ، وعلي بن مسهر وغيرهم .

أو من احترقت كتبه فحدث من حفظه كما قاله غير واحد في ابن لهيعة.

أو من لم يكن حفظه بالقوي وكان له كتاب فاذا حدث من كتابه فهو حجة اما اذا حدث من حفظه فيغلط ومنهم : عبد الرزاق بن همام ، وعبد العزيز الدراوردي ، وهمام بن يحيى العوذى وغيرهم .

وأما من ضعف في بعض الأماكن فقد قال ابن رجب (٢/ ٧٦٦) : هو على ثلاثة أضرب : الضرب الأول : من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط ومنهم : معمر بن راشد، وهشام بن عروة ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد وغيرهم .

الضرب الثاني من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم ، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ ومنهم : إسماعيل بن عياش الحمصي ، وبقية بن الوليد الحمصي ،ومعمر بن راشد وغيرهم .

الضرب الثالث من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه ومنهم : زهير بن محمد الخراساني ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ، وأيوب بن عتبة اليمامي وغيرهم .

واما من ضعف في بعض الشيوخ فقد قال ابن رجب (٢/ ٧٨١) : النوع الثالث : قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم ومنهم حماد بن سلمة البصري،وجرير بن حازم البصري ، ومحمد بن عجلان ،وعاصم بن بهدلة وغيرهم .

قلت : وتفصيل هذه المسالة لا يتسع لها المقام يرجع فيها الى شرح علل الترمذى لابن رجب رحمه الله ٢/٧٣٣-٨١٧ فقد اتى فيها بفوائد جليلة وفصلها بامثلة كثيرة .

٤- نقل الجرح عن الجارح باسناد فيه علة .

قال الذهبى في سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٩) في ترجمة الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندى : قال سليمان الشاذكوني، حدثنا يحيى بن سعيد، سمعت شعبة يقول: كان الحكم يفضل عليا على أبي بكر وعمر، قلت: الشاذكوني ليس بمعتمد وما أظن أن الحكم يقع منه هذا.

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ٣٨٧) فى ترجمة أبان بن يزيد العطار : قال أحمد ثبت في كل المشايخ وقال بن معين ثقة كان القطان يروي عنه ونقل بن الجوزي من طريق الكديمي عن بن المديني عن القطان أنه قال أنا لا أروي عنه وهذا مردود لأن الكديمي ضعيف .

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ٣٩٥)في ترجمة جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي أبو عبد الله الرازي : وكان منشؤه بالكوفة قال اللالكائي أجمعوا على ثقته وكذا قال الخليلي وقال أبو خيثمة لم يكن يدلس وروى الشاذكوني عنه ما يدل على التدليس لكن الشاذكوني فيه مقال .

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ٣٩٩)فى ترجمة حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي : أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه وشذ الأزدي فذكره في

الضعفاء وحكى عن سفيان بن وكيع قال كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها فقال لي ابن نمير إن المحسن لأبي أسامة يقول إنه دفن كتبه ثم إنه تتبع الأحاديث بعد من الناس فنسخها قال سفيان بن وكيع اني لأعجب كيف جاز حديثه كان أمره بينا وكان من أسرق الناس لحديث حميد انتهى وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي مع أنه ذكر هذا عن بن وكيع بالإسناد وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي بن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري فصار يتعجب من ذلك ثم قال إنه قول باطل وأبو أسامة قد قال أحمد فيه كان ثبتا ما كان أثبته لا يكاد يخطئ وروى له الجماعة .

وقال ابن حجر فى هدى السارى (صـ٤٠١-٤٠٢)في ترجمة داود بن عبد الرحمن العطار أبو سليمان المكي : وثقه بن معين وغيره فيما رواه إسحاق ابن منصور عنه وأبو حاتم وأبو داود والعجلي والبزار ونقل

الحاكم أن ابن معين ضعفه وقال الأزدي يتكلمون فيه ، قلت لم يصح عن ابن معين تضعيفه والأزدي قد قررنا أنه لا يعتد به .

تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠) فى ترجمة المنهال" بن عمرو الأسدي:

وقال بن أبي خيثمة حدثنا سليمان بن أبي شيخ حدثني محمد بن عمر الحنفي عن إبراهيم بن عبيد الطنافسي قال وقف المغيرة صاحب إبراهيم على يزيد بن أبي زياد فقال ألا تعجب من هذا الأعمش الاحمق إني نهيته يروي عن المنهال بن عمرو وعن عباية ففارقني على أن لا يفعل ثم هو يروي عنهما نشدتك بالله تعالى هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين قال اللهم لا قال وكذا عباية وذكره ابن حبان في الثقات قلت محمد بن عمر الحنفي راوي الحكاية فيه نظر .

وقال الذهبى في ميزان الاعتدال (١/ ٩٩) في ترجمة أحمد بن زيدان أبو العباس المقري : نزيل بيت المقدس ، زعم أن أبا بكر بن مجاهد هو الذي

لقنه القرآن ، قال أبو عمرو الداني: قرأ عليه بعض أصحابنا المغاربة ببيت المقدس ، وقال: توفى سنة أربع عشرة وأربعمائة.

قلت: هذا رجل مجهول غير مقبول – أو لا وجود له، فإن الناقل عنه نكرة لا يعرف.

وقال في سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٨-٣٩) في ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار قال الخطيب: أنبأنا البرقاني، حدثني محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالملك الآدمي، حدثنا محمد بن علي الايادي، حدثنا زكريا الساجي، حدثني أحمد بن محمد البغدادي، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا محمد بن فليح، قال: قال لي مالك: هشام بن عروة كذاب.... قال الخطيب: أما كلام مالك في ابن إسحاق فمشهور، وأما حكاية ابن فليح عنه في هشام بن عروة، فليست بالمحفوظة، وراويها عن ابن المنذر لا يعرف، قلت –اى الذهبى – : فهي مردودة .

قال الذهبى في ميزان الاعتدال (١/ ٧٢) في ترجمة إبراهيم بن هدبة أبو هدبة الفارسى : وكذلك لا يفرح عاقل بما جاء بإسناد مظلم عن يحيى بن بدرقال: قال يحيى بن معين: أبو هدبة لا بأس به ثقة.

فهذا القول باطل، فقد قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين، وسئل عن أبي هدبة فقال: قدم علينا هاهنا، وكتبنا عنه عن أنس، ثم تبين لنا أنه كذاب خبيث.

وقال ابن رجب الحنبلى في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٠٣) في ترجمة عبد الله بن عطاء بن عبد الله بن أبي منصورالإبراهيمى : وقد تكلم فيه هبة الله السقطي، والسقطي مجروح، لا يقبل قوله فيه مقابلة هؤلاء الحفاظ ، وقد رد كلامه فيه ابن السمعاني وابن الجوزي وغيرهما.

٥-ذكر الراوى فى كتب الضعفاء .

عندما يذكر الائمة الرواة فى كتبهم المؤلفة فى الضعفاء فهذا يدل على ضعفهم عندهم وغالبية من يوردونهم يكونون كذلك ، لكن قد يخالف الامام منهم فى بعض من ذكرهم اذا كان الراوى قد وثقه غيره لا سيما اذا كان الامام الذى

ذكره فى ضعفائه من المتشددين كالعقيلى فى الضعفاء الكبير

وابن حبان فى المجروحين فقد أوردا فى كتابيهما بعض الثقات وقدحا فيهم بما لا يقدح ، وقد سبق ذكر انتقاد العلماء لهما فى ذلك عند الحديث على التشدد ومن وصف به .

وهناك كتب تذكر الراوى لتكلم بعض العلماء فيه ولو كان هذا الكلام غير معتبر ، وهذا لا يلزم منه ان يكون الراوى المذكور ضعيفا عند مثبته فيها فقد يذكره فقط لانه شرط على نفسه ان يذكر كل من تكلم فيه ، ومن هذه الكتب : الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدى .

فقد بين ابن عدى فى مقدمة كتابه ، وفى اثناء بعض تراجمه منهجه وطريقته فى هذا الكتاب فقال فى المقدمة ٢/١: وذاكر فى كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرحه البعض وعدله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه أو مال إليه وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله، أو يلحقه بروايته، وله اسم الضعف لحاجة الناس إليها، لاقربه على الناظر فيه وصنفته علي حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راويا منهم، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكر هم إلا من هو ثقة أو صدوق وان كان ينسب إلى هوى وهو فيه متاول .

وقال فى الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٠٢) فى ترجمة أحمد بن صالح المصرى : ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره.

ومن هذه الكتب ايضا : ميزان الاعتدال للذهبى .

فقد قال الذهبى فى مقدمته له (١/ ٢) : وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدى أو غيره من مؤلفى كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأى أن أحذف اسم أحد ممن له

ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين خوفاً من أن يتعقب عليّ لا أني ذكرته لضعف فيه عندى .

وقال فى الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٣) : وقد كتبت في مصنفي الميزان عددا كثيرا من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم أو غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك وما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به .

الخاتمة

بعد هذه الدراسة لبيان الجروح المردودة ، يجدر بى أن أذكر خلاصة لهذا البحث وأهم النتائج التى توصلت إليها فأقول :

الجروح المردودة كثيرة منها ما يكون بسبب يتعلق بالجارح ، ومنها ما يكون بسبب يتعلق بالمجروح ، ومنها ما يكون بسبب يتعلق بامور لا ترجع الى الجارح او المجروح .

فاما ما يكون بسبب يتعلق بالجارح فهو :

١ــ الجرح ممن هو ليس اهلا لذلك .

٢ــ صدور الجرح من متشدد مع وجود توثيق لغيره .

٣ــ الجرح بسبب العداوة او المنافسة .

٤ــ التطاول على من هو أوثق منه أو أعلى قدرا أو أعرف بالحديث.

٥ــ قلّة خبرة الجارح بالمجروح .

٦ــ كلام الجارح عند مخالفة كلام اهل بلد الراوى

٧ــ التضعيف النسبى .

٨ــ اطلاق بعض الائمة عبارات شديدة في الراوى ولا يقصدون بها المعنى المتداول عند غيرهم .

١ــ وذ الجرح .

٢ــ رح بلا مستند .

٣ــ المستند فى الجرح .

٤ــ الجرح على سبيل المزاح .

واما ما يكون بسبب يتعلق بالمجروح فهو:

١- الجرح بسبب المخالفة فى الاعتقاد "الابتداع".

٢- الجرح بسبب الخوض فى مسالة القران الكريم .

٣- الجرح بان الراوى من اهل الراى .

٤- الجرح لفعل المباحات التى لا تسقط المروءة .

٥- جرح بعض الرواة لدخولهم فى امور الدنيا كمخالطة السلاطين .
٦- الجرح بسبب الاجتهاد فى بعض المسائل (كشرب النبيذ ونكاح المتعة واجازة الغناء وغير ذلك) .
٧- الجرح بالهفوات والزلات .
٨- الجرح بالوهم اليسير والخطا القليل .
٩- الجرح للرواية بالمعنى .
١٠- جرح الراوى لعدم اخراج الشيخين له فى صحيحيهما .
١١- جرح الراوى بعدم او بقلة رواية الائمة له .
١٢- جرح الراوى بانه لا يتابع على حديثه .
١٣- الجرح بان الراوى يغرب .
١٤- الجرح بان الراوى يروى عن كل احد .
١٥- الجرح بان الراوى لم يكن الحديث من صنعته .
١٦- الجرح باللحن .

واما ما يكون بسبب يتعلق بامور لا ترجع الى الجارح او المجروح فهى كالتالى :

١- تضعيف الراوى لرواية احاديث ضعيفة والحمل فيها على غيره .
٢- نقل الجرح فى راو والجارح يقصد غيره .
٣- جرح الراوى على العموم مع ان عبارة المجرح فى شئ مخصوص .
٤- نقل الجرح عن الجارح باسناد فيه علة .
٥- ذكر الراوى فى كتب الضعفاء .

وقبل أن أختم هذا البحث أوصى المشتغلين بالسنة بعدم الاغترار بالجروح الموجودة فى تراجم الرواة ، والبحث عن المقبول منها والمردود ، وضرورة الالمام بمناهج ائمة الجرح والتعديل فى اقوالهم وفى مصنفاتهم وغير ذلك ، كما اوصيهم بضرورة الرجوع الى كتب الجرح والتعديل كافة ، وحصر جميع أقوال الأئمة فى الرواة حتى يمكن الحكم عليهم بحكم منصف ، فهذه الاحكام على الرواة بالتوثيق او بالتضعيف هى الأساس فى الحكم على الأحاديث بالصحة أو

بالحسن أو بالضعف .

والله الكريم أسأل أن ينفع بهذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكـــريم ، وأن يثيبنى عليه بما هو أهله .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك علـــى نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم جل من أنزله .

٢- الاجوبة الفاضلة للاسئلة العشرة الكاملة لابى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى ت ١٣٠٤هـ تحقيق عبد الفتاح ابو غدة ط مكتب المطبوعات الاسلامية حلب الطبعة الاولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لابى يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد ابن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت : ٤٤٦هـ) تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس ط : مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن القيم الجوزية ط: دار الجيل – بيروت ، ١٩٧٣تحقيق : طه عبد الرءوف سعد .

٥- الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (ت : ٥٦٢هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره ط : مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢م .

٦- البداية والنهاية لأبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ) تحقيق: علي شيرى ط : دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ – ١٩٨٨م

٧- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبى الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) تحقيق : د. الحسين آيت سعيد ط: دار طيبة – الرياض الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

٨- تاريخ أبي زرعة الدمشقي لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت٢٨١هـ) رواية: أبي الميمون بن راشد دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب – بغداد) الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق .

٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: عمر عبد السلام التدمرى ط: دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

١٠- تاريخ بغداد لابى بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادى ت ٤٦٣هـ ط: دار الكتب العلمية – بيروت .

١١- تاريخ الدارمى عن ابن معين ت ٢٣٣هـ فى تجريح الرواة وتعديلهم ط دار المأمون للتراث ــ دمشق ، تحقيق أحمد محمد نور سيف .

١٢- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الاماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها لابن عساكر ت ٥٧١هـ ط دار الفكر ١٤١٥هـ ١٩٩٥م تحقيق عمرو بن غرامة العمروى .

١٣- تاريخ الدورى عن ابن معين ت٢٣٣هـ " يحيى بن معين وكتابه التاريخ " ط مركز البحث العلمى بكلية الشريعة بمكة المكرمة ، الطبعة الاولى ١٣٩٩هـ ، تحقيق أحمد محمد نور سيف .

١٤- التاريخ الصغير للبخارى ت ٢٥٦هـ ط دار الوعى ــ حلب ، تحقيق محمود ابراهيم زايد.

١٥- التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخارى ت ٢٥٦هـ تحقيق: السيد هاشم الندوى .

١٦- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى للسيوطى ت٩١١هـ ط دار الكتب الإسلامية ، تحقيق د/ عزت على عطية ، موسى محمد على .

١٧- ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضى عياض ت٥٤٤هـ ط مطبعة فضالة – المحمدية – المغرب .

١٨- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبى محمد، زكي الدين المنذرى (ت : ٦٥٦هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين ط: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧.

١٩- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لسليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي ت ٤٧٤هـ ط: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦ تحقيق : د. أبو لبابة حسين .

٢٠- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس " طبقات المدلسين " لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ط مكتبة الكليات الازهرية ــ القاهرة ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.

٢١- تقريب التهذيب لابن حجر ت ٨٥٢هـ ط دار القلم – دمشق، دار السلام – القاهرة .

٢٢- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبى بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .

٢٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر ت ٨٥٢هـ ط : دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م .

٢٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى ابن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب عام النشر: ١٣٨٧ هـ .

٢٥- تهذيب التهذيب لابن حجر ت ٨٥٢هـ ط: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ .

٢٦- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت : ١٣٣٨هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ط : مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

٢٧- الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد أبى حاتم التميمي البستي ت ٣٥٤هـ ط : دار

الفكر الطبعة الأولى ٩٥ – ١٩٧٥ تحقيق:السيد شرف الدين أحمد.

٢٨- جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي ت ٤٦٣هـ دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي ط: مؤسسة الريان – دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣ هـ ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

٢٩- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل لأبى عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ) رواية: المروذي وغيره تحقيق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس ط: الدار السلفية، بومباى – الهند الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٣٠- الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى ت ٣٢٧هـ ط دار الكتب العلمية – بيروت.

٣١- الجرح والتعديل لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت : ١٣٣٢هـ)ط: مؤسسة الرسالة (١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م) .

٣٢- حسن المحاضرة فى اخبار مصر والقاهرة للسيوطى ت ٩١١هـ ط دار احياء الكتب العربية ،عيسى البابى الحلبى ،تحقيق محمد أبو الفضل .

٣٣- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال فى اسماء الرجال لصفى الدين الخزرجى ت بعد سنة ٩٢٣هـ ط دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الاولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م تحقيق مجدى منصور الشورى .

٣٤- دلائل النبوة للإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق : وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه : الدكتور / عبد المعطى قلعجى ط : دار الكتب العلمية – ودار الريان للتراث الطبعة : الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨.

٣٥- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت : ٨٠٨هـ) تحقيق: خليل شحادة ط : دار الفكر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .

٣٦- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبى عبد الله ت ٧٤٨هـ تحقيق محمد شكور أمرير الميادينى ط: مكتبة المنار سنة النشر ١٤٠٦مكان النشر الزرقاء .

٣٧- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث») لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ط: دار البشائر – بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م .

٣٨- ذيل طبقات الحنابلة لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت : ٧٩٥هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط : مكتبة العبيكان – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م .

٣٩- ذيل ميزان الاعتدال لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦ هـ تحقيق : علي محمد معوض / عادل أحمد عبدالموجود ط : دار الكتب العلمية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م .

٤٠- الرد الوافر لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ) تحقيق: زهير الشاويش ط: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٣٩٣.

٤١- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ تحقيق : محمد إبراهيم الموصلي ط: دار البشائر الإسلامية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م بيروت – لبنان .

٤٢- سؤالات البرذعى لابى زرعة الرازى ت ٢٦٤ هـ ـ ضمن كتاب : أبو زرعة الرازى وجهوده فى السنة النبوية ط المجلس العلمى بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ .

٤٣- سير أعلام النبلاء للذهبى ت ٧٤٨هـ ط مؤسسة الرسالة ـ الطبعة التاسعة

١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م تحقيق شعيب الارناؤوط .

٤٤- سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبى القاسم، الملقب بقوام السنة (ت : ٥٣٥هـ) تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد ط : دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض .

٤٥- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ت ١٣٦٠ هـ ط دار الكتاب العربى – بيروت .

٤٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي (ت : ١٠٨٩هـ) حققه: محمود الأرناؤوط ، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط ، ط : دار ابن كثير، دمشق – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

٤٧- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبى زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووى (ت : ٦٧٦هـ) ط : دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ .

٤٨- شرح علل الترمذى لابن رجب الحنبلى ت ٧٩٥ هـ تحقيق دار الملاح ـ دمشق ، الطبعة الاولى ١٣٩٨هـ تحقيق نور الدين عتر .

٤٩- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبى حاتم التميمي البستي ت ٣٥٤هـ ط مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ، ١٤١٤ – ١٩٩٣تحقيق :شعيب الأرنؤوط .

٥٠- الضعفاء الكبير للعقيلى ت٣٢٢هـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م ، تحقيق د عبد المعطى أمين قلعجى .

٥١- الطبقات لخليفة بن خياط ت ٢٤٠هـ ط دار طيبة ـ الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ تحقيق د اكرم ضياء العمرى .

٥٢- طبقات الحفاظ للسيوطى ت٩١١هـ ط مكتبة وهبة – القاهرة الطبعة الاولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م تحقيق على محمد عمر .

٥٣- طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ت ٧٧١هـ ط مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه ، الطبعة الاولى ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م تحقيق محمود محمد الطناحى ، عبد الفتاح محمد الحلو.

٥٤- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ت ٢٣٠ هـ تحقيق:إحسان عباس ط: دار صادر – بيروت الطبعة : ١ – ١٩٦٨م .

٥٥- طبقات المفسرين للداوودى محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودى المالكي (ت: ٩٤٥هـ) ط : دار الكتب العلمية – بيروت .

٥٦- العبر فى خبر من غبر للذهبى ت ٧٤٨ هـ ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م تحقيق أبو هاجر محمد بن السعيد بن بسيونى زغلول.

٥٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري شمس الدين أبى الخير ، محمد بن محمد بن يوسف (ت : ٨٣٣هـ) ط : مكتبة ابن تيمية .

٥٨- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤هـ تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، أستاذ م بكلية دار العلوم مراجعة: الأستاذ عبد السلام هارون، الأمين العام لمجمع اللغة العربية ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٥٩- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ت ٨٥٢هـ ط دار الريان للتراث ــ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧م ، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه : محب الدين الخطيب ، رقم كتبه وأبوبه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها فى كل حديث : محمد فؤاد عبد الباقى ، راجعه : قصى محب الدين الخطيب.

٦٠- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي لشمس الدين أبى الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت : ٩٠٢هـ) تحقيق: علي حسين علي ط مكتبة السنة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٦١- فقه اهل العراق وحديثهم لمحمد زاهد الكوثرى ت ١٣٧١هـ تحقيق عبد الفتاح ابو غدة ط المكتبة الازهرية للتراث .

٦٢- الفهرست لأبى الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت : ٤٣٨هـ) المحقق: إبراهيم رمضان الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ مـ .

٦٣- فيض البارى على صحيح البخارى لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (ت : ١٣٥٣هـ) تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل (جمع الأمالي وحررها ووضع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري) .

٦٤- قاعدة في الجرح والتعديل (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث») لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت : ٧٧١هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ط: دار البشائر – بيروت الطبعة: الخامسة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م .

٦٥- القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت : ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٦٦- قواعد فى علوم الحديث للتهانوى ط مكتب الطبوعات الاسلامية ـ حلب ، دار السلام ـ القاهرة ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

٦٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب ط : دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٦٨- الكامل في التاريخ لأبى الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت : ٦٣٠هـ)

تحقيق: عمر عبد السلام تدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

٦٩- الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى ت ٣٦٥ هـ ط دارالفكر- بيروت،الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٧٠- الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد، أبى العباس (ت : ٢٨٥هـ)تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ط : دار الفكر العربي - القاهرة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٧١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت : ١٠٦٧هـ) ط: مكتبة المثنى - بغداد ١٩٤١م

٧٢- كشف اللثام عن اسرار تخريج حديث سيد الانام صلى الله عليه وسلم للاستاذ الدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف .

٧٣- الكفاية في علم الرواية لأحمد بن علي بن ثابت أبى بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ ط: المكتبة العلمية - المدينة المنورةتحقيق : أبو عبدالله السورقي إبراهيم حمدي المدنى .

٧٤- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصرى ت ٧١١هـ ط: دار صادر – بيروت الطبعة الأولى .

٧٥- لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ت ٨٥٢هـ ط : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

٧٦- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان ت ٣٥٤ هـ ط دار المعرفة ـ بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م .

٧٧- مجموع الفتاوى لتقي الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ)تحقيق : أنور الباز - عامر الجزار ط: دار الوفاء الطبعة : الثالثة ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

٧٨- المسند الصحيح " صحيح مسلم " لمسلم بن الحجاج ت٢٦١هـ ط جمعية المكنز الاسلامى ــ القاهرة ١٤٢١ هـ .

٧٩- مشاهير علماء الامصارلابن حبان البستى ت ٣٥٤ هـ ط مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٧٩هـ بعناية م . فلايشهمر .

٨٠- المعارف لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) تحقيق: ثروت عكاشة الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة الطبعة: الثانية، ١٩٩٢ م .

٨١- معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت : ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل ط عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م .

٨٢- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة) لأحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) ط: دار مكتبة الحياة - بيروت عام النشر: [١٣٧٧ - ١٣٨٠هـ]، جـ ١ و ٢/ ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ، جـ ٣/ ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م ، جـ ٤/ ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م ، جـ ٥/ ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠م

٨٣- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر ت ٥٧١ هـ ط دار الفكر- دمشق ١٤٠١هـ ١٩٨١م تحقيق سكينة الشهابى.

٨٤- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى ــ أحمد الزيات ــ حامد عبد القادر ــ محمد النجار ط : دار الدعوة تحقيق : مجمع اللغة العربية

٨٥- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، أبى عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر ط: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٨٦- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، (ت ٢٧٧هـ) تحقيق: أكرم ضياء العمري ط: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م .

٨٧- المغنى فى الضعفاء للذهبى ت ٧٤٨هـ ط دار الكتب العلمية – بيروت ، الاولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م تحقيق أبى الزهراء حازم القاضى .
٨٨- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لعلي بن إسماعيل الأشعري أبى الحسن ت ٣٢٤هـ ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة الثالثة تحقيق : هلموت ريتر .
٨٩- الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ت ٥٤٨هـ ط: دار المعرفة – بيروت ، ١٤٠٤ تحقيق : محمد سيد كيلانى.
٩٠- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال لأبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ تحقيق :محب الدين الخطيب.
٩١- من تكلم فيه وهو موثق للذهبى ت ٧٤٨ هـ ط مكتبة المنار – الاردن ، الطبعة الاولى ١٤٠٨هـ تحقيق الشيخ عبد الفتاح ابى غدة .
٩٢- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ) تحقيق صبحي البدري السامرائي ط مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
٩٣- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لتقي الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت : ٧٢٨هـ)تحقيق: محمد رشاد سالم ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .
٩٤- الموضوعات لأبى الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزى ت٥٩٧هـ ضبط وتقديم وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ط دار الكتب العلمية الطبعة الاولى ١٣٨٦ – ١٩٦٦ .
٩٥- الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ

٩٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوى الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

٩٧- النجوم الزاهرة فى اخبار ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى ت ٨٧٤ هـ ط مطابع كوستا .

٩٨- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري المحقق: محمد عوامة ط : مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية الطبعة: الأولى ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

٩٩- هدى السارى مقدمة فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ت ٨٥٢ هـ ط دار الريان للتراث - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠٠- الوافى بالوفيات للصفدى ت٧٦٤هـ ط دار النشر فرانز شتاينز بفيسباون .

١٠١- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للاستاذ الدكتور محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ) ط دار الفكر العربي .

١٠٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان مما ثبت بالنقل أو السماع أو أثبته العيان لابن خلكان ت ٦٨١ هـ ط دار صادر ـ بيروت ١٣٩٧هـ تحقيق احسان عباس .